



الجامعة الافتراضية السورية
SYRIAN VIRTUAL UNIVERSITY

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

الجامعة الافتراضية السورية

مدى كفاية مستوى الإفصاح المحاسبي لتحقيق جودة التقارير المالية ودوره في اتخاذ القرار الاستثماري

The adequacy of the level of accounting disclosure to achieve
the quality of financial reports and its role in making
investment decision

(دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)
مشروع تخرج أعد لنيل درجة ماجستير التأهيل والتخصص في إدارة الجودة

إعداد الطالب

هشام جمال المعاز

Hesham_87533

إشراف

الأستاذ الدكتور: راجب الغصين

دمشق 2019م

ملخص مشروع الماجستير

مقدمة تضمنت أهمية الإفصاح المحاسبي العادل ودوره في حماية المجتمع المالي من الغش والتلاعب وتقديم الإرشاد المناسب لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرار الاستثماري والدور الهام الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تقدم ورقي المجتمعات .

عرض مشكلة الدراسة والمتمثلة بقصور وعدم توافق في متطلبات ومستوى الإفصاح في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مع متطلبات الإفصاح الذي تطالب بها هيئة الأوراق والأسواق المالية.

وعرض أهمية الدراسة لتناولها الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال السورية والتعرف على مدى كفاية الإفصاح المحاسبي المعلن عنه من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبيان متطلبات الإفصاح المحاسبي الخاصة بالشركات المدرجة والتعرف على مستوى الإفصاح لديها. وأهدافها ومنهجها والدراسات السابقة.

وضع فرضيات للدراسة وتحديد حجم العينة المستهدفة.

تناول الإطار النظري عدة نقاط أساسية مثل التعرض إلى كفاية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي، مفهوم كفاية الإفصاح المحاسبي وعلاقته بكفاءة أسواق المال، متطلبات كفاية الإفصاح المحاسبي ودرجة الالتزام بها والعوائق التي تحول دون كفاية الإفصاح المحاسبي.

تناولت الدراسة الميدانية جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة أدلة الدراسة واستخدام المعالجة البرمجية لاختبار فرضيات الدراسة والوصول الى النتائج والتوصيات التي تقدم شرحاً للنقاط الإيجابية والسلبية التي تم التوصل إليها.

وضع المراجع التي تم الاستفادة منها في إعداد المشروع، وفي الختام أداة الدراسة في الملحق.

Abstract

Introduction The story included the release of CPAs

Presenting and approving the study problem in the Damascus Securities Exchange affiliated companies, with the disclosure requirements developed by the Securities and Exchange Commission.

Presenting the results of the study of its employees in the Syrian business environment and comments over their period of work in the Securities and Financial Markets Authority. And objectives and methodology and previous studies.

Develop hypotheses for the study and determine the size of the target.

Dealing with the theory Several key points in dealing with the adequacy and requirements of accounting success.

Conducting the field study, collecting the study and supervising the study.

Put references that were used in project preparation.

الإهداء

اعتاد أن يجرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب
وكلت أنامله ليقدم لي لحظة عطاء
حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي الطريق
وزرعني في رياض الحياة غرسة وسقاني بعرقه الأخلاق والمثل.

والدي

أرضعتني الحب فكانت بلسم الشفاء لجروحي
ينبوع الحنان والعطاء الذي ما انقطع لحظة عن التدفق
شربت منه فكانت الحياة.

والدتي

حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي
نفوسهم بريئة وقلوبهم طاهرة رقيقة
سنابل قمح تفتحت في مروج حياتي

إخوتي وأخواتي

إلى من كانت نعم السند والصديق ..
في أحلك الظروف .. في أفسى الأوقات ..
من قدّمت دون انتظار مقابل ..
وتجاوزت عن الكثير لأصل إلى ما أنا عليه اليوم ..

كنانه أحمد عباس

كلمة الشكر

في ختام هذا المشوار العلمي، لا بد أن نقف وقفة إجلال وتقدير، للأشخاص الذين دعمونا ووقفوا بجانبنا في كل اللحظات، صوّبوا أخطاءنا، دعمونا بكل ما آتاهم الله من قوة، ولزماً علينا أن نردّ لهم شيئاً ولو كان بسيطاً تقديراً ممّا لهم.

بدايةً أتقدم بوافر الشكر والتقدير للأستاذ للدكتور راجب الغصين لقبوله الإشراف على هذا البحث العلمي المتواضع، فكان خير معين والمرشد المادي والمعنوي في جميع مراحل إعدادة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكادر الجامعة الافتراضية السورية متمثلين بالسيد رئيس الجامعة والسادة أعضاء الهيئة التدريسية لما بذلوه - وما زالوا - من جهد في سبيل رفع راية العلم والحق.

وفي الختام، الشكر موصول لجميع من ساهم في إعداد هذا البحث بنصحٍ أو كلمةٍ أو توجيه.

فهرس المحتويات

ملخص مشروع الماجستير

- 1.....الإهداء
- ب..... كلمة الشكر
- ج فهرس المحتويات
- 1..... الفصل الأول الإطار العام للدراسة
- 1..... المقدمة:
- 2..... أولاً: مشكلة الدراسة:
- 3..... ثانياً: أهمية الدراسة:
- 4..... ثالثاً: أهداف الدراسة:
- 4..... رابعاً: منهج الدراسة
- 6..... خامساً: الدراسات السابقة
- 6..... الدراسات العربية
- 18..... سادساً: أختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
- 18..... سابعاً: فرضيات الدراسة
- 19..... ثامناً: حدود الدراسة.
- 20..... الفصل الثاني كفاية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي
- 20..... تمهيد:
- 22..... المبحث الأول مفهوم الإفصاح المحاسبي
- 23..... أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي:
- 26..... ثانياً: أنواع الإفصاح المحاسبي:

- 31..... ثالثاً: العوامل التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي:
- 32..... أولاً: العوامل الداخلية:
- 34..... ثانياً - العوامل الخارجية:
- 35..... رابعاً: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:
- 36..... 1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المالية:
- 37..... 2- أغراض استخدام المعلومات المالية:
- 38..... 3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:
- 38..... 4- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المالية:
- 39..... 5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:
- 47..... المبحث الثاني مفهوم كفاية الإفصاح المحاسبي وعلاقته بكفاءة أسواق المال
- 48..... أولاً: مفهوم كفاية الإفصاح المحاسبي وماهية الإفصاح المناسب:
- 50..... ثانياً: التوسع في الإفصاح المحاسبي والحوكمة:
- 53..... ثالثاً: حدود التوسع في الإفصاح:
- 54..... رابعاً: علاقة كفاية الإفصاح المحاسبي بكفاءة سوق الأوراق المالية:
- 60..... المبحث الثالث متطلبات كفاية الإفصاح المحاسبي ودرجة الإلزام بها
- 60..... أولاً:متطلبات معايير المحاسبة الدولية:
- 64..... ثانياً: متطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية:
- 74..... ثالثاً: درجة الإلزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي:
- 78..... الفصل الثالث الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث.
- 79..... المبحث الأول مجتمع وعينة الدراسة وأساليب تحليل البيانات
- 79..... 1- مجتمع وعينة الدراسة:
- 80..... 2- الاستبيان المستخدم في الدراسة والإجراءات المستخدمة في معالجة الاستبيان:

81	3- الأساليب الإحصائية المستخدمة:
82	4- التأكد من ثبات الاستبيان والصدق التكويني له:
83	5- خصائص توزيع الدراسة للعينة الأولى:
86	6- خصائص توزيع الدراسة للعينة الثانية:
87	7- تحليل آراء عينتي الدراسة ومناقشتها:
99	المبحث الثاني اختبار الفرضيات وتحليل النتائج وعوائق الإفصاح المحاسبي
99	1- اختبار الفرضيات:
110	2_العوائق التي تحول دون كفاية الإفصاح المحاسبي:
111	أولاً: ضعف الية الألتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي :
112	ثانياً: ضعف التأهيل العلمي و المهني للمحاسبين:
113	ثالثاً: عدم وجود عقوبات رادعه على عدم كفاية الإفصاح :
118	المبحث الثالث النتائج و التوصيات:
118	1_ نتائج الدراسة :
121	2_ توصيات الدراسة :
123	قائمة المراجع :
123	الكتب :
124	الرسائل الجامعية :
125	الدوريات :
126	ثانياً : المراجع الأجنبية :
126	الخاتمه :

فهرس الجداول

84.....	:الجدول رقم (1)
84.....	:الجدول رقم (2)
85.....	:الجدول رقم (3)
85.....	:الجدول رقم (4)
86.....	:الجدول رقم (5)
86.....	:الجدول رقم (6)
87.....	:الجدول رقم (7)
87.....	:الجدول رقم (8)
88.....	:الجدول رقم (9)
91.....	:الجدول رقم (10)
95.....	:الجدول رقم (11)
99.....	:الجدول رقم (12)
102.....	:الجدول رقم (13)
106.....	:الجدول رقم (14)

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تُعتبر نظم الإفصاح مؤشراً لسلامة الاقتصاد الوطني، ومعياراً لنمو وازدهار أي سوق مالي فالأسواق المالية تنمو وتزدهر من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة تتسم بدرجة مرتفعة من المصداقية والقابلة للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة، لتساعدهم في تقييم كفاءة الإدارة، واتخاذ القرارات المستندة إلى المعلومات الكافية والملائمة بشأن تقييم الشركة.

فقد أكدت الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من انهيار شركات ومؤسسات كبيرة، وما تلاها من فضائح علنية، كانت ناتجة عن افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف، واختلال هيكل التمويل فيها، مع عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها، إضافة إلى نقص الشفافية والإفصاح وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية، وبالتالي عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة.

وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها الانهيار المدوي في آليات ونظم الرقابة على عمل الأسواق المالية، الذي نتج عنه فقدان الثقة في الأسواق المالية وفقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وانصراف المستثمرين عنها، الأمر الذي تطلب وجود إفصاح سواء محاسبي أو غير محاسبي لمعلومات لها أثر جوهري على قرارات المتعاملين من الأطراف المختلفة (المساهمون والموردون والمدراء والموظفون والدائنون والعامّة) على اتخاذ قرارات سليمة وزيادة ثقتهم في السوق.

فالمجتمع المالي المتمثل بالأسواق المالية يعمل على حماية المجتمع المالي من الغش والتلاعب والتضليل، ويؤكد على مزيد من الإفصاح، وخاصة الإفصاح المحاسبي الذي يعد بمثابة تدخل «استباقي» لمنع الغش ولتفادي إعطاء معلومات غير صحيحة ومضللة للمساهمين، وتلبية حاجات فئات المجتمع المالي. وإحكام الرقابة على الشركات المدرجة لرفع أداء نظم المعلومات المحاسبية فيها، وبخاصة من حيث الملائمة والثقة والتوقيت والنوعية، بالإضافة إلى التأكيد على توافر حد أدنى من الإفصاح المحاسبي المنظم، وزيادة الوعي المحاسبي وزيادة مستوى الإفصاح.

فالإفصاح المحاسبي في معظم دول العالم يحظى بأهمية كبيرة من قبل العديد من الهيئات العلمية والمهنية المحاسبية، ومن قبل أسواق رأس المال ومستخدمي القوائم والتقارير المالية، وذلك نتيجة التطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية والتي تولد عنها العديد من المشكلات المحاسبية التي تحتاج إلى معايير محاسبية تساعد الوحدات المحاسبية في قياس العناصر المرتبطة بها والإفصاح عنها، فضلا عن ارتباط الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية، وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس، تم إتباعها للوصول إلى معظم عناصر هذه التقارير، بالإضافة إلى أهمية الإفصاح في زيادة استيعاب مستخدمي القوائم والتقارير المالية للمعلومات المدرجة بتلك القوائم والتقارير.

و أخيرا ما زالت أسواق المال العالمية تعاني من مشكلات نقص الإفصاح المحاسبي، وما يتبعها من أثار على أداء الأسواق، وهناك الكثير من المعوقات التي تحول دون الإفصاح المحاسبي المطلوب من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية أو بحسب ما تتطلبه معايير المحاسبة الدولية.

تأتي هذه الدراسة كخطوة لدراسة مدى كفاية الإفصاح المحاسبي المعلن عنه للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والإضافات الواجبة فيه ومدى انسجامه مع متطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية، ومتطلبات المعايير الدولية والتي تتطلبها ضمناً هيئة الأوراق والأسواق المالية، وقياس درجة الإلزام التي تمارسها الجهات الرقابية على الشركات المساهمة المدرجة مقارنة بمتطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية في دمشق، والتي جاءت منسجمة مع معايير المحاسبة الدولية ويعرض الباحث في هذه الدراسة مدى كفاية الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك من خلال الفصول النظرية القادمة والدراسة الميدانية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة بأن هناك قصور وعدم توافق في متطلبات ومستوى الإفصاح في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مع متطلبات الإفصاح الذي تطالب بها هيئة الأوراق والأسواق المالية، مما يساهم بشكل كبير في الضعف المالي، ويجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية لبعض الشركات مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار الملائم من جانب المساهمين والمستثمرين والأطراف ذات العلاقة بأداء المنشأة، ولا يمكنهم من الاطمئنان إلى الموقف المالي للشركة وتقييم موقف الاستثمار والاستفادة من التقارير والقوائم المالية.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

1. هل يتوافق مستوى الإفصاح المعلن عنه للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مع مستوى الإفصاح الذي تطالب به هيئة الأوراق والأسواق المالية؟
2. هل يلبي مستوى الإفصاح المعلن عنه في البيانات والتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية متطلبات متخذي القرار الاستثماري؟
3. هل يتأثر مستوى الإفصاح للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بمعوقات تحول دون ظهور الإفصاح بالشكل المطلوب الذي طالبت به هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال تناولها الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال السورية وذلك من خلال النقاط التالية:

دراسة مدى كفاية الإفصاح المحاسبي المعلن عنه من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال دراسة ميدانية لمدى كفاية الإفصاح المحاسبي لتلك الشركات.

بيان متطلبات الإفصاح المحاسبي الخاصة بالشركات المدرجة ودراسة مستوى الإفصاح لديها، وبيان الإضافات الواجبة فيه لينسجم مع متطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية، ومتطلبات المعايير الدولية في ظل تطبيق مبدأ الحوكمة والتي تتطلبها ضمناً هيئة الأوراق والأسواق المالية.

بيان درجة الإلزام التي تمارسها الجهات الرقابية على الشركات المساهمة المدرجة، مما يسمح للسوق المالي بالقيام بدوره الاقتصادي بالشكل المطلوب.

التعرض للقوانين والأنظمة والتشريعات المنظمة لعملية الإفصاح في سوريا وتسهيل الضوء على عموميتها وتقاطعاتها وثغراتها.

بيان أثر تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين مما يساهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

بيان الأسباب والمعوقات والتي تحول دون التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بالشكل المطلوب والذي يساهم في رفع مستوى كفاية الإفصاح الموجود حالياً.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى دراسة مدى كفاية الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لودلك من خلال النقاط التالية:

1. دراسة مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لتحقيق جودة التقارير المالية.

2. التركيز على متطلبات الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ومدى أهميتها لمتخذي القرارات الاستثمارية.

3. بيان الأسباب والعوائق التي تحول دون التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.

رابعاً: منهج الدراسة

انسجاماً مع أهداف البحث ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن مستوى الإفصاح الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ومدى المطلوب تحقيقها في ظل حوكمة الشركات، من خلال الإفصاح بالتقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، ومعرفة مدى تأثير ذلك على المعلومات والبيانات المتوفرة في سوق دمشق للأوراق المالية لخدمة المستثمرين الحاليين والمرقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأوراق المالية.

وكمعالجة لمشكلة البحث فإن الباحث سوف يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إتباع

ما يلي:

- جمع البيانات التي تتضمنها الدراسة لبناء الإطار النظري المعرفي للبحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والدوريات والكتب والمراجع العلمية وشبكة الأنترنت وكذلك تم الاعتماد على التقارير والبيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السورية.
- دراسة وتحليل بيانات القوائم المالية في الشركات المدرجة ومعرفة مدى توافقها مع متطلبات وقواعد الإفصاح المحاسبي .

• وصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية التي سوف يقوم بها الباحث لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

لتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الاستقرائي والمتمثل القيام بالخطوات الآتية:

1. ملاحظة وتحديد مشكلة الدراسة وذلك بعد التعرف على الدراسات السابقة ذات الصلة وتحديد اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

2. وضع حلول مبدئية لمشكلة الدراسة متمثلة بفروض الدراسة والتي حدّدت بثلاثة فروض رئيسية والتي تمثل حلول مقترحة للمشكلة التي عرضها الباحث.

3. جمع البيانات اللازمة من الكتب والأبحاث العلمية المحكمة ورسائل الماجستير والدكتوراة ذات الصلة وذلك لتغطية الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة إضافة إلى التعرف على القوانين والتشريعات والإصدارات المهنية ذات العلاقة.

4. إجراء دراسة ميدانية تتلخص في جمع البيانات اللازمة وإجراء المقابلات والملاحظات من خلال استبانة لاستقصاء آراء عيني الدراسة والمتمثلة بالمدراء الماليين للشركات المدرجة وقيد الإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية كعينة أولى والمستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية كعينة ثانية وقد تم تصميم الاستبيان بالشكل الذي يؤدي إلى الحصول على المعلومات المطلوبة بدقة وموضوعية حيث تضمن الاستبيان مجموعتين من الأسئلة، تضمنت المجموعة الأولى المعلومات العامة عن أفراد العينة أما المجموعة الثانية فتضمنت الأسئلة المتعلقة بدراسة فرضيات الدراسة موزعة حسب فرضيات الدراسة ومن ثم جمع البيانات وتحليلها بعد تحويل الآراء الوصفية إلى قيم كمية واختبار فروض البحث والتوصل إلى النتائج اعتماداً على الحزمة الإحصائية SPSS وعلى الإحصاء الوصفي كالوسط الحسابي والانحراف المعياري.

5. تحليل البيانات واختبار الفروض من خلال استخدام الحزمة الإحصائية SPSS وبرامج الإحصاء الحاسوبية الأخرى ومدلولات الإحصاء الوصفي والوصول إلى نتائج اختبار فروض البحث والإجابة على أسئلة مشكلة الدراسة.

6. وفي إطار قياس مشكلة الدراسة تم تحديد مقاييس للإجابة على الأسئلة الواردة فيها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي في قياس رأي أفراد العينة حول المحاور والأسئلة التي تضمنها الاستبيان وتم تحديد بداية ونهاية كل درجة لتعبر عن مقياس الاستبيان على النحو التالي:

- أعطيت الإجابة ب غير موافق تماماً القيمة 1

- أعطيت الإجابة ب غير موافق القيمة 2

- أعطيت الإجابة ب محايد القيمة 3

- أعطيت الإجابة ب موافق القيمة 4

- أعطيت الإجابة ب موافق تماماً القيمة 5

واعتمد الباحث على هذا المقياس في اختبار الفرضيات، حيث ستكون الفرضية مقبولة عند نسبة أكبر من 60% وهي تساوي 3 درجات حسب المقاييس السابقة، وتعتبر الفرضية مرفوضة عندما تكون أقل من ذلك.

7. القيام بزيارات ميدانية لدائرة الإفصاح في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والتعرف على آلية عملها في تقويمها لكفاية إفصاح الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

8. وضع نتائج وتوصيات الدراسة.

خامساً: الدراسات السابقة

يوجد دراسات كثيرة سابقة ذات صلة بالموضوع تناولت الإفصاح المحاسبي وقد أورد الباحث بعض هذه الدراسات هي التالية:

أولاً: الدراسات العربية:

(1) دراسة الحسين /2010/

نشرت هذه الدراسة تحت عنوان "قدرة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على زيادة حجم أعمال البنوك بالتطبيق على البنوك الخاصة في سورية" وهدفت إلى قياس مستوى الإفصاح المقدم من قبل البنوك العاملة في سورية ومعرفة مدى تأثير الإفصاح في البنوك الخاصة بخصائص البنك وحجم أعماله

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة عدم كفاية نظام الإفصاح عن المعلومات في البنوك الخاصة من وجهة نظر المستثمرين وأن الجهات الرقابية السورية ومصرف سورية المركزي قد عملت جاهدة على إلزام المصارف بتطبيق التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية.

(2) دراسة زغدار /2009/

نشرت هذه الدراسة تحت عنوان "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)" وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب والعوائق التي تحول دون التكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، محاولة العمل على توفيق وتوحيد عملية الإفصاح عن المعلومات المالية مع معايير المحاسبة الدولية. (IAS/IFRS) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

إن إعداد نظام يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية يتطلب جهود كبيرة للتكيف مع محتواه وتطبيقه من طرف المؤسسات، حيث يعترى هذا الخيار العديد من الصعوبات، خصوصا في ظل تشبع المهنيين ومعايشتهم للمخطط المحاسبي الوطني لمدة طويلة. كما يجب اشتراك كل الأطراف الفاعلة في المجال المحاسبي من أكاديميين ومهنيين ممارسين وهيئات رسمية وذلك بتبني إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار أعمال وجهود الدول الساعية في هذا المجال والهيئات العالمية المهتمة بالمجال المحاسبي، وهذا بمراعاة خصوصية واقع الاقتصاد المحلي من خلال التدرج في التطبيق، وتحقيق التوافق والتقارب بين النظام المحاسبي الجديد الذي يتبنى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والعديد من التشريعات والقوانين لاسيما الضريبية. (1)

(3) دراسة بخات /2009/

نشرت هذه الدراسة تحت عنوان "أثر الإفصاح المحاسبي في كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية - كلية الدراسات التجارية في السودان" وهدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح المحاسبي في كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، كما جاءت أهداف البحث في: بيان أهمية الإفصاح في القوائم المالية المنشورة في التأثير على قرارات المستثمرين والمقرضين وغيرهم، أيضاً توضيح أهمية العوامل المرتبطة بالقوائم المالية المنشورة، كذلك التعرف على أهمية العوامل والمقومات المرتبطة برفع كفاءة سوق الخرطوم

(1) بحث منشور في مجلة الباحث العدد 2010/7 - جامعة الجزائر زغدار أحمد & سفير محمد صفحة 83

للأوراق المالية، بالإضافة إلى الوقوف على أنّ الإفصاح المحاسبي هو الدافع الأكبر لفئات المجتمع نحو الاستثمار من بيع وشراء لأوراقهم المالية ومن ثم التوصل لأهم النتائج التالية:

1. تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أعطى بعداً إضافياً لأهمية الإفصاح في المعلومات بصورة مقبولة في القوائم المالية المنشورة.

2. شمول القوائم المالية المنشورة لكافة المعلومات الضرورية يزيد من ثقة المستثمرين الحاليين، ويشجع آخرين للدخول في مجال الاستثمار.

3. انخفاض درجة عدم التأكد الناتج عن الإفصاح يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للمنشأة.

4. إصدار معايير ملزمة للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يحقق منفعة المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة. أهم التوصيات جاءت كما يأتي:

- ضرورة إلزام كافة الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات المالية المطلوبة في الوقت المحدد لذلك.
- تفعيل الدور الإعلامي من أجل جذب مزيد من المستثمرين مما يساعد في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية وتفعيل دور شركات الوكالة في نشر الوعي الاستثماري.⁽¹⁾

(4) دراسة النجار/2007/

هدفت الدراسة (متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة) دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة في فلسطين) إلى تحديد مدى توفر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة، وتحديد الأسباب التي تحول دون قيام الشركات المساهمة العامة بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وكذلك تحديد درجة التزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومن ثم توضيح مدى دلالة القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة في فلسطين كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية لمستخدميها، وتحديد درجة التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح من وجهة

(1) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- رسالة ماجستير غير منشورة-جميل حسن محمد النجار- اشراف بابكر ابراهيم الصديق
www.sustech.edu 2009/1/1

نظر المستفيدين منها وكذلك تحديد معوقات الإفصاح في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن استخدام معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم والتقارير المالية يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي.
- الشركات كبيرة الحجم أكثر التزاما بمتطلبات الإفصاح من الشركات صغيرة الحجم
- وأن الالتزام التام من قبل الشركات المساهمة العامة بالمتطلبات القانونية والمهنية للإفصاح سوف يزيد من قدرة المستثمر على صنع القرار الاستثماري
- إن الشركات المساهمة العامة تلتزم بإعداد القوائم المالية ولكن لا يوجد التزام تام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعروضة في تلك القوائم.

(5) دراسة مكية /2006/

نشرت هذه الدراسة تحت عنوان " دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار " وهدفت الدراسة إلى التعرف على البيانات والمعلومات والمعايير المتوفرة في الأسواق المالية لخدمة المستثمرين الحاليين والمرقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأوراق المالية والتعرف على مدى وعي المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية.

وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي:

- ضرورة تشجيع قيام مؤسسات وبيوت خبرة متخصصة في مجال التحليل المالي وتقدير المخاطر بهدف تقديم المشورة والرأي الفني للمساهمين دون مقابل على أن يتم تمويلها من خلال نسبة تستقطع سنوياً من أرباح الشركات التي تتداول أسهمها.
- كما هو الحال في الأسواق المالية المتقدمة فإنه لا بد من إلزام الشركات التي تتداول أسهمها من الإفصاح عن البيانات المالية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى المساهمين على أموالهم وكيفية إدارتها داخل الشركات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة.⁽¹⁾

(1) مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) 2007 إعداد نغم أحمد فؤاد مكية، إشراف الدكتور لطيف زيود & حسان قيطم

(6) دراسة القضاة /2005/

هدفت هذه الدراسة (دور الإفصاح المحاسبي في إظهار القيمة السوقية الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان) إلى بيان متطلبات الإفصاح المحاسبي الخاصة بالشركات المتداولة أسهمها في البورصة ومدى أهميتها لمستخدمي البيانات المالية وبيان مدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وبيان الأسباب والعوائق التي تحول دون التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وبيان مدى ملائمة وكفاية البيانات المالية المتوفرة للمستثمرين في دعم قرارهم الاستثماري وبيان مدى اعتماد مستخدمي البيانات المالية وخصوصاً المستثمرين على الآليات المختلفة المتبعة في تقييم الأسهم، في قراراتهم الاستثمارية وبيان العوامل التي تؤثر في انخفاض وارتفاع القيمة السوقية لأسعار أسهم الشركات المساهمة في ظل عدم توفر بيانات جديدة عن أداء الشركات وبيان دور الهيئات الرقابية في تفعيل عملية الإفصاح المحاسبي وحماية مصالح المستثمرين، وأخيراً بيان اثر تحسن مستوى الإفصاح المحاسبي في قرارات المستثمرين.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

- هنالك التزام من قبل الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح التي تفرضها المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية وتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وان هذا الالتزام يزداد في حال كانت الشركة تتمتع بسمعة عالية في السوق، يليها تلك التي يقوم بتدقيق حساباتها شركات تدقيق كبرى ومعروفة.
- وجود عوامل متعددة تؤدي إلى ضعف عملية الإفصاح المحاسبي من قبل الشركات المساهمة، أهمها عدم توفر كوادر مهنية قادرة على الوفاء بمتطلبات الإفصاح، يليه خوف الشركات من تسريب معلومات تؤثر في وضعها التنافسي.
- تعتبر جميع فئات عينة الدراسة أن لهيئات الرقابة المختلفة دور في تفعيل عملية الإفصاح المحاسبي وحماية مصالح المستثمرين، معطية الدور الأكبر لهيئة الأوراق المالية ثم لمراقب الشركات ثم للمدقق الخارجي

- جميع فئات عينة الدراسة تعتبر أن تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي ذو اثر في إظهار القيمة الحقيقية لأسعار الأسهم التي يجري تداولها في البورصة، وبالتالي ترشيد قراراتهم الاستثمارية.(1)

(7) دراسة المهندي /2004/

هدفت هذه الدراسة (أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم) إلى معرفة مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين، وقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير تمهيداً لمعرفة مدى تأثير بعض المتغيرات (إجمالي الأصول، حجم المبيعات السنوية، عدد المساهمين، العائد على الاستثمار، هامش صافي الربح) على مستوى الإفصاح، وأهم النتائج التي توصلت لها:

- كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية موجبة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وبين إجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية وعدد المساهمين، وقد حقق إجمالي الأصول أعلى ارتباط، فيما لم تبين الدراسة أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وكل من العائد على الاستثمار وهامش صافي الربح.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية وبين نسبة التغير في أسعار الأسهم السوقية للفترة المحيطة بتاريخ إصدار هذه التقارير، وقد يعود ذلك إلى تغيرات أسعار الأسهم قبل تاريخ إصدار هذه التقارير جراء حصول المستثمرين على بعض المؤشرات من مصادرها المختلفة الرسمية وغير الرسمية. وعند دراسة تأثير مؤشرات الأداء على العلاقة بين مستوى الإفصاح ونسبة التغير في أسعار الأسهم أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير على ذلك.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ نشر هذه التقارير على مستوى بنود المعلومات ككل أو على مستوى جميع المجموعات الفرعية للمعلومات. كما أظهرت الدراسة أن هذه العلاقة تختلف باختلاف مؤشرات الأداء المتمثلة في العائد على السهم والعائد الموزع للسهم.(2)

(8) دراسة الملحم /2003/

(1) يحيى محمد القضاة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا حزيران، 2004، اشراف د محمد صادق شمشه

(2) محمد عبد الله علي المهدي رسالة ماجستير، المركز الوطني للمعلومات في اليمن، تاريخ الاقرار 2004. www.yemen-

هدفت هذه الدراسة (معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية / دراسة ميدانية/) إلى التعرف على الأسباب والمعوقات التي تحول دون التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الإلزامية من قبل الشركات المساهمة السعودية .

وقد بينت الدراسة إلى أن أهم أسباب عدم الالتزام كانت ضعف آلية الإلزام وضعف البرامج التعليمية وقلة المحاسبين المؤهلين . كما عزت النتائج الأسباب إلى ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة وعدم إعطاء دور هام للقطاع الخاص في تقرير ما يلائمه من معايير .

وللتغلب على هذه الأسباب فقد أوصت الدراسة على قيام وزارة التجارة أو من يمثلها بتذكير الشركات بالمتطلبات الإلزامية وفرض العقوبات الصارمة عليها في حالة ثبوت عدم التزامها . كما أوصت الدراسة بإنشاء وحدة إشراف ومراقبة خاصة للتأكد من تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي، و لرفع مستوى الالتزام أوصت الدراسة على تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم وأهداف المحاسبة وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي ولزيادة احترام القطاع الخاص لمعايير الإفصاح، تقترح الدراسة إعطائهم دور أكبر لتقرير ما يلائمهم من معايير في مرحلة تطوير ومراجعة واعتماد المعايير. (1)

(9) دراسة الراشد /1999/

نشرت هذه الدراسة تحت عنوان " أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت " وهدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى أهمية وكفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في دولة الكويت لمتخذي القرارات المالية وذلك من خلال عدة أساليب إحصائية وأدوات اختباريه طبقت على عدد من المتعاملين بالمعلومات المحاسبية. وقد انتهى البحث إلى عدد من النتائج أبرزها أن لفئة المستثمرين اهتمام أكبر بالقيم السوقية للسهم والعوائد المتوقعة والمعلومات غير المحاسبية مقارنة بغيرها من المحليين الماليين، إلا أن كلا الفئتين تؤكد على عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة وبالأخص فيما يتعلق بالأرقام الخاصة

(1) رسالة ماجستير منشورة، عدنان بن عبد الله الملحم معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية / دراسة ميدانية/، المجلة العربية للمحاسبة، العدد الأول مايو 2003 ص 1-21

بالتنبؤ، مما يؤكد على أهمية نشر هذه المعلومات المالية الدورية وتثبيت مفاهيم المؤشرات المالية للمتعاملين بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت. (1)

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

(1) دراسة Nigel & Tyrone / 2010 /

هدفت هذه الدراسة (قياس نوعية الإفصاح ومدى التزام الشركات المدرجة بالمعيار الدولي رقم 36 في سوق سنغافورة المالي) دراسة الإفصاح المحاسبي لعينة مكونة من 168 شركة مدرجة في سوق سنغافورة المالي خلال ثلاثة سنوات متتالية 2005-2006-2007 وركزت الدراسة على نوعية الإفصاح (Disclosure quality) والالتزام بمعيار المحاسبة الدولية IFRS رقم 36 والمتعلق باختبارات تقديرات شهرة المحل كنقطة مركزية معينة للتحليل، وأظهرت نتائج الدراسة مستوى ضعيف من الالتزام والإفصاح والمتعلق باختبارات وافتراضات المعيار الدولي رقم 36 للشركات المدرجة في سوق سنغافورة المالي. توصلت الدراسة إلى الصعوبات التي تحد من الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 لدول استراليا وماليزيا ونيوزلندا. (2)

(2) دراسة Hossain / 2008 /

وهي دراسة ميدانية بعنوان "مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للمؤسسات المالية المدرجة - حالة الهند" هدفت إلى دراسة الإفصاح الإلزامي والطوعي للشركات المدرجة في سوق المالي للهند كأحد البلدان النامية كما درست الدراسة العلاقة بين الخصائص المحددة للشركات والإفصاح الكلي تناولت عينة الدراسة 184 عنصر منها 101 عناصر إلزامية الإفصاح و81 عنصر اختياري الإفصاح وقد أثبتت الدراسة أن متوسط العنصر المفصح عنها هي 88 عنصر بالنسبة للعنصر إلزامية الإفصاح بينما كانت 25 عنصر بالنسبة للعنصر الاختياري.

(1) المجلة العربية للمحاسبة، وائل إبراهيم الراشد، (الكويت: اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة. بجامعة دول الخليج، المجلد الثالث، العدد الأول، مايو 1999 م)، ص 28

(2) بحث منشور على الموقع <http://ssrn.com/abstract=1550416> جامعة استراليا 2010 AN EMPIRICAL INVESTIGATION OF COMPLIANCE AND DISCLOSURE QUALITY UNDER FRS 36 FOR SINGAPOREAN LISTED FIRMS

وبينت الدراسة أن حجم الشركة وريحتها وتركيبية مجلس الإدارة وانضباط السوق هي متغيرات جوهرية في تحديد مستوى الإفصاح بينما عمر الشركة وتعدد الأعمال والأصول المستخدمة هي متغيرات غير جوهرية في تحديد مستوى الإفصاح.

وقد أظهرت الدراسة أن الشركات المدرجة ملتزمة جيداً بالإفصاح عن العناصر الإلزامية وبعيدة جداً عن الإفصاح بالعناصر الاختيارية.

وأظهرت الدراسة أن وجود نظام مراقبة شديد من قبل السلطات المخولة يجعل مستوى الإفصاح المحاسبي في اعلي مستوياته. كما أن هذه الدراسة هي مثال جيد للدول النامية من خلال الاطلاع على كيفية التزام البنوك الهندية بمستوى عالي من الإفصاح الإلزامي. (1)

(3) دراسة Medeiros & Quinteiro /2006/

هدفت الدراسة (الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وعدم ثبات عوائد الأسهم في البرازيل) إلى دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي واستقرار عوائد أسهم الشركات المدرجة في بورصة البرازيل وأظهرت الدراسة وجود تأثير عكسي وكبير بين مستوى الإفصاح الموجود في السوق المالية وبين مخاطر السوق (والذي تم قياسه عن طريق التقلبات في عوائد الأسهم) للشركات المدرجة في سوق البرازيل المالي كما أكدت على أن الزيادة في مستوى الإفصاح المحاسبي تساهم في التقليل من قرارات المستثمرين الخاطئة وتساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية حيث تناولت الدراسة 60 شركة مدرجة في السوق المالي وتوصلت إلى أن الشركات ذات الإفصاح الأكبر لديها تقلبات أقل في أسعار الأسهم بشكل أقل عن الشركات ذات الإفصاح غير الكافي. كما أكدت الدراسة أنه كلما زاد مستوى الإفصاح المحاسبي كلما انخفض إدراك السوق للمخاطر المرتبطة بالأسهم كما بينت الدراسة أن بنية سوق الأوراق المالية كان لها تأثير جيد في تطوير مستوى الإفصاح المحاسبي. كما ساهمت هذه الدراسة في توضيح المنافع التي تحصل عليها الشركات المدرجة من زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبالتالي التخفيض من ممانعة الشركات في زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي حيث أن الإفصاح المحاسبي مفيد لكل من الشركات والمستثمرين.

(1) hEuropean journal of scientific reserc vol23 NO4.2008 659-680 journal homepage: www.elsevier.com/locate/adi 2009" The Extent of Disclosure in Annual Reports of Banking Companies: The Case of India", Mohammed Hossain

4) دراسة Turner /2006/

هدفت الدراسة (الإفصاح والمحاسبة في الأسواق المالية (نظرة مستقبلية)) إلى التعرف على الدور الذي تقوم به هيئة تداول الأوراق المالية SEC ومراجعي الحسابات في حماية المستثمرين والتعرف على مستوى كفاية الإفصاح والمعلومات المحاسبية في الأسواق المالية العالمية. وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أصبحت النوعية العالية للتقرير المالي مهمة جداً للاستثمار الفعال في السوق المالية وقد لعبت هيئة تداول الأوراق المالية دوراً مهماً في التأكيد للمستثمرين على توفر مثل هذه المعلومات. ولكن التوسع الذي طرأ على الأسواق المالية إلى خارج حدودها الإقليمية أدى لظهور عدة تحديات في المحافظة على النوعية العالية للتقرير المالي والإفصاح المحاسبي وهذه التحديات تتطلب تضافر جهود كل من الشركات المساهمة ومراجعي الحسابات وواضعي المعايير والهيئات التنظيمية والتشريعية وهيئات تداول الأوراق المالية من أجل مواجهة هذه التحديات ولتحقيق النجاح المستقبلي في الأسواق المالية. (1)

5) دراسة YANG 2005

هدفت هذه الدراسة (دراسة الإفصاح المحاسبي للأسواق المالية الصينية) إلى دراسة العديد من تجارب الشركات التي أخفقت في الإفصاح المناسب عن نتائج أعمالها وألحقت العديد من الأضرار بالمستثمرين وقامت الدراسة بالاجابة على أسئلة عديدة من أبرزها

- لماذا هناك حاجة لتنظيم الإفصاح في أسواق رأس المال؟
- ما هي أنواع الإفصاح التي ينبغي تطبيقها وما هي الأنواع التي لا ينبغي تطبيقه؟
- ما مدى فعالية معايير المحاسبة في تسهيل الاتصالات بين الادارة والمستثمرين الخارجيين؟
- ما هي العوامل التي تحدد فعالية الإفصاح؟
- ما هي المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في القوائم المالية وما هي المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في الملاحظات المرفقة؟
- ما مدى فعالية مراجعي الحسابات في تعزيز مصداقية البيانات المالية؟
- ما هي العوامل التي تؤثر على فعالية مراجعي الحسابات؟

(1) Disclosure and Accounting in Global Markets: looking to the future By Lynn E. Turner

وتوصلت الدراسة إلى أن معرفة العوامل التي تسبب حصول الإفصاح الفعال تكمن في البحث العميق في النظام الاقتصادي وتركيبية حقوق الملكية وحوكمة الشركات والنظام القانوني والتشريعي للأسواق المالية فهي عملية متكاملة لا تنحصر فقط في حث المحاسبين ومدققي الحسابات على زيادة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.⁽¹⁾

6) دراسة Donna L & Martin 2003

هدفت هذه الدراسة (الالتزام بمتطلبات الإفصاح في السوق المالي الألماني بمعايير المحاسبة IAS و GAAP) إلى معرفة مدى التزام الشركات المدرجة في سوق ألمانيا المالي بمعايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً GAAP بالاعتماد على عينة مكونة من 100 شركة تطبق معايير المحاسبة الدولية و100 شركة تطبق معايير المحاسبة الأمريكية GAAP وفحصت الدراسة إلى أي مدى تلتزم الشركات بمتطلبات الإفصاح لمعايير المحاسبة التي تتبناها في القوائم المالية لعام 2000 م وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى التزام الشركات بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية هو ضعيف نسبياً إذا ما قورن بمستوى التزام الشركات بمتطلبات إفصاح معايير المحاسبة الأمريكية. وقدمت هذه الدراسة دليلاً واضحاً حول خروج واقتحام معايير المحاسبة GAAP خارج الولايات المتحدة الأمريكية دون أن تخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية SEC كما أظهرت الدراسة مستوى جيد من عدم الالتزام وأظهرت أن الشركات التي يجري تدقيقاً من قبل مكاتب المراجعة الكبرى هي أكثر التزاماً بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي من غيرها كما أظهرت الدراسة غياب الرقابة الفعالة للسوق عن الشركات المدرجة في السوق المالي.⁽²⁾

7) دراسة Yuan Ding 2002

هدفت هذه الدراسة (الاختلافات الدولية في كفاية الإفصاح: دراسة تجريبية مقارنة بين التقارير السنوية الفرنسية والصينية للشركات المدرجة في الأسواق المالية) إلى معرفة العوامل المؤثرة على كفاية

(1) DR Zhiguo YANG marketA Case Study of Information Disclosure on China's Securities Market

(2) Journal of International Financial Management and Accounting, Vol. 14, pp. 64-100, 2003 " Martin Donald – Compliance with the Disclosure Requirements of Germany's New Market: IAS Versus US GAAP

الإفصاح وبينت الدراسة أن كفاية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير السنوية يعتمد على الظروف المحلية. بمقارنة التقارير السنوية للشركات المدرجة الكبرى الفرنسية والصينية.

وبينت أن الإفصاح في التقارير السنوية الفرنسية أكثر سهولة لمستخدمي المعلومات المحاسبية وهو أكبر في الحجم وأكمل في المحتوى في حين أن التقارير السنوية الصينية تميل لأن تكون متجانسة في المحتوى والحجم كما أن هناك فرق جوهري في طريقة اهتلاك الأصول الثابتة بين البلدين وفيما يتعلق بكفاية الإفصاح فإن إفصاح الشركات الفرنسية تصدر معلومات أكبر فيما يتعلق بالإفصاح عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية، أسهم رأس المال، الإيرادات القطاعية والمحاسبة البيئية بينما الإفصاح الصيني تركز على الاتجاهات والنواحي المستقبلية.

وبشكل عام فإن الإفصاح في كلا البلدين يتلاءم مع الاختلافات الاقتصادية والثقافية لكلا البلدين وأن الخصائص الاقتصادية والثقافية لها دور كبير في تحديد ماهية الإفصاح الملائم. (1)

(8) دراسة (CAPA) The Confederation of Asian and Pacific Accountants / 2003

هدفت الدراسة (دور الإفصاح المحاسبي في الأزمات المالية لدول شرق آسيا، تقييم للدروس المستفادة) للتعرف على دور الإفصاح المحاسبي في الأزمات المالية التي ضربت اقتصاديات بعض دول شرق آسيا خلال عام ١٩٩٧، حيث قامت اللجنة التنفيذية لاتحاد المحاسبين في عام ٢٠٠٠ بالمصادقة على مشروع لتحديد مؤشرات درجة عدم ملائمة الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال مقارنة بعض المعايير المحاسبية الدولية المفعلة وقت الأزمة، مع السياسات المحاسبية المعمول بها في قوائم مالية لعينة من شركات خمس دول ممن أصابها الأزمة. حيث فحصت الدراسة اثر السياسات المحاسبية المطبقة على مستوى الإفصاح في الشركات عينة الدراسة لتقديم دليل للتنبؤ بأزمات مستقبلية، كما فحصت الدراسة مستوى الإفصاح للشركات عينة الدراسة مع متطلبات الإفصاح في المعايير المحاسبية الدولية.

وبينت الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة الإفصاح في القوائم المالية وتعرض هذه الشركات للأزمات المالية، وأكدت الدراسة على ضرورة تركيز الجهود الوطنية والدولية لتطوير المعايير المحاسبية

(1) Published by Elsevier Ltd- Available online 20 November 2003 - www.sciencedirect.com" International differences in disclosure adequacy: Empirical evidence from annual reports of French and Chinese listed firms

الدولية والحث على تطبيقها، كما بينت الدراسة وجود تحسن ملموس في درجة الإفصاح في القوائم المالية للشركات عينة الدراسة خلال السنوات التي شملتها الدراسة، كحل للخروج من هذه الأزمة.⁽¹⁾

سادساً: أوجه اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تناولت واقع الإفصاح في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، في حين تناولت الدراسات السابقة كفاية الإفصاح في بلدان أخرى متعددة تختلف في ظروفها وطبيعتها عن بيئة الأعمال السورية.
- تطرقت هذه الدراسة لجميع التشريعات والأنظمة والقوانين المنظمة لعملية الإفصاح في الشركات المساهمة في سورية آخذة بعين الاعتبار تناقضاتها ونقاط الضعف فيها وتقاطعاتها مع متطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

سابعاً: فرضيات الدراسة

لحل مشكلة الدراسة ومن أجل الوصول إلى أهداف البحث قام الباحث بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبين متطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. أي أن الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة يلبي متطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

الفرضية الثانية: الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية غير ملتزمة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي لهيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية .

الفرضية الثالثة: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبين احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية، أي أن الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية يلبي احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية.

⁽¹⁾ Institute of Cost & Management Accountants of Pakistan; www.icmap.com "The Role of Accounting Disclosure in the East Asian Financial Crisis: An Evaluation of the Lessons earned"

ثامناً: حدود الدراسة.

- صغر حجم سوق دمشق للأوراق المالية كونه سوق جديد وناشئ وضعف التنوع الاقتصادي فيه، حيث تضمن عشرين شركة مساهمة مدرجة فقط وثمانية شركات قيد الإدراج منها اثنا عشر مصرفاً وأربعة شركات تأمين.
- خوف العديد من الشركات من تبيان أسباب عدم التزامها بكامل متطلبات الإفصاح أو درجة التزامها بمتطلبات الإفصاح رغم تأكيد الباحث أن الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط مما دفع الباحث إلى سؤال أكثر من مختص ضمن الشركة الواحدة وإجراء العديد من المتابعات للحصول على أكبر قدر ممكن من موضوعية الإجابات.
- مرونة متطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية فقد تكون الشركة المساهمة والمدرجة ملتزمة بأحد المتطلبات ككل وغير ملتزمة ببعض التفاصيل.
- صعوبة تفهم بعض المستجيبين لبعض أسئلة الاستبانة الأمر الذي تطلب من الباحث متابعة وشرح مستمر لضمان موضوعية الإجابة.

الفصل الثاني

كفاية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي

تمهيد:

تطور مبدأ أو معيار الإفصاح المحاسبي نتيجة التطور في الفكر المحاسبي، الذي أدى إلى التحول التاريخي لوظيفة المحاسبة كونها نظام لمسك الدفاتر هدفه تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية، وغايته الأساسية حماية مصالح الملاك إلى نظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات.

وتتمثل المعلومات المناسبة بإعداد القوائم والتقارير المالية بشفافية ومصداقية، لتقديم المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم المناسبة على أسس موضوعية، بعيداً عن المضاربة والشائعات.

وبذلك أصبحت المحاسبة شريكاً للإدارة في صنع القرار، مما توجب العمل على وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، معتمدة على مبادئ محاسبية متعارف عليها مثل: مبدأ الإفصاح Disclosure والملائمة Relevance والمصدقية Reliability والقابلية للمقارنة Conservatism والموضوعية Objectivity والقابلية للتحقق Verifiability. وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين أنظمة المعلومات بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي.⁽¹⁾

يتضمن هذا الفصل التعريف بمفهوم الإفصاح المحاسبي وكفايته، والحاجة إلى التوسع فيه وأنواعه، والعوامل التي تؤثر فيه والمقومات الأساسية له وعلاقته بكفاءة سوق الأوراق المالية، ومتطلبات كفاية الإفصاح المحاسبي والمعوقات التي تحول دون تحقيق كفاية الإفصاح المحاسبي المطلوب وذلك من خلال المباحث التالية:

(1) القاضي د. حسين، الدكتور مأمون حمدان "نظرية المحاسبة" دار الثقافة للنشر والتوزيع 1ط، 2007، عمان

المبحث الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: مفهوم كفاية الإفصاح المحاسبي وعلاقته بكفاءة أسواق المال.

المبحث الثالث: متطلبات كفاية الإفصاح المحاسبي ودرجة الإلزام بها.

المبحث الأول

مفهوم الإفصاح المحاسبي

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي.

ثانياً: أنواع الإفصاح المحاسبي.

ثالثاً: العوامل التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي.

رابعاً: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

خامساً: العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وهو الأداة التي توفر البيانات والمعلومات، فهو يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية، تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة.

فالمبدأ الأساسي الذي يحكم التعامل بالأسواق المالية هو قانون العرض والطلب، وهذا القانون لكي يمارس دوره لابد من سيادة الشفافية وتحقيق المساواة بين المستثمرين. وهذا لا يتحقق إلا إذا كان هناك نوع من الانسياب في المعلومة المؤثرة في التداول وان يكون جميع الأطراف متساويين في مواجهة هذه المعلومات.⁽¹⁾ وهو ما يسمى بالإفصاح المحاسبي.

ويرى الباحث: أنه من الضروري إلقاء الضوء على مفهوم الإفصاح المحاسبي قبل الخوض في كفاية الإفصاح، وذلك لأنه لا يوجد تحديد دقيق وعام وموحد لمفهوم الإفصاح وحدوده.

فنجد أنه تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح من المعلومات الواجب توافرها عند إعداد التقارير المالية.

وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة، فتعكس كل فئة الزاوية التي تنتظر من خلالها إلى تلك المعلومات وقد تجاوز مصطلح الإفصاح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجال القياس المحاسبي، حيث يستهدف معالجة القصور التقليدي في المعلومات التاريخية وتحقيق التوازن بين القابلية للتحقق من جهة والملائمة من جهة أخرى.⁽²⁾

وفي هذا المجال فإن أهداف كل من الإفصاح وأهداف القوائم المالية واحد، فكلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية، ويستلزم التعرف على أهداف مستخدمي المعلومات ومدى إدراكهم

(1) د عمر سالم: الحماية الجنائية الخاصة لسوق الأوراق المالية في دولة الإمارات العربية / دار النهضة العربية - 2008 ص:
(2) وصفي أبو المكارم- دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية- الطبعة الثانية- الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة - 2004 -

واستيعابهم لها، حيث يعد الإفصاح ضمناً لإعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات والاستفادة من الموارد بكفاءة عالية.⁽¹⁾

وقد عرف العديد من الباحثين والمنظمات المهنية ضمن إصداراتها المختلفة الإفصاح المحاسبي، فالمعيار الأول من معايير المحاسبة الدولية وهو "عرض البيانات المالية" عرف الإفصاح من خلال تحديده للغرض من القوائم المالية حيث جاء فيه: (إن هدف البيانات المالية هو توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة التي تفيد شريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية، وتبين واجبات الإدارة في عملية تنظيم الموارد الموكلة إليها).⁽²⁾

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) فقد عرّف الإفصاح بأنه: عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، بشكل يضمن إبراز الأمور المادية (الجوهرية) والتي تضم محتوى القوائم المالية نفسها، (المصطلحات المستخدمة فيها، الملاحظات المرفقة بها، ودرجة ما فيها من تفاصيل) وبكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدميها.⁽³⁾

وعرفت التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 22 لعام 2005 الإفصاح بموجب المادة الأولى منها: بأنه "الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتتضمنها البيانات المالية وتقارير مفتشي الحسابات، والتي تؤثر في سعر الورقة المالية، ويجب أن يكون الكشف عاماً وللجمهور وليس فقط لحملة الأوراق المالية والمستثمرين، وذلك من خلال الصحف اليومية وبصورة دورية مرتبطة بالسنة المالية للجهة ذات العلاقة أو بصورة فورية عند الحاجة أو عند حدوث معلومة جديدة"⁽⁴⁾

ويعرفه محمد أبو زيد بأنه: عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على

(1) زغدار أحمد- خيار الجزائر بالتكليف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) جامعة الجزائر- مجلة الباحث عدد 7- 2010- ص 83

(2) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم إصدارها في 1 يناير 2009 - جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) معيار المحاسبة الدولي رقم 1 صفحة 901

(3) مطر، محمد والحيالي، وليد والراوي، حكمت، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، (الطبعة الأولى، دار حنين، عمان، 1996م)

(4) التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 22 لعام

الدفاتر والسجلات للشركة حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي من أدوات الاتصال الذي بدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي.⁽¹⁾

و قد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه "يرتكز على ضرورة إظهار القوائم المالية للمعلومات الرئيسية ذات الأهمية النسبية بصورة صحيحة ودقيقة بحيث تخدم جميع المستفيدين منها".⁽²⁾

كما أن Choi " يربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع، سواء كانت معلومات كمية أو نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية".⁽³⁾

و يعرف هندركسن الإفصاح بأنه: "إعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، سواء أكانت قرارات استثمارية أو فيما تتعلق بتحديد العبء الضريبي لكل شركة من المؤسسات المساهمة".⁽⁴⁾

كذلك فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.⁽⁵⁾

فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

فالإفصاح هو "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية، أو في الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على دفاتر وسجلات الشركة.

(1) محمد أبو زيد- (المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية) القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع- 2005 - ص 578
(2) خالد أمين عبد الله، " الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية"، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشرين أول 1995، ص38.

(3) Frederick, Choi, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, Journal Accounting Research, autumn,, P-160.

(4) Eldon Hendriksen, Accounting theory, New York: R.D. Irwin, 1992, P-50.

(5) الشيرازي، مهدي عباس، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت 1991، ص322

حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي من أدوات الاتصال الذي بدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي.

يرى الباحث من خلال التعاريف السابقة أن الإفصاح المحاسبي يشترك بالخصائص التالية:

- أن الإفصاح المحاسبي يهدف إلى تأمين المعلومات من أجل اتخاذ القرارات المناسبة ومنع التضليل
 - أن القوائم المالية بما تتضمنه من ملاحظات هي محل الإفصاح المحاسبي.
 - هناك دائماً مرونة للإفصاح الإضافي إذ يجب دائماً عرض إفصاحات إضافية إذا كانت من الممكن أن تؤثر على اتخاذ القرارات المختلفة للمستخدمين.
 - يجب أن يخدم الإفصاح جميع المستخدمين على اختلافهم وعلى اختلاف احتياجاتهم.
- وبناء على ما سبق يضع الباحث تعريف الإفصاح المحاسبي: إنه عملية توصيل المعلومات المالية وغير المالية الملائمة والموثوقة للمستفيدين، منها مما يسهم في تحقيق الهدف من القوائم المالية.

ثانياً: أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي ظاهرة تتأثر بالعديد من الظروف منها الظروف الاقتصادية، ومنها الظروف القانونية وغيرها، وتتعدد نماذج الإفصاح المحاسبي، ويختلف تبويبها من مرحلة إلى أخرى من مراحل الفكر المحاسبي، ومن باحث لآخر وفقاً لوجهة النظر التي يتبناها الباحث⁽¹⁾ ويتناول الباحث في هذا المبحث دراسة أهم أنواع الإفصاح المتعارف عليها من نواحي متعددة كما يلي:

- علاقة الإفصاح بالأسواق المالية (الإفصاح الكافي أو العادل أو الكامل).
- إلزامية الإفصاح (الإفصاح الإلزامي أو الطوعي).
- واقعية الإفصاح (الإفصاح المثالي أو الواقعي).
- الجهة المحددة للإفصاح (الإفصاح الترابطي أو الاختياري أو الكفاء).

(1) المليحي، هشام، إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر 2006

تعددت أنواع ونماذج الإفصاح المحاسبي، فقد قسمت دراسة هندركسن نماذج الإفصاح المحاسبي من ناحية علاقة الإفصاح بأسواق المال إلى ثلاثة نماذج هي: نموذج الإفصاح الكافي، نموذج الإفصاح العادل، ونموذج الإفصاح الكامل.⁽¹⁾

فالإفصاح الكافي يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الذي تساعد في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية، وتجعلها غير مضللة، بينما يتضمن الإفصاح العادل المعلومات التي تضمن معاملة متساوية لكل المستخدمين الحاليين والمرتقبين للقوائم والتقارير المالية، ويقوم الإفصاح الكامل على عرض جميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية، وليس كل المعلومات تطبيقاً لمبدأ الأهمية النسبية.

ويرى بعض الباحثين " أن شكل ومحتوى القوائم والتقارير المالية من المحتمل أن يختلف باختلاف نموذج الإفصاح المطبق، حيث أن القوائم والتقارير المالية التي تعد وفقاً لنموذج الإفصاح الكافي من شأنها أن تختلف عن القوائم والتقارير المعدة طبقاً لنموذج الإفصاح العادل، عن القوائم والتقارير المعدة وفقاً لنموذج الإفصاح الكامل.⁽²⁾

يمكن تقسيم الإفصاح في الأسواق المالية إلى نوعين أساسيين هما الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري كما يلي:

أ- الإفصاح الإلزامي:

تفرض معظم الدول الرأسمالية المتقدمة على مصدري الأسهم شروطاً للإفصاح عن معلومات معينة حول نشاطها، والعمليات التي تتم بها بما يضمن الحق المتساوي في الحصول على حد أدنى من المعلومات .

فمعظم أنظمة الإفصاح تم تصميمها لحماية المستثمرين وسلامة السوق فيدون مستوى مرتفع من الشفافية لا يستطيع المستثمر أن يطمئن أنه حصل على السعر العادل لأوامر الشراء والبيع في السوق.

صحيح أن على كل دولة تضع معايير لتلبية احتياجاتها المحددة، لكن تبقى بعض معايير الإفصاح التي يجب وضعها في إطار إلزامي.

مرجع سابق - 546 - 545 - Hendriksen, S., Eldon, Accounting Theory.,.

(2) المليحي, هشام - مرجع سابق

حيث يجب أن توفر الجهة المصدرة للأسهم قبل الطرح الأولي للأسهم حداً أدنى من المعلومات للمستثمرين طبقاً لما يفرضه القانون أو القواعد المنظمة للسوق

وبعد الانتهاء من عملية البيع الأولية تضع الشركة إطاراً للإفصاح الدوري، يتم فيه مراعاة أن يتمكن أصحاب المصالح من تقييم استثماراتهم، أو فهم جدوى هذا الاستثمار، كما يجب أن تفرض أسواق رأس المال على الشركات المسجلة حداً أدنى من الإفصاح للحفاظ على سلامة الأسواق، وفي نفس الوقت يجب أن يكون على الشركات واجب الإفصاح للعامة عن المعلومات غير المتاحة في الوقت الراهن قبل القيام بالمتاجرة في الأوراق المالية للشركة.⁽¹⁾

ومن الجدير بالذكر أن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية قد أصدرت نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب القرار رقم /3943/ تاريخ 2008/8/28 أوجبت فيه على الشركات المدرجة أن تضع وتلتزم بسياسة مكتوبة للإفصاح، وعرض كيفية الإفصاح عن النتائج الأولية والنهائية للسنة المالية، والمضامين الواجبة في كل من تقرير مفتش الحسابات وتقارير الإدارة والإفصاح عن النتائج النصف سنوية والربع سنوية والإفصاح الطارئ والإفصاحات الأخرى.

ب- الإفصاح الاختياري (الطوعي):

في حين يفرض الإطار الإلزامي حداً أدنى من متطلبات الإفصاح، فإن أصحاب المصلحة كثيراً ما يسعون إلى الحصول على معلومات أكثر من المعلومات التي يتطلبها إطار الإفصاح الإلزامي .

وتشمل المعلومات الطوعية التوقعات والتقديرات وهي في كثير من الأحيان أهم من الإفصاح الإلزامي عن معلومات تاريخية، غير أن المعلومات التي تتوفر حول التوقعات والتقديرات تؤدي في كثير من الأحيان إلى التضليل. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوفر المشرعون إطاراً آمناً للتصريحات والبيانات حول المستقبل وذلك لتشجيع الشركات على توفير تلك المعلومات حول نشاطها دون خوف من التشريع، حيث يجب أن توضح الشركة مثلاً أن هذه البيانات تخص المستقبل، كما يجب أن تحدد بعض العناصر الهامة التي من شأنها تغيير النتائج الفعلية بالنسبة للنتائج المتوقعة في البيان.

⁽¹⁾Gregory A. Gehlmann, "The Limits of Corporate Disclosure",

<http://www.cipe.org/publications/fs/articles/article5cc.htm>

وقد يكون لبعض الأفراد أو الكيانات مثل المحللين الماليين أو المؤسسات الاستثمارية أو حاملي الأسهم الرئيسيين علاقة بإدارة الشركة، وبسبب هذه العلاقة كثيرا ما يتمكنون من الحصول على معلومات غير متاحة للعامة. وكثيرا ما يكون الاجتماع مع تلك الأطراف اجتماعا خاصا قد يبدو فيه تمييزا عن العلاقة مع أصحاب المصالح الآخرين، ومن الضروري أن تدرس جميع نظم الإفصاح هذه المشكلة الخاصة" بالإفصاح الانتقائي". إلا أن كثيرا ما يتطلب الأمر أن تقوم الشركات بالإفصاح لجهات حكومية متعددة عن بعض المعلومات، وهذه المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مثل المعلومات في مجال المؤسسات المالية، تكون في كثير من الأحيان هامة لمتابعة الأداء الصحي لصناعة معينة.⁽¹⁾

وتعتبر دراسة Verrecchia عام 2001، من أهم الدراسات الحديثة التي قامت بتبويب أنواع الإفصاح المحاسبي والتي قسمت نماذج الإفصاح المحاسبي إلى ثلاثة نماذج هي:⁽²⁾

أ. **النموذج الأول: نموذج الإفصاح الترابطي Association-based disclosure**، ويربط هذا النوع من النماذج بين الطلب الخارجي على الإفصاح والتغير أو الاختلاف في أنشطة المستثمرين الذين يتنافسون في سوق رأس المال، ويتضمن هذا النموذج عرض المعلومات التي تساعد مستخدمى القوائم والتقارير المالية - المستثمرين وغيرهم في اتخاذ قراراتهم بسوق الأوراق المالية.

ب. **النموذج الثاني: الإفصاح الاختياري Discretionary-based disclosure**، ويربط هذا النوع من النماذج بين الظروف المصاحبة لاختيارات الإفصاح غير المشروطة من قبل مدراء الشركات واختياراتهم فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات متوافرة لديهم، ويتناول عرض ترتيبات الإفصاح التي تفضل عند غياب المعرفة المسبقة بالمعلومات من قبل مستخدمى التقارير المالية. ويتضمن هذا النموذج الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية من جانب مدراء الشركات والتي تكون متاحة لديهم وغير ملزمين بالإفصاح عنها إلزاميا.

ج. **النموذج الثالث: الإفصاح الكفاءة Efficiency-based disclosure**، ويربط هذا النوع من النماذج بين الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية وبيئة سوق الأوراق المالية، بافتراض أن حوافز أو كفاءة ترتيبات الإفصاح تكون ثابتة أو خارجية المنشأ. ويتضمن هذا النموذج الإفصاح

⁽¹⁾ يحيى القضاة مرجع سابق صفحة 54

⁽²⁾ Verrecchia, E., Robert, Essayas on Disclosure, pp. 97-180

عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية التي تضمن كفاءة سوق الأوراق المالية، بغض النظر عن حوافز إدارة الشركات عند الإفصاح عن تلك المعلومات.

أيضاً من وجهة نظر أخرى هناك من يميز بين مفهومين للإفصاح هما: (1)

أ- الإفصاح المثالي: وهو الذي لا يتحقق إلا بتحقيق الشروط التالية:

- أن تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل.
- أن تكون أرقام القوائم المالية على درجة عالية من الدقة والمصادقية.
- أن يتم عرض القوائم المالية بالصورة وفي الوقت الذي يتناسب مع احتياجات ورغبات كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على حده.

ب- الإفصاح الواقعي: وهو الذي يركز على الموازنة ما بين الفائدة أو العائد الذي سيتحقق من

المعلومات، وبين كلفة نشر تلك المعلومات، ويمكن تعريفه بأنه الإفصاح الممكن أو المتاح، ومعيار هذا الإفصاح هو المرونة في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات، بمعنى أنه يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة، ونلاحظ أن هناك اتجاهها نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدراية وخبرة في استخدامها وخاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار. (2)

فقد بينت الدراسات التي صدرت عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AICPA" أن معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يجب أن يكون مرناً في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل:

• طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

• الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات.

• وأخيراً توقيت الإفصاح عن تلك المعلومات.

(1) محمد مطر، "تقييم مستوى الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد

120، العدد 3، 1993، ص 116-127.

(2) محمد مطر، مرجع سابق، ص 116-127.

ولخص مفهوم الإفصاح المناسب بالقول " يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة".

كما حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد نفسه لدى مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق وهو معيار التقرير عن ماهية الإفصاح المناسب بما يلي:

"إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية "الجوهرية"، وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية، وبالمصطلحات المستخدمة فيها وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدم هذه القوائم".

ولكن نلاحظ أن مفهوم الإفصاح هو مفهوم نسبي فهو ينطلق من فكرة عامة تتمثل في التعبير الصادق عن الحقيقة لكنه يتأرجح بين كفتي التكلفة والمنفعة المرجوة .

ويرى الباحث: أنه لا يمكن الاتفاق على تيويب أنواع الإفصاح بالشكل المعروف أعلاه، باعتبار أن تحديد ما هو كافي، وما هو كامل، وما هو عادل، أو تحديد من هو إلزامي أو طوعي يعتبر من الأمور التي تخضع للأهمية النسبية التي يتم الاختلاف بشأنها باختلاف مستخدمي المعلومات، وباختلاف الظروف التي يتم الإفصاح في ضوءها، بل باختلاف الاحتياجات المختلفة للمستخدم الواحد، وأيضاً باختلاف وجهة نظر معدي المعلومات. إذ أن الإفصاح يمثل السلك الذي يمرر تيار المعلومات إلى وظائفه المختلفة هذا السلك يجب أن يكون من حيث المواصفات والنوعية قادراً على تمرير هذه المعلومات إلى تلك الوظائف وذلك برأي كل من المُعدِّين والمستخدمين.

ثالثاً: العوامل التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي:

يتأثر الإفصاح المحاسبي بعدد كبير من العوامل التي تحكم مستواه وكفايته والجهات المستفيدة منه، ومن هذه العوامل عوامل: تشريعية واقتصادية واجتماعية وبيئية.

إضافة الى طبيعة ومستوى تعقد أسواق رأس المال، قوانين الضرائب والتجارة، درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد، ودرجة تنظيم مهنة المحاسبة في المجتمع، جميعها عوامل تؤدي إلى اختلاف في أنظمة الإفصاح المحاسبي من دولة لأخرى.⁽¹⁾

كما أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على أنظمة الإفصاح المحاسبي في الشركات متعددة الجنسية والتي من أهمها: أثار الأسواق المالية، ومتطلبات الهيئات المشرفة على أسواق المال، ودرجة الاستجابة للمنظمات الدولية المنظمة لنماذج الإفصاح المحاسبي مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية.⁽²⁾ كما أن الأهداف تتأثر بالعوامل البيئية الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية المحيطة بالوحدات المحاسبية والتي تمارس وظائفها في ضوءها، وتؤثر بالتالي على شكل ومضمون نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق.⁽³⁾

ويقسم الباحث تلك العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية حيث تم تناولها بموجب الآتي:

أولاً: العوامل الداخلية:

وهي عوامل تتعلق بالمنشأة نفسها وتؤثر على الإفصاح لديها ويمكن أن نعرضها على الشكل التالي:

• حجم المنشأة (مجموع الأصول):

إن التكاليف المباشرة لإعداد القوائم والتقارير المالية بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين يتأثر بحجم المنشأة، حيث بينت الدراسات وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المنشأة ودرجة الإفصاح في التقارير المالية. ويرجع ذلك إلى أن التكاليف المباشرة لإعداد هذه التقارير تكون غير ملموسة فيها إذا ما قورنت بالمنشآت الصغيرة، كما أن هناك تكاليف غير مباشرة ناتجة عن الكشف عن المعلومات

(1) Saudagaran, M., Shahrokh, & Biddle, C., Gary, " Financial Disclosure Levels & Foreign Stock Exchange Listing Decisions ", Journal Of International Financial Management & Accounting, Summer, 1992, p.109

(2) Choi, D., Frederick, & Mueller, G., Gerhard, International Accounting Second Edition, Englewood Cliffs, N.J, Prentice – Hall, Inc., 1992, pp. 301–307.

(3) المليحي هشام – مرجع سابق

للشركات المنافسة الأمر الذي يؤدي بالشركات المتنافسة وخاصة الكبيرة منها إلى تخفيض درجة الإفصاح في التقارير المالية. (1)

• عدد المساهمين:

إن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى الحاجة لمزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب الشركات. حيث بينت بعض الدراسات وجود علاقة ايجابية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح في التقارير المالية. (2)

• تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:

وقد يكون لهذا العامل أثر مباشر في زيادة درجة الإفصاح، حيث تقوم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل في الأسهم أو السندات التي تصدرها بمليء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها، ونتائج أعمالها وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية وتحسينها.

• الربحية ومعدل النمو:

إن الشركة ذات الربحية العالية تريد أن تميز نفسها فتقوم بزيادة الإفصاح الملائم. ومن المتوقع أن تقوم إدارة الشركات ذات الربحية العالية بالإفصاح الكافي عن الأخبار الجيدة التي لديها عن العائد والأرباح المستقبلية للمستثمرين، أما الشركات ذات الربحية المنخفضة فلن يكون لديها الحافز للإفصاح عن الأخبار غير الجيدة التي لديها عن الأرباح المستقبلية.

• عوامل تتعلق بالمعلومات:

إن درجة الإفصاح في التقارير المالية تتأثر بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها للحكم على كفاءتها وجودتها وملائمتها للقرارات التي يتخذها المستثمرون. ولتحقيق الدقة والموضوعية في هذه المعلومات يجب أن تكون ذات محتوى معلوماتي مناسب، والذي يعني قيمة ما تحويه هذه التقارير أو القوائم من معلومات اقتصادية من وجهة نظر مستخدميها في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمشروع، كما

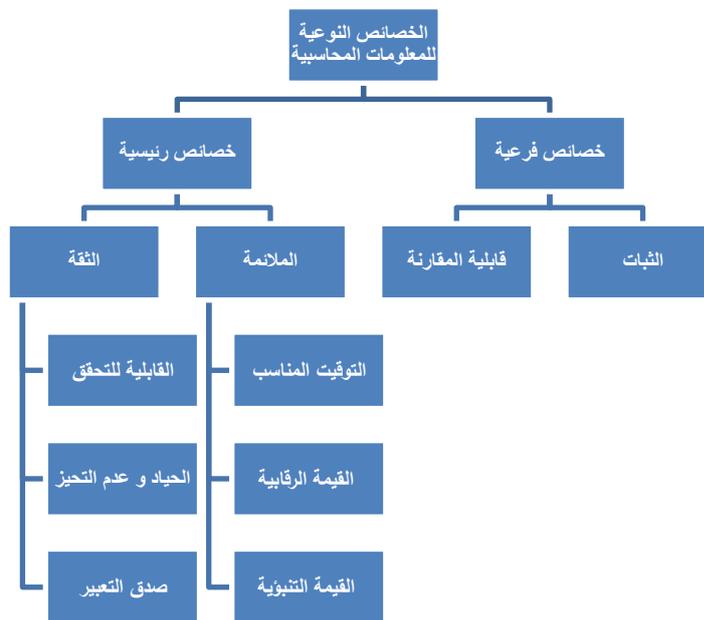
(1) محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، الرياض، مجلة جامعة سعود، 1993

(2) محمود إبراهيم تركي، مرجع سابق ص 27

يجب أن تتوفر فيها الصفات الرئيسية: كالملائمة Relevance والموثوقية Reliability وقابلية المقارنة Comparability والأهمية النسبية Materiality⁽¹⁾.

فالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative Characteristic of Accounting Information كما أصدرها FASB تتألف من الخواص الرئيسية كالملائمة والثقة وما تشتمل عليها من خصائص منها: التوقيت المناسب، القيمة الرقابية، القيمة التنبؤية، القابلية للتحقق، الحياد وعدم التحيز، صدق التعبير والخصائص الفرعية (الثبات وقابلية المقارنة) كما يبينها الشكل أدناه.

الشكل رقم (1) : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



(ريحاوي، 2011)

ثانياً - العوامل الخارجية:

وهي العوامل التي تؤثر في درجة إفصاح المنشأة ولا تتعلق بالمنشأة نفسها نذكر منها:

• العوامل البيئية:

وهذه العوامل تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية إذ تختلف التقارير المالية المعدة للمستخدمين من دولة إلى أخرى، حيث تؤثر العوامل البيئية للوحدة الاقتصادية على القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها و ذلك من خلال تأثيرها على الألتزامات الفعلية و

⁽¹⁾ القضاة يحيى - مرجع سابق - ص 32

المحتملة ، المخصصات، الأصول الثابتة، رسملة النفقات ، وأثر العوامل البيئية على أعداد القوائم المالية للمقارنة بين الوحدات الاقتصادية بين بعضها البعض. وتوجد دول قامت بتحديد التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية الواردة فيها وتوقيت نشرها من خلال القوانين مثل انكلترا، وهناك دول أخرى لا يوجد فيها قوانين لإلزام الشركات بذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعد هذه التقارير في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. (1)

وفي مجال تأثير العوامل البيئية على نماذج الإفصاح المحاسبي توصلت إحدى الدراسات إلى أن اختلاف المتغيرات البيئية الخاصة بكل دولة يؤدي إلى اختلاف متطلبات الإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين (أفراد ومؤسسات) والمقرضين وجهات الرقابة والمحللين الماليين وغيرهم، وكذلك عدم الاتفاق مع معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي التأثير على نموذج الإفصاح المحاسبي الذي يتوافق مع تلك العوامل. (2)

• دور الهيئات الرقابية على أعمال الشركات:

يؤثر تدقيق المدقق الخارجي لحسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ، ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها. (3)

كذلك فإن القوانين التي تضعها الدول وخاصة قوانين الشركات، والتعليمات التي تضعها هيئات الأوراق المالية لتحكم بها تصرفات الشركات المساهمة لها الأثر المباشر في زيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية.

رابعاً: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية: (1)

(1) القضاة- يحيى دور الإفصاح المحاسبي في إظهار القيمة السوقية الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان - رسالة ماجستير - جامعة عمان حزيران -2004 ص 4

(2) د. سليمان محمد مصطفى، " الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية من منظور مقارن بالإشارة إلى البيئة المصرية "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها جامعة الزقازيق، السنة التاسعة، العدد الثاني - 1، 1989، ص 353.

(3) القضاة، يحيى مرجع سابق ص 45

- أ. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
- ب. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
- ج. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- د. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- هـ. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المالية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، وتتبع أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة، كما أن الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر الجهات المستخدمة من حيث المحتوى أو الغرض تكون مختلفة، وذلك لأن مدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات. (1)

وبناء على ذلك يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية وهي وجود عدة فئات مستخدمة للتقارير المالية، ووجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المالية لدى هذه الفئات وهذا يضع معدي هذه التقارير أمام ثلاثة خيارات هي:

• **الخيار الأول:** إعداد التقرير المالي الواحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي ستستخدم هذا التقرير. وهذا الخيار صعب التطبيق إضافة إلى ارتفاع تكاليفه.

وهذا يتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير، التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب أن لا تزيد عن العائد المتوقع منها.

• **الخيار الثاني:** إعداد تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض، بحيث يلبي احتياجات جميع المستخدمين المحتملين.

وهذا الخيار غير واقعي ويصعب تطبيقه ويؤدي إلى إرباك المستخدم نتيجة تكديس البيانات والمعلومات وعدم قدرته على التمييز بين ما هو مهم وبين ما هو أقل أهمية.

(1) الحيايلى. وليد ناجي "نظرية المحاسبة: 2007 منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة صفحة 371

• **الخيار الثالث:** إعداد تقرير مالي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف يتم تحديده من بين الفئات المتعددة التي ستستخدم هذا التقرير. ويتم بعد ذلك جعل هذا المستخدم المستهدف محورياً أساسياً في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المالية فيه. وأدى هذا إلى ظهور مشكلة اختلاف الباحثين في تحديد هوية المستخدم المستهدف. كقاعدة أساسية لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية.⁽¹⁾

لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA اتخذ منحى أكثر شمولية في تحديد هوية المستخدم المستهدف، بحيث لا يبقى محصوراً بفئة واحدة معينة فقط من الفئات المستخدمة للتقارير المالية، بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير. من هنا جاء في أحد تقارير اللجان المنبثقة عن المعهد نفسه " إن الغرض الرئيسي للقوائم المالية هو أن تخدم بصورة رئيسية أولئك الذين تكون سلطاتهم ومواردهم وإمكانياتهم في الحصول على المعلومات محدودة، وبناء عليه يجب تصميم القوائم المالية من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة أو العريضة لجميع الفئات المستخدمة لتلك القوائم".⁽²⁾

ويرى الباحث: أنه يكفي الالتزام بإطار إعداد وعرض البيانات المالية الذي وضعته معايير المحاسبة الدولية والذي تبنى إعداد وعرض البيانات المالية ذات الغرض العام حتى يتم تلبية احتياجات كافة المستخدمين المحتملين وإضافة ملاحظات ومعلومات عند توقع وجود مستخدم محتمل ذو احتياجات خاصة.

2- أغراض استخدام المعلومات المالية:

يجب ربط الغرض الذي ستستخدم فيه المعلومات المالية بعنصر أساسي هو ما يعرف بخاصية الملائمة، التي تتطلب وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة أخرى، ففي حين تعتبر الأهمية النسبية المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات واجبة الإفصاح تعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوعية المعلومات واجبة الإفصاح.

⁽¹⁾ الحياي، وليد ناجي 2007 مرجع سابق ص 373

⁽²⁾ AICPAa study group on the objectives of financial statement. AICPA N.Y (973) P17

لذا لابد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة أن يحدد الغرض الذي ستستخدم فيه إذ أن معلومة ملائمة لغرض معين قد لا تكون ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.⁽¹⁾

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي:

- قائمة المركز المالي.
- وقائمة الدخل.
- وقائمة الأرباح المحتجزة.
- وقائمة التغيرات في المركز المالي.
- هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم.

لكن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.⁽²⁾

4- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المالية:

إن القدرة على قراءة التقارير المالية ومضمونها يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة، وعليه يجب أن يراعي معدوا القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، وأن يراعوا مدى قابليتها للقراءة والفهم من قبل مستخدمي البيانات المالية. ويتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة.

(1) الحياي، وليد ناجي 2007 مرجع سابق ص 375

(2) الحياي، وليد ناجي 2007 مرجع سابق ص 376-377

جرى العرف عموماً على أن يقيم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكملتها تلحق بها، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.⁽¹⁾

ويرى الباحث: أنه لا بد من توافر جميع المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي حتى تحقق كل سمة من هذه السمات أهدافها والأغراض المرجوة منها، إذ أنه لا فائدة كبيرة من تحديد أساليب وطرق الإفصاح المناسبة إذا كان توقيت عرض المعلومات غير مناسب كذلك تكون الفائدة أقل من تحديد أساليب وطرق الإفصاح بالشكل المناسب عندما لا يتم تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها بالشكل المناسب.

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

على الرغم من تعدد أهداف التقارير المالية المنشورة، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توفير معلومات محاسبية ملائمة لإمكانية اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، ولخدمة فئة المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

وقد أوضحت توصية المفاهيم رقم (2) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB أن ملائمة المعلومات المحاسبية المنشورة تعني أن يكون لهذه المعلومات قيمة تنبؤية وقيمة تقويمية تصحيحية، وأن يتم توفيرها في توقيت ملائم ويقصد بالملائمة أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة بالاستخدام المتوقع منها وبحيث تكون المعلومات المحاسبية متفقة مع احتياجات مستخدمي التقارير المالية.⁽²⁾

وهذا يعني أن ترتبط المعلومات المحاسبية بالهدف المطلوب منها، أما التوقيت الملائم فيقصد به أن يتم توصيل المعلومات المحاسبية للمستخدمين دون ببطء أو تأخير وعند الحاجة إليها، بمعنى توفير المعلومات المحاسبية عند حاجة متخذ القرار إليها وبصورة حديثة، وحتى لا تفقد المعلومات المحاسبية حيويتها ومنفعتها في اتخاذ القرارات.

⁽¹⁾ الحياي، وليد ناجي 2007 مرجع سابق ص 380

⁽²⁾FASB, SFAC No (2) 1980

ويتضمن التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية المنشورة عنصرين أساسيين:⁽¹⁾

أولهما: يتعلق بالفترة الزمنية التي تعد عنها وتغطيها التقارير المالية ويطلق عليها فترة الإعداد.

وثانيهما: يتعلق بالفترة الزمنية من نهاية فترة إعداد التقارير المالية حتى نشر واستخدام هذه التقارير

ويطلق عليها فترة التأخير.

وتتحقق خاصية التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية المنشورة كلما تم توصيل المعلومات المحاسبية بصورة سريعة وحديثة، أي كلما نقصت فترة إعداد التقارير المالية وفترة تأخير نشر التقارير المالية.

فالقاعدة العامة أن المنفعة التي تستخلص من التقارير المالية المنشورة تتزايد كلما تم الإعلان عنها في وقت قصير وسريع. وتتضاءل منفعة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المنشورة إذا كانت الفترة الزمنية التي تغطيها هذه التقارير طويلة، وكذلك إذا تم تأخير إصدار ونشر التقارير المالية.⁽²⁾

وتتوقف منفعة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المنشورة على عنصرين أساسيين هما مدى صحة المعلومات المحاسبية، والتوقيت الملائم لعرض هذه المعلومات.

فمن خلال عملية المراجعة الخارجية التي يقوم بها مراجعي الحسابات يمكن الاطمئنان إلى تمثيل التقارير المالية لواقع الوحدة الاقتصادية وصحتها، وبالتالي تتوقف مدى المنفعة من التقارير المالية المنشورة على عنصر التوقيت الملائم لعرض المعلومات المحاسبية، نظرًا لأهميته عند اتخاذ القرارات.⁽³⁾ والجدير بالذكر أن بعض الدراسات لا تشير إلى خاصية التوقيت الملائم بصورة منفصلة عند تناول خصائص جودة المعلومات المحاسبية، ويرجع ذلك إلى افتراض توافر عنصر التوقيت الملائم ضمن

⁽¹⁾Givoly, D. and D. Palmon, "Timeliness of annual Earnings Announcements: Some Empirical Evidence", **The Accounting Review**, July, 1982, PP.486-51

⁽²⁾ عادل عبد الفتاح المهدي - المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي - دراسة اختبارية 2006- جامعة الملك خالد - ص 18

⁽³⁾Collins, D. and S. Henning, "Write-Down Timeliness, Line-of-Business Disclosures and Investors" **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol.31, No.9, November, 2004, PP.1261-1299

خاصية الملائمة فلا تعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة للغرض الذي أعدت من أجله إذا لم يراعى فيها عنصر التوقيت الملائم.

فتعتبر خاصية التوقيت الملائم العنصر المتحكم في تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، لأن توافر التوقيت الملائم والحدثة في المعلومات المحاسبية يمكن أن تؤدي إلى تحسين القيمة التنبؤية والقيمة التقويمية لهذه المعلومات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.⁽¹⁾

ويعتبر التوقيت غير الملائم للتقارير المالية المنشورة محددًا هامًا في ما يلي:

- التقليل من منفعة هذه التقارير عند اتخاذ القرارات، مما قد يؤدي إلى لجوء المستثمرين إلى مصادر معلومات أخرى بديلة، بالرغم من أن التقارير المالية تمثل المصدر الرسمي الصادر عن الوحدة الاقتصادية، والذي يجب أن يكون أكثر مصادر المعلومات المحاسبية منفعة للمستثمرين.
 - عدم مراعاة التوقيت الملائم للتقارير المالية المنشورة أن يتزايد استغلال المعلومات الداخلية وقيام بعض المديرين في الوحدات الاقتصادية باستغلال هذه المعلومات عن طريق التعامل الداخلي وبالتالي يستطيع بعض المستثمرين تحقيق أرباح غير عادية وزيادة المضاربات في أسواق المال.
- (2)

- عدم مراعاة التوقيت الملائم في التقارير المالية المنشورة قد يزيد من الشكوك حول صحة نتيجة الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين على الاستثمار في هذه الوحدة الاقتصادية فالتأخير في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يزيد من مستوى عدم التأكد المرتبط بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.⁽³⁾

وقد أثبتت بعض الدراسات أن التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية ليس تعبيرًا وصفيًا فحسب، يطلق للدلالة على وصول حجم معين من المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب لمتخذ القرار، وإنما

(1) عادل عبد الفتاح المهدي - المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية- مرجع سابق ص 17

(2)Lara, G. et al., "The Effect of Earnings management on the Asymmetric Timeliness of Earnings", **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol.32, No.3, April, 005, PP.692

(3)Collins and Henning, 2004 1268 مرجع سابق ص

يمكن أيضاً القياس الكمي للخسارة التي يمكن أن تتحملها الوحدة الاقتصادية نتيجة عدم مراعاة التوقيت الملائم والاستمرار في تأخير توصيل المعلومات المحاسبية⁽¹⁾.

كما أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة بين حجم الوحدة الاقتصادية، وما تحتويه تقاريرها المالية المنشورة من جهة، وبين التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى. فالوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم عادة ما تقوم بنشر تقاريرها المالية بعد فترة زمنية قصيرة من نهاية السنة المالية، نظراً لما تمتلكه هذه الوحدات من إمكانيات مادية وتكنولوجية كبيرة، وحتى لا تفقد ثقة واهتمام المستثمرين الحاليين والمرقبين. كما أن التقارير المالية التي تتضمن أنباء سارة عادة ما تنشر بعد فترة زمنية قصيرة من نهاية الفترة المالية، على عكس التقارير المالية التي تتضمن أنباء سيئة فعادة لا يراعى فيها التوقيت الملائم .
(2)

ويرى الباحث: أن التوقيت الملائم للإفصاح المحاسبي هو من أهم الخصائص لتحقيق كفاية وملائمة المعلومات المحاسبية المنشورة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، لأنه قد يؤدي إلى تحسين القيمة التنبؤية والتقييمية للمعلومات المحاسبية.

خامساً: العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي:

لقي الإفصاح المحاسبي اهتماماً من قبل الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية البحثية عالمياً ومحلياً، ولا زال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية وكفاءة وعدالة واكتمال الإفصاح المحاسبي وتعزيز الأداء والشفافية والمساءلة بالشركات .⁽³⁾

ويمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات. لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية. خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم علي تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.

(1)Collins and Henning, 2004 695 ص مرجع سابق

(2) Givoly, D. and D. Palmon, "Timeliness of annual Earnings Announcements: Some Empirical Evidence", op.cit, PP.486-51

(3) حلوة حنان، محمد رضوان. نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب- 1990

وترى OECD أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العالية.⁽¹⁾

وتأكيداً على ذلك فقد تضمنت قواعد حوكمة الشركات ومبادئها مبدأ الشفافية والإفصاح المحاسبي وهذا ما نجده في نظام الممارسات السليمة - حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

فالإفصاح المحاسبي يعد مطلباً أساسياً أكدت عليه ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين.⁽²⁾

وقد تضمنت القوانين والتشريعات والأنظمة للأسواق المالية المجاورة في كل من السعودية ومصر والأردن والإمارات وباقي الدول العربية، قواعد متعلقة بحوكمة الشركات متضمنة الإفصاح والشفافية.

حيث أصدرت هيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية لائحة حوكمة الشركات بتاريخ 2006/7/1م، وتضمن الباب الثالث من لائحة حوكمة الشركات مبدأ الإفصاح والشفافية والسياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح، وكذلك الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة.

ومن ضمن المبادرات التي قدمت لإرساء قواعد حوكمة الشركات في الأسواق المالية العربية، صدور تقرير عن المنتدى الإقليمي الثاني لحوكمة الشركات، الذي عقد في بيروت في يونيو 2004 بعنوان " حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" تحسين الإفصاح والشفافية " وتم اعتبار حوكمة الشركات المفتاح الرئيسي لتحديث الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.⁽³⁾

وفي سوريا أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عام 2006 قانون سوق دمشق للأوراق المالية وأقرت الفصل السابع منه لممارسات الإدارة السليمة لأعضاء السوق، نظام وتعليمات الإفصاح لعام 2006 كما أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات - قواعد حوكمة الشركات المساهمة القرار رقم 31 بتاريخ 2008/6/29.

(1) OECD, (2004) "Principles of Corporate Governance Public Company Accounting Oversight

(2) فاتح، وبشير، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، 2006

(3) www.cipe.org 2008/4/3

إن نظام الحوكمة المذكور راعى موضوع التدرج في تطبيق أحكامه حيث نصت المادة 18 منه على ما يلي: (مع مراعاة تنفيذ الأحكام الواردة في القوانين والأنظمة النافذة يكون هذا النظام استرشادياً في عام 2008 ويعد إلزامياً اعتباراً من 2009/1/1).

وتأمل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية من كافة الشركات المساهمة التي طرحت جزءاً من أسهمها على الاكتتاب العام وهي خاضعة حكماً لرقابة وإشراف الهيئة الالتزام والتقييد وتطبيق كافة البنود والفقرات الواردة في نظام الحوكمة المذكور.

وقد جاء في الفصل الثالث في الفقرة الرابعة من نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات قواعد حوكمة الشركات المساهمة الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب القرار رقم 31 تاريخ 2008/6/29 " يتعين على كل شركة مصدرة للأوراق المالية - توفير معلومات الإفصاح للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضللة وفي الأوقات المحددة وفقاً لمتطلبات نظام الإفصاح في كل ما يرد ذكره في هذا النظام مما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم المختلفة" (1)

إن قواعد حوكمة الشركات المساهمة" أي "نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات - الصادر عن هيئة الأوراق المالية السورية يقترح أن يشمل تقرير الشركة كحد أدنى على الإفصاح بدقة وفي الوقت المناسب عن المتغيرات الآتية:

- النتائج المالية والتشغيلية.
- مدى تطبيق المعايير الدولية في اعداد القوائم المالية السنوية.
- معلومات حول ملكية الأسهم وحقوق التصويت.
- معلومات حول أهداف الشركة والمخاطر المحتملة.
- العاملين.
- مكافآت مجلس الادارة والمديرين.
- معاملات الأطراف ذوي العلاقة
- قنوات بث المعلومات للمستخدمين.

(1) نظام ممارسات الإدارة السليمة الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية المادة رقم 7 الفقرة 4

• سياسات توزيع الأرباح

تظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي أده قوياً للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تساهم في السلوك غير الأخلاقي، وفي خفض مستوي شفافية ونزاهة السوق.⁽¹⁾

وهكذا فالإفصاح يعد مطلباً ضرورياً حتى يعكس الواقع الحقيقي للشركات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة، من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة وشفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه تكون أده جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم.

وبالتالي فإن إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.⁽²⁾

ويرى الباحث: مع أن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية استقادت من أحدث ما توصلت إليه الأنظمة والقوانين فيما يتعلق بحوكمة الشركات في العالم، إلا أنه يجب لفت الانتباه إلى أنه حتى يتحقق الإفصاح والشفافية في أسواقنا المالية يجب أن يكون الإفصاح المحاسبي انعكاساً للبيئة وليس لجهات رقابية معينة فقط. وخصوصاً في ظل تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة وفي بيئة انتقلت من اللإفصاح إلى الإفصاح مع قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين بشكل كاف وصعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح وعدم كفاية أو قلة الموارد المالية الخاصة بالتدريب.

ويرى الباحث: أن نظام حوكمة الشركات الذي صدر كقرار عن هيئة تداول الأوراق والأسواق السورية، وليس على شكل قانون تشريعي أو على شكل نظام صادر عن رئاسة مجلس الوزراء أو وزارة المالية. قد يؤدي إلى ضعف آلية الإلزام بهذا النظام إضافة لعدم وجود ما يشير إلى العقوبات المترتبة على مخالفة هذا النظام كما هو الحال في نظام التحقيق في المخالفات والغرامات المترتبة عليها الصادر

(1) ماجد أبو حمام "اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية" رسالة ماجستير 2009 الجامعة الإسلامية - غزة صفحة 6

(2) ماجد أبو حمام مرجع سابق صفحة 62

عن الهيئة بموجب القرار رقم 119 وكما هو الحال بالعقوبات المترتبة على مخالفة أحكام قانون سوق الأوراق المالية.

المبحث الثاني

مفهوم كفاية الإفصاح المحاسبي وعلاقته بكفاءة أسواق المال

يعد الإفصاح المحاسبي الكافي ضروري من أجل تحقق فعالية التشغيل في الأسواق المالية، فمزودي رؤوس الأموال (المستثمرون) بحاجة للحصول على فرص جيدة للاستثمار لتحقيق قيمة مضافة على استثماراتهم، في حين أن مشغلي رؤوس الأموال (الإدارة) يأملون بجذب الأموال الكافية لتشغيل عملياتهم مما يمكنهم من تحقيق الأرباح. ولكن عندما تتلاقى الرغبتان (رغبة المستثمر في استثمار الأموال ورغبة الإدارة في تشغيل الأموال) تنشأ مشكلة عدم تناظر المعلومات بين الطرفين بامتلاك أحد الطرفين معلومات أقل من معلومات الطرف الآخر، والتي قد تؤدي بالمستثمرين إلى اتخاذ قرارات خاطئة، مما يجعل الإفصاح المحاسبي الكافي أداة ضرورية لتخفيض خطر عدم تناظر المعلومات بين المستثمرين والإدارة. (1)

ويتناول هذا المبحث النقاط التالية:

أولاً: مفهوم كفاية الإفصاح المحاسبي وماهية الإفصاح المناسب.

ثانياً: التوسع في الإفصاح المحاسبي.

ثالثاً: حدود التوسع في الإفصاح.

رابعاً: علاقة كفاية الإفصاح المحاسبي بكفاءة سوق الأوراق المالية.

(1) Zhiguo YANG (Information Disclosure on Stock Market: a case study) P1

أولاً: مفهوم كفاية الإفصاح المحاسبي وماهية الإفصاح المناسب:

زاد الاهتمام في العقود الأخيرة بموضوع الإفصاح على اعتبار أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات، باعتبار أن هذه الفئات لا تملك سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها من إدارة الشركة مباشرة.

وقد تجاوز مصطلح الإفصاح المحاسبي إرشادات الاتصال المحاسبي، فلم يعد الأمر يقتصر على مجرد تفسير وتوضيح المعلومات المحاسبية بل امتد إلى إضافة المزيد من المعلومات سواء أكانت كمية أو وصفية، أو كانت فعلية أو تقديرية.⁽¹⁾

وكان (Moonitz) من أوائل الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم الإفصاح المناسب، وذلك في دراسة له صدرت عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ((AICPA)) وقد بين في دراسته أن معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يجب أن يكون مرناً في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل على:

- طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.
- الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات.
- وأخيراً توقيت الإفصاح عن تلك المعلومات.

ولخص مفهومه للإفصاح المناسب بالقول "يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة".⁽²⁾

و يرى كثير من الباحثين بان توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم، والخطوة الأولى التي يرونها في هذا السبيل تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملائمة على ما عداها من الخواص الأخرى للمعلومات. وذلك على أساس أن خاصية الملائمة هي المعيار الرئيسي للمعلومات الذي يجب أن يتمحور حوله معيار الإفصاح المناسب مما يجعل من الضروري حسب رأي Bedford إجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملائمة من جهة

(1) وصفي أبو المكارم- دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية- الطبعة الثانية- الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة -2004 -

(2) عيبي الخلف - مرجع سابق ص 30

والخواص الأخرى للمعلومات التي تمثل قيماً على ملائمتها كالموضوعية والقابلية للتحقق والأهمية النسبية من جهة أخرى. (1)

هذا ولقد قاد ترجيح كفة خاصية الملائمة على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب في القوائم المالية من زوايا متعددة منها: (2)

- الدعوة إلى استخدام أنماط جديدة من المقاييس المحاسبية مستمدة من نظرية الاحتمالات.
- شيوع استخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم بعض البنود المدرجة في القوائم المالية.
- الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المحاسبية التقليدية.
- الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية مصحوبة بالإفصاح عن مدى المخاطرة المحسوبة لدقة المعلومات التي تحتويها تلك التنبؤات والتوقعات.

لكن هناك اعتبارين مهمين لابد من مراعاتهما لدى الحديث عن ضرورة توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية هما: (3)

- تتطلب بعض الجوانب الجديدة للإفصاح المطلوب توفيره من المحاسبين مهارات وخبرات متخصصة جداً ما زالت محدودة لديهم.
- أن الدعوة إلى توسيع الإفصاح المحاسبي يجب أن لا تعني الإغراق المفرط بالتفاصيل الكثيرة التي قد تؤدي في نتائجها إلى آثار عكسية تترك المستخدمين وتكون مفرطة من حيث الكم وتتجاوز احتياجاتهم بدلاً من تحسين نوعية المعلومات المفصح عنها. (4)

وبناء على ما سبق يرى الباحث: أنه تتحقق كفاية الإفصاح المحاسبي بتحقيق الهدف من القوائم المالية وتوافر المقومات الأساسية للإفصاح، مع الامتثال الكامل من جميع الشركات المدرجة ومن كافة الجوانب لمتطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية ومعايير المحاسبة الدولية.

(1) Bedford, Norton "Extensions of Accounting Disclosure Prentice -Hall 1973 P70

(2) الحيايى. ناجي - نظرية المحاسبة، مرجع سابق. ص 378

(3) الحيايى. ناجي - نظرية المحاسبة، مرجع سابق. ص 379

(4) Howard Ross " the Elusive of Accounting" The Ronald Press Co. NY 1978 P213

ثانياً: التوسع في الإفصاح المحاسبي والحوكمة :

إن أهم الأسباب الرئيسة وراء أزمة الشركات الأميركية يعود إلى التلاعب المحاسبي، الذي أدى إلى خداع الدولة والمستثمرين، ولجوء بعض مكاتب التدقيق إلى أساليب ملتوية للالتفاف حول قواعد الإفصاح والشفافية، وذلك لإظهار قيمة سوقية أكبر لبعض الشركات عن طريق تضخيم قيمة الموجودات بصورة وهمية، أدت إلى الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبرى وضياع حقوق مساهميها، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بالإفصاح المحاسبي من أجل حماية مصالح المستثمرين من التضليل.⁽¹⁾

وتتزايد درجة أهمية التدقيق في أداء الشركات، ومع تزايد نمو اقتصاد السوق العالمي والتناقص بين مصالح الأطراف المختلفة، ولكن يظل أمر الشفافية المتحققة من خلال الإفصاح بحاجة إلى إيجاد توازن بين المستوى المقبول لدى الشركات وبين المستوى الذي ترغب فيه الأطراف المتعددة الأخرى، كما أنه هناك إلحاح على الشركات في كل من الأسواق النامية والمتقدمة لأن تكون أكثر إفصاحاً ليس فقط في تقاريرها المالية، ولكن أيضاً حول أدائها في القضايا الرئيسة، الاجتماعية والأخلاقية والبيئية⁽²⁾.

فقد أعطي موضوع الإفصاح في عرض البيانات المالية الأهمية القصوى على المستوى العالمي، وذلك للإيفاء بمتطلبات كل من المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية، ومتطلبات هيئات الأوراق المالية، كما أن هذه الأهمية المتزايدة في موضوع الإفصاح المحاسبي جاءت من حرص الهيئات الرقابية على مصالح جميع الأطراف.⁽³⁾

وقد أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية نظام الإفصاح، والذي يتضمن نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة الصادر بموجب القرار /3943/ تاريخ 2008/8/28. وقد اعتمد هذا النظام معايير المحاسبة الدولية من أجل إعداد القوائم المالية لجميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، كما اعتمد معايير التدقيق الدولية لغايات تدقيق بيانات وحسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

⁽¹⁾القضاء- يحيى دور الإفصاح المحاسبي في إظهار القيمة السوقية الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان - رسالة

ماجستير - جامعة عمان العربية للدراسات العليا حزيران -2004 ص 4

⁽²⁾ القضاء- يحيى مرجع سابق ص 5

⁽³⁾ القضاء- يحيى - مرجع سابق ص 5

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في عام 1999 مبادئ الحوكمة Corporate Governance Principles، والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة المؤسسية بكل من الشركات العامة أو الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال، وقد وافقت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الصياغة المعدلة لهذه المبادئ في 22 إبريل عام 2004. (OCED, 2004)

من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل، حيث حددت المبادئ الست لتطبيقات الحوكمة المؤسسية وهي:

تغطي مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات النواحي التالية:

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

I. Ensuring the Basis for an Effective Corporate Governance Framework.

2- حقوق المساهمين.

II. The Rights of Shareholders and Key Ownership Functions.

3- المعاملة المتكافئة للمساهمين.

III. The Equitable Treatment of Shareholders.

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.

IV. The Role of Stakeholders in Corporate Governance.

5- الإفصاح والشفافية.

V. Disclosure and Transparency

6- مسؤوليات مجلس الإدارة.

VI. The Responsibilities of the Board

(1)

(1) OECD Principles of Corporate Governance Principles 2004

وتعد درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، بمثابة عامل متزايد الأهمية بالنسبة لقرارات الاستثمار.

ومن ثم لإحداث مزيد من الانضباط فقد تم صدور تشريع جديد في الولايات المتحدة يسمى "ساربنز - أوكسلي" Sarbanes-Oxley مؤكداً على أهمية انتهاج آليات دورية وسريعة لإحداث الإفصاح والشفافية الفعالة.⁽¹⁾

وفي هذا الصدد اقترح معهد التمويل الدولي في عام 2002 أن يتم إصدار بنود تشريعية للحوكمة المؤسسية يمكن أن يتم تضمينها بكل من قوانين أسواق المال والشركات، كما يؤكد المعهد أنه على الرغم من أهمية البنود التشريعية المقترحة، إلا إن الأمر الذي يفوقها أهمية هو مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي حيث يتعاطم دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق، وذلك بالارتكاز على دعامين هامتين هما الإفصاح والشفافية.⁽²⁾

وفي هذا السياق تعتبر الانهيارات المالية لعدد من الشركات الأمريكية عام 2002 مثل شركة "إنرون" و"وورلد كوم" من أبرز الأمثلة الدافعة لإبلاء مزيد من الاهتمام لمعايير الإفصاح والمعايير المحاسبية.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول، إن دور المساهم العادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية يضمحل في الوقت الحاضر، ليحل محله مجتمعاً مالياً من متخذي القرارات يحتل فيه المحللون الماليون ومستشاروا الاستثمارات المكان الأول، مما يجعل مفهوم المستثمر العادي غير كافٍ للوفاء بحاجة المجتمع المالي وإن هذا الاستنتاج دفع كثيراً من كتّاب المحاسبة لنقد المفهوم التقليدي الذي يتلخص في افتراض مستثمر يعتمد على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والمطالبة بتوسيع مفهوم الإفصاح ليشمل معلومات أوسع مدى من تلك القوائم التقليدية.

وباختصار نجد أن المدخل المهني عبر عن مطلب المجتمع المالي بمزيد من الإفصاح لتلبية حاجات المجتمع المالي، المتمثل بهيئة الأوراق المالية والأنظمة القانونية الأخرى التي تحرص على حماية المجتمع المالي من الغش والتلاعب والتضليل، ونص على حد أدنى من الإفصاح تقع مسؤوليته

(1) Sarbanes-Oxley Acts 2002 LYMAN JOHNSON & MARK. A SIDES (internet)

Institute International Finance IIF (2) 2002 (internet)

على الإدارة، يتيح فيه لجميع الناس امكانية الاطلاع عليه مجاناً مهما تكن التكلفة التي تتطلبها عملية الإفصاح هذه.⁽¹⁾

وقد زادت أهمية التوسع في الإفصاح بصفة خاصة مع ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية.

والعلاقة بين الملائمة وبين الإفصاح المحاسبي يمكن أن ينظر إليها من جانبين:

• الملائمة بالنسبة للقرارات المختلفة.

• والملائمة بالنسبة لنماذج متخذي القرار.

وهكذا نجد أن هناك حالات متعارضة في احتياجات الفئات من المعلومات، كما أن هناك حالات قد تكون فيها احتياجات متجانسة إلى حد ما، ومن هنا كان الاتجاه نحو المزيد من التوسع في مجال الإفصاح بحيث يمكن لكل فئة أن تختار ما يلائمها من معلومات ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه يعتبر مدخلا عمليا لمواجهة مشكلة عدم التجانس.⁽²⁾

وهذا ما يتناسب مع المقومات الأساسية لكفاية الإفصاح في تحديد الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية، والأغراض التي تستخدم فيها هذه المعلومات، وتحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، وتوقيت الإفصاح عن تلك المعلومات والي أشار إليها الباحث في تحديده لكفاية الإفصاح.

ثالثاً: حدود التوسع في الإفصاح:

إن للتوسع في الإفصاح تأثير على جانبيين رئيسيين ويقع أثرهما على درجة الاستفادة من المعلومات:⁽³⁾

الجانب الأول: مع زيادة المعلومات تتضح علاقات جديدة، ووقائع لم تكن معروفة، الأمر الذي يزيد من درجة التعقيد التي يجب أن يواجهها متخذ القرار، هذا الجانب يمثل جانب المدخلات، فكلما زادت المعلومات زادت المدخلات للعملية القرارية.

(1) القاضي - حسين - نظرية المحاسبية - منشورات جامعة دمشق 2004 ص 280 - 287

(2) عباس الشيرازي، نظرية المحاسبية، الكويت: ذات السلاسل، الطبعة الأولى، عام 1990، ص 416-.

2- الشيرازي - مرجع سابق ص 427-

الجانب الثاني: يمثل جانب الإدراك أو الاستيعاب المصاحب لكل زيادة في المعلومات المفصح عنها، فالمعلومات تؤدي إلى زيادة وضوح الوضع القائم بتعقيده وعلاقاته المتشابكة، سوف يكون لها تأثير على درجة الإدراك الشخصي والقدرة على استيعاب هذه العلاقات التي تزداد تعقيدا مع كل إضافة إلى المعلومات المتاحة حاليا، ومن ناحية أخرى فإن القدرة على الاستيعاب تتطلب درجة من التجريد لا يمكن الحصول عليها دون الاعتماد على نموذج أو أكثر من النماذج القرارية، ومن الطبيعي أنه مع زيادة درجة التعقيد للوضع المراد التعامل معه ومع زيادة عدد المتغيرات التي يجب معالجتها فإن الأمر يتطلب الاعتماد على نماذج قرارية متقدمة.

ويمكن القول بصفة عامة إذا ثبت محاسبيا أن معلومة معينة تعتبر ملائمة في مجال اتخاذ القرارات فإن القرار بالإفصاح عنها من عدمه يتطلب منا دراسة للجوانب الآتية:

أولاً- تقييم الوضع الحالي للإفصاح المحاسبي لتحديد درجة التشبع التي تعكسها التقارير المحاسبية.
ثانياً- تقييم البدائل المقترحة للتوسع في الإفصاح وذلك لاختبار أكثرها مساهمة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

ثالثاً- مقارنة منفعة المعلومات المراد الإفصاح عنها مع تكاليف إنتاج وتوزيع هذه المعلومات.⁽¹⁾
ويرى الباحث: أن الإفراط في تفاصيل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها قد يقود في كثير من الأحيان إلى تخفيض في نوعية القرار المتخذ وإرباك المستخدم. كذلك الأمر عند الإفصاح عن المعلومات غير المهمة والجوهرية في صلب القوائم المالية في حين يتم دفن المعلومات الجوهرية ضمن الملاحظات المرفقة إذ يجب أن يراعي معدوا القوائم المالية عند التوسع في الإفصاح أن القدرة على قراءة القوائم المالية وفهم مضمونها يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة.

رابعاً: علاقة كفاية الإفصاح المحاسبي بكفاءة سوق الأوراق المالية:

أثارت فكرة كفاءة سوق الأوراق المالية خلافا كبيرا بين المهتمين بتلك الأسواق، حيث أن المعلومات تأتي إلى السوق في أي وقت وتكون مستقلة وعشوائية فينقرر سعر الورقة المالية، فإذا عكست أسعار الأوراق المالية المتداولة المعلومات اتصفت السوق في هذه الحالة بالكفاءة التي تساهم في تقليل المخاطر وتخفيضها إلى أدنى مستوياتها بناء على المعلومات الواردة.

(1) الشيرازي مرجع سابق ص 429

ويتناول الباحث دراسة هذه العلاقة من خلال تعريف كفاءة الأسواق المالية وخصائصها ومستوياتها. انطلاقاً من النقاط الآتية:

1- التعريف بكفاءة الأسواق المالية:

يمثل الإفصاح المحاسبي عصب الأسواق المالية ذات الكفاءة، فالسوق الذي يعكس مجموعة المعلومات المؤثرة على التدفقات النقدية المستقبلية لسعر الورقة المالية بسرعة ودقة يعتبر سوقاً كفوفاً⁽¹⁾. ويعرف آخرون السوق الكفاء بأنه: السوق الذي تعكس فيه أسعار الورقة المالية كافة المعلومات المتاحة، التي تتعلق بالإحداث الماضية والجارية بشكل كامل، أو الذي يكون في حالة توازن مستمر بحيث تكون أسعار الاستثمارات فيه مساوية لقيمتها الحقيقية، كما انه السوق الذي تعكس فيه أسعار الاستثمارات جميع المعلومات التي تصل إلى المستثمرين خلال فترة زمنية معينة، بينما يكون السوق غير كفاء عندما يلاحظ المستثمرون أن فيه فرقاً بين القيمة الحقيقية للاستثمارات وسعرها الجاري في السوق.⁽²⁾

وفي تعريف آخر لكفاءة الأسواق المالية " السوق الكفاء: هو الذي يعكس سعر السهم فيه توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إتاحة المعلومات للجميع لا تعني بأن تقديراتهم بشأن المكاسب المستقبلية والمخاطر المحيطة بها متطابقة تماما، فقرارات المستثمرين قليلي الخبرة قد تأخذ بالأسعار بعيداً عن قيمتها الحقيقية، غير أن قرارات المستثمرين المحترفين أو الآخرين المتمتعين بالفطنة ستدفع بالأسعار نحو القيمة الحقيقية، ولكن ليس هذا هو المهم بالنسبة لمفهوم كفاءة السوق، فالمهم هو أن يكون كل مستثمر مقتنع بأن تقديراته سليمة ولا مبالغة فيها.⁽³⁾

(1) Fuller and Farrell, Modern of Security Analysis and Portfolio Management- P:96

(2) الشواورة، فيصل (الاستثمار، في بورصة الأوراق المالية - الأسس النظرية والعملية) دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى - عمان الأردن 2008

(3) مثنى عبد الإله ناصر، "كفاءة سوق الأوراق المالية: الأسس والمقترحات"، مداخلة مقدمة إلى ندوة دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية- تجارب ورؤى مستقبلية، طرابلس، يوم 2005/12/11 ص 4

بالمعنى العام نقول عن السوق المالي أنه كفاء :إذا حقق الأهداف التالية بصفة مرضية وهي: (1)

- توزيع أمثل للموارد.
- تقييم عادل للمعاملات.
- الخدمات مقدمة بأقل تكلفة ممكنة.

فالتوزيع الأمثل للموارد يتم من خلال تحقيق كفاءة تشغيلية عالية للسوق المالي يتحقق من خلالها الدور الأساسي الذي وجد من أجله السوق المالي، ألا وهو توجيه الموارد للمجالات الأكثر ربحية وتوفير السيولة وتعرف الكفاءة التشغيلية على أنها "قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب دون أن يتكبد المتعاملون فيه تكلفة عالية للمسرة ودون أن يتاح للتجار والمتخصصون فرصة لتحقيق هامش ربح كبير (2).

وبالتالي يقصد بالكفاءة في سوق الأوراق المالية على أنها تلك السوق التي تتمتع بقدر عال من المرونة تسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية، وتكون السوق كفاءه إذا كانت الأسعار تعكس نظام المعلومات عن أداء الشركة المصدرة للأوراق المالية المتداولة في السوق وذلك وفق مجموعة من الشروط الضرورية للكفاءة والتي تتطلب ما يلي:

- وجود منافسة تامة بين مختلف المتدخلين في السوق.
- توفر البيانات والمعلومات الصحيحة المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات المتداول أدواتها في السوق.
- الإفصاح عن هذه المعلومات بأقصى سرعة وبأقل تكلفة إلى كافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد (3).

(1) د حشايشي سليمة- الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية- جامعة فرحات عباس - الجزائر

(2) عبد الغفار حنفي - بورصات الأوراق المالية الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية 2002 ص 191
3 مفتاح صالح متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها-مجلة الباحث العدد 7 /2009-2010

2- خصائص سوق الأوراق المالية ذات الكفاءة:

تتمتع الأسواق المالية ذات الكفاءة بمجموعة من الخصائص أهمها: (1)

- يتصف المتعاملون في تلك السوق بالكفاءة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المتنوعة مما يدفعهم إلى السعي نحو تعظيم ثروتهم.
- المعلومات متاحة للجميع دون أي تكلفة مما يؤدي إلى تماثل توقعاتهم بشأن أداء الشركات خلال الفترات القادمة.
- وجود عدد كبير من المتعاملين مما يعني عدم قدرة أي مستثمر على التأثير بمفرده على الأسعار في تلك السوق.
- لا يوجد فروق كبيرة بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الحقيقية وندرة تحقيق الأرباح الاستثنائية. وتتوقف كفاءة سوق الأوراق المالية على كفاءة نظم المعلومات المالية، وعلى هذا الأساس فإن نجاح سوق الأوراق المالية يحتاج إلى معلومات تبنى على أساس مجموعة من العناصر تتمثل في: (2)
- إظهار الإعلان المالي ودوره في ضبط حركة السوق المالي وهو ما يعرف بالإفصاح العام الذي يوفر قدر كافي من المعلومات يمكن استخدامها في المفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة.
- توفر المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي للمؤسسة المعنية لحساب القيمة الحقيقية لها.

3- مستويات كفاءة السوق المالي:

من الأمور التي يجب إدراكها في كفاءة أسواق الأوراق المالية طبيعة العلاقة بين القيمة السوقية للسهم من جهة، وبين المعلومات والبيانات التي تحدد قرار المستثمر في هذه الأسهم من جهة أخرى، لذا نستعرض فيما يلي المستويات الثلاث للمعلومات التي تعكس أسعار الأسهم محل التداول في السوق:

• المستوى الضعيف:

ويسمى أيضا بـ"نظرية الحركة العشوائية للأسعار" ويفترض وفقا لهذه الصيغة أن المعلومات التاريخية بشأن الأحداث التي جرت في الماضي (سواء في الأيام أو الأشهر أو السنين) لا تؤثر على

(1) د مفتاح صالح - مرجع سابق ص 182

(2) محمد صالح الحناوي، "تحليل الأسهم والسندات: مدخل الهندسة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص13

سعر السهم الحالي، ولا يمكن الاستفادة منها للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في الأسعار، ولذلك فإن التغيرات المتتالية في أسعار الأسهم مستقلة عن بعضها البعض ولا يوجد بينها أي علاقة واضحة، ومن هنا يطلق على الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق بالحركة العشوائية للأسعار باعتبار أن التغير في السعر من يوم لآخر لا يسير على نمط واحد.⁽¹⁾

• المستوى متوسط الكفاءة:

يقتضي هذا الفرض بأن الأسعار الحالية للأسهم لا تعكس التغيرات السابقة فقط في أسعار الأسهم، بل تعكس كذلك كافة المعلومات المتاحة للجمهور أو التوقعات التي تقوم على تلك المعلومات حول الظروف الاقتصادية، ظروف الشركة، التقارير المالية وغيرها، وفي ظل الصيغة المتوسطة لكفاءة السوق يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم لما يتاح من تلك المعلومات حيث تكون الاستجابة ضعيفة في البداية لأنها تكون مبينة على وجهة نظر أولية بشأن تلك المعلومات غير أنه إذا أدرك (المستثمر) ومنذ اللحظة الأولى القيمة الحقيقية التي ينبغي أن يكون عليها سعر السهم في ظل تلك المعلومات، فسوف يحقق أرباح غير عادية مقارنة بنظرائه المستثمرين.⁽²⁾

• المستوى القوي:

وهو المستوى الذي يستطيع السوق من خلاله أن يعكس المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية على الأسعار الحالية للأسهم، وعندها فقط يعتبر السوق ذا كفاءة عالية. وتقتضي أن تعكس الأسعار الحالية بصفة كاملة كل المعلومات العامة والخاصة وكل ما يمكن معرفته وبالتالي لا يمكن لأي مجموعة من المستثمرين استخدام معلومات تسمح لها بالحصول على أرباح غير عادية بصفة نظامية حتى ولو استعان بخبرة أفضل مستشاري الاستثمار.⁽³⁾

ويرى الباحث: أن الإفصاح المحاسبي الكافي للمعلومات هو شرط لازم غير كافي، ولكي يتمتع سوق الأوراق المالية بكفاءة عالية لابد من توفر عدد من العوامل الأخرى المرتبطة بكفاءة السوق منها:

- وجود عدد كافي من الشركات والمتعاملين بالسوق بحيث لا يوجد تأثير على أسعار الأسهم في حال دخول أو خروج احد المتعاملين مع السوق.

(1) مثنى عبد الإله ناصر، "مرجع سابق"، ص 12

(2) د مفتاح صالح - مرجع سابق ص 185

(3) يحيى القضاة - مرجع سابق ص 45

• عدم وجود قيود على عمليات الشراء والبيع.

• وجود مستوى كافي من الوعي الاستثماري للمتعاملين بالسوق.

بالإضافة إلى مدى صرامة الأنظمة والقوانين وتفعيل الرقابة الآنية ومدى استخدام نظام التداول

الإلكتروني ووسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة في البورصة.

لكن هذه العوامل لا تمنع القول بأن الإفصاح الكافي للمعلومات والكفاءة العالية للأسواق المالية كل

منهما مرآة للآخر إذ يبقى الإفصاح هو العامل الأهم والأكبر لتحديد هذه الكفاءة، إذ يتم تصنيف كفاءة

السوق بين المستويات الضعيف وشبه القوي والقوي استناداً على نوعية المعلومات المتوفرة في السوق.

المبحث الثالث

متطلبات كفاية الإفصاح المحاسبي ودرجة الإلزام بها

يعتبر الإفصاح متمماً للقوائم المالية حيث يعرض السياسات المحاسبية التي اتبعتها إدارة الشركة في إعداد القوائم المالية، ويعتبر الإفصاح تحليلاً للأرقام الإجمالية المعروضة لهذه القوائم، فضلاً عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الأحداث التي تؤثر على الشركة وقوائمها المالية، وتهتم المعايير المحاسبية بتحديد حداً أدنى لمتطلبات الإفصاح بالقوائم المالية.⁽¹⁾

ومن ناحية أخرى تحدد قوانين سوق المال وقواعد قيد الأوراق المالية بالبورصات حد أدنى لمتطلبات الإفصاح بخلاف القوائم المالية مثل تقرير مجلس الإدارة والأحداث الجوهرية الطارئة.⁽²⁾

ويلاحظ أن المسؤولين في بعض الشركات لا يلتزمون ببعض متطلبات الإفصاح إما نتيجة لنقص الوعي بمتطلبات الإفصاح أو لتعمد إخفاء بعض الحقائق عن المستثمرين. لذلك يعرض الباحث متطلبات كفاية الإفصاح المحاسبي اعتماداً على ما أوردته المعايير المهنية والهيئات والجهات الرقابية من تشريعات حول هذه المتطلبات، كذلك درجة الإلزام بهذه المتطلبات وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: متطلبات معايير المحاسبة الدولية:

يكن دور معايير المحاسبة الدولية في تبني هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لها في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث تقتضي المادة الثانية من نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية "أن تعتمد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، ويتعين على جميع الجهات الخاضعة لإشراف ومراقبة الهيئة إعداد بياناتها وقوائمها المالية وفقاً لهذه المعايير".

وقد تناول الباحث الإطار العام لعرض البيانات المالية ومعياري المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية بشكل موجز باعتبارها تتناول الإطار العام للإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية وذلك وفق النقاط الآتية

(1) السعدني، مصطفى، بحث بعنوان "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات" مقدم إلى المؤتمر الدولي

(مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة) 2007/12/4 صفحة 19

(2) السعدني، مصطفى مرجع سابق صفحة 20

1. إطار إعداد وعرض البيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية:

يحدد إطار "إعداد وعرض البيانات المالية" المفاهيم التي يبني عليها إعداد وعرض البيانات المالية ذات الغرض العام للمستخدمين الخارجيين، وقد تم اعتماد ونشر إطار إعداد وعرض البيانات المالية من قبل هيئة معايير المحاسبة الدولية IASC عام 1989، وقد تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية هذا الإطار عام 2001.⁽¹⁾

2. مستخدمو البيانات المالية واحتياجاتهم من المعلومات وفق إطار إعداد وعرض البيانات المالية:

يقسم مستخدمو البيانات المالية إلى الفئات التالية: المستثمرون والموظفون والمقرضون والدائنون والموردون والجهات الحكومية والجمهور. وحسب إطار إعداد وعرض البيانات المالية فإنه لن يتم تلبية كل حاجات المستخدمين أو إرضائها، ومع ذلك فإن إطار إعداد وعرض البيانات المالية يعتبر أن تقديم معلومات لإرضاء حاجات المستثمرين سوف يرضي معظم حاجات المستخدمين الآخرين، وهذا ما يبرر وصف المعايير IFRS على أنها موجهة للمستثمرين.⁽²⁾

3. معيار المحاسبة الدولي الأول: عرض البيانات المالية:

يهدف معيار عرض البيانات المالية إلى بيان أساس عرض البيانات المالية ذات الغرض العام وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع:

- البيانات المالية الخاصة بالشركة للفترات السابقة.
- والبيانات المالية للشركات الأخرى.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف يحدد معيار عرض البيانات المالية الاعتبارات العامة لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ويقدم إيضاحاً لهيكلها والحد الأدنى لمكونات البيانات المالية المطلوبة التي تلبى احتياجات المستخدمين الذين هم في وضع لا يمكنهم طلب تقارير مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم من المعلومات المحددة.⁽³⁾

4. المجموعة الكاملة من البيانات المالية:

(1) القاضي حسين. الريشاني سمير - موسوعة المعايير المحاسبية الدولية - دار الرضا للنشر - الطبعة الأولى 2009 - صفحة 67

(2) القاضي حسين. الريشاني سمير - موسوعة المعايير المحاسبية الدولية - مرجع سابق 71

(3) القاضي حسين. الريشاني سمير - موسوعة المعايير المحاسبية الدولية - مرجع سابق 95

تتمثل المجموعة الكاملة من البيانات المالية بقائمة المركز المالي - قائمة الدخل الشامل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة التغيرات في حقوق المساهمين - الإفصاحات والإيضاحات المتممة للبيانات المالية، إضافة إلى قائمة المركز المالي في بداية أقدم فترة مقارنة معروضة عندما تطبق الشركة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو إعادة عرض بند معين بأثر رجعي أو عند إعادة تصنيف بنود الميزانية. أما المعلومات الإضافية التي يشجع عليها معيار المحاسبة الدولي الأول فتتمثل بقيام الشركة بمراجعة مالية تتضمن:

- العوامل الرئيسية التي تحدد الأداء المالي للشركة.
 - مصادر تمويل الشركة وإدارة المخاطر.
 - موارد الشركة التي لم يعترف فيها في قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية.⁽¹⁾
- وتقوم عدة شركات أيضاً بإصدار بيانات مالية إضافية تتضمن تقارير البيئة وبيانات القيمة المضافة، خاصة بالنسبة للصناعات التي تعد فيها العوامل البيئية مؤثرة.
5. الاعتبارات العامة المستخدمة كأساس لإعداد البيانات المالية:

هناك عدد من الاعتبارات العامة المستخدمة كأساس لإعداد البيانات المالية منها:

- العرض العادل والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية حيث يتم تحقيق العرض العادل بالامتثال من كافة النواحي الجوهرية لمعايير المحاسبة الدولية الملائمة.
- الاستمرارية.
- أساس الاستحقاق.
- الأهمية النسبية والتجميع.
- المقاصة.
- تكرار التقارير المالية.
- المعلومات المقارنة

(1) القاضي حسين. الريشاني سمير - موسوعة المعايير المحاسبية الدولية - مرجع سابق 97

■ ثبات العرض

6. علاقة معايير المحاسبة الدولية بعدالة وعرض البيانات المالية:

من المفترض أن ينجم عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الإفصاحات الإضافية عند الضرورة بيانات مالية تحقق العرض العادل، والشركة التي تعد بياناتها المالية على أساس معايير المحاسبة الدولية يجب أن تفصح بوضوح وبصراحة في الإفصاحات عن مثل هذا الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية، ولا يجوز وصف البيانات على أنها منسجمة مع معايير المحاسبة الدولية إلا إذا كانت منسجمة مع كل متطلبات معايير المحاسبة الدولية⁽¹⁾

ومن الجدير بالذكر أنه المعايير الدولية لا تعتبر الإفصاح في الملاحظات أو المواد التوضيحية تصحيح لمعالجات محاسبية خاطئة أو غير مناسبة في القوائم المالية.⁽²⁾

في الحالات النادرة جدا عندما تتوصل فيها الإدارة إلى أن الالتزام بمتطلب ورد في معيار من معايير المحاسبة الدولية قد يؤدي إلى عرض مضلل، وأن عدم الالتزام بهذا المتطلب هو أمر ضروري ليتحقق العرض العادل، فللمنشأة أن تخرج عن هذا المتطلب.

عندما تخرج المنشأة عن مطلب من معيار معين يجب عليها الإفصاح عما يلي:⁽³⁾

- أن الإدارة توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي للمشروع وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.
- أنها امتثلت من كافة النواحي للمعايير والتفسيرات الملائمة، فيما عدا أنها خرجت عن متطلبات بند معين من أجل تحقيق عرض عادل.
- عنوان المعيار أو التفسير الذي خرج عن المشروع وطبيعة هذا الخروج بما في ذلك المعالجة التي يتطلبها ذلك المعيار أو التفسير، والسبب الذي يجعل هذه المعالجة مضللة وقد تتعارض هذه البيانات المالية في الإطار والمعالجة المتبناة في ظل الظروف والمعالجة التي تم تبنيها.

(1) د القاضي حسين - موسوعة معايير المحاسبة الدولية - مرجع سابق صفحة 99

(2) ماغنوس اوريل & جراهام جيه هولت، كتاب ودليل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2008 Whiley IFRS ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) صفحة 13

(3) كتاب ودليل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية Whiley IFRS مرجع سابق صفحة 14

■ لكل فقرة معروضة الأثر المالي لهذا الخروج على كل بند في البيانات المالية التي كان سيتم الإبلاغ عنها امتثالاً للمتطلبات.

وفي رأي الباحث: أن معايير المحاسبة الدولية يجب أن تكون أكثر تحديداً أو تخصيصاً لطريقة عرض البيانات المالية، إذ أكدت على تحقق العرض العادل ووضعت خطوطاً عامة ومرنة لإعداد البيانات المالية ذات الغرض العام حتى أنها سمحت بالخروج عن متطلبات معايير المحاسبة الدولية من أجل تحقيق العرض العادل، مما ساهم في ترك مجال واسع للتفسير والاجتهاد في تحديد متطلبات الإفصاح وفق هذه المعايير، ومجالاً واسعاً في تحديد العرض العادل من العرض غير العادل، وهذا ما يتطلب ضرورة توافر مهنية عالية عند إعداد القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية.

ثانياً: متطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية:

تأسست هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية بموجب القانون رقم /20/ تاريخ 2005/6/19 أما قانون سوق الأوراق المالية فقد تأسس بموجب المرسوم التشريعي رقم /55/ تاريخ 2006/6/1.

وقد أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية العديد من الأنظمة والقوانين التي تعنى بالإفصاح المحاسبي كمتطلبات وتنظيم وإشراف ورقابة بدءاً بنظام الإفصاح والذي يتضمن نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة الصادر بموجب القرار /3943/ تاريخ 2008/8/28. كما صدر أيضاً " نظام اعتماد مفتشي الحسابات لدى الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالقرار رقم 3944 تاريخ 2008/8/28 كما صدر القرار 31 تاريخ 2008/6/21 " نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات قواعد حوكمة الشركات المساهمة" والذي يعتبر إلزامياً من 2009/1/1 وأخيراً صدر القرار رقم 119 تاريخ 2009/12/8 " نظام التحقيق في المخالفات والغرامات المترتبة عليها.

ويتناول الباحث متطلبات الإفصاح المحاسبي كما جاءت في نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة رقم /3943/ تاريخ 2008/8/28، إذ اعتمد هذا النظام على معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، من أجل إعداد القوائم المالية لجميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة كما اعتمد معايير التدقيق الدولية لغايات تدقيق بيانات وحسابات الجهات

الخاضعة لرقابة الهيئة ويعتبر جميع أعضاء مجلس الإدارة مسئولين مسؤولية قانونية أمام الهيئة عن ضمان الالتزام بهذا النظام. (1)

وقد تم تناول متطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب النقاط التالية:

1. سياسة الإفصاح:

أ- يتعين على كل شركة مصدرة للأوراق المالية أن تضع وتلتزم بسياسة مكتوبة للإفصاح، تشمل على اعتماد إجراءات وتعليمات وآليات مناسبة للالتزام مع جميع متطلبات الإفصاح وفقاً لهذا النظام.

ب- يتعين على كل شركة مصدرة للأوراق المالية في إطار سياستها للإفصاح، تحديد متحدثين رسميين باسم الشركة، يتولون تقديم المعلومات إلى الهيئة والسوق والمستثمرين ووسائل الإعلام. ويجب على كل شركة إبلاغ الهيئة بأسماء هؤلاء الأشخاص.

2. الإفصاح عن النتائج الأولية للسنة المالية:

نص نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بأنه:

أ- يتعين على الشركة المصدرة نشر نتائج أعمالها الأولية بعد قيام مفتش حساباتها بإجراء عملية المراجعة الأولية لها، وذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من انتهاء سنتها المالية كحد أقصى وتزويد الهيئة بنسخ عنها.

ب- يجب أن تتضمن النتائج الأولية ما يلي:

- صافي الإيرادات.
- صافي الربح المتوقع.
- مخصص ضريبة الدخل على الأرباح المتوقعة.
- حقوق الأقلية في الأرباح.

(1) نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية - رئاسة مجلس الوزراء 2006
صفحة رقم 2

- صافي الربح العائد لمساهمي الشركة بعد اقتطاع مخصص الضريبة وحقوق الأقلية.
- أرقام مقارنة للبنود الواردة أعلاه مع السنة المالية السابقة.
- خلاصة عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية.

3. الإفصاح عن النتائج النهائية للسنة المالية:

يجب على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

أ- كلمة رئيس مجلس الإدارة.

ب- تقرير مجلس الإدارة والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

- وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.
- وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها ونتائج أعمالها.
- بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل منهم.
- بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم، إذا كانت هذه الملكية تشكّل ما نسبته 5 % فأكثر مقارنة مع السنة السابقة.
- الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن.
- درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) في حال كون ذلك يشكّل 10 % فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.
- وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسري عليها ذلك، ووصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تمّ الحصول عليها من قبل الشركة.

- ملخص لأي قرار صادر عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها، له أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية.
- الإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.
- الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وعدد موظفيها وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج تأهيلهم وتدريبهم.
- وصف للمخاطر التي تواجهها الشركة.
- الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.
- الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.
- السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل وتمثيلها بيانياً ما أمكن ذلك.
- تحليل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.
- التطورات المستقبلية العامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.
- مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المفتش و/أو مستحقة له.
- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من الأطراف ذوي العلاقة، كل ذلك مقارنة مع السنة السابقة.
- المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية خلال السنة المالية، بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل سورية وخارجها.

- بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية.
- بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم.
- ج- البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مفتشي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة والتي تشمل ما يلي: الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) وقائمة التدفق النقدي وبيان التغيرات في حقوق المساهمين والإيضاحات حول البيانات المالية.
- د- تقرير مفتشي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية للشركة والمتضمن بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذا النظام.
- هـ- الإقرارات التالية من مجلس إدارة الشركة المصدرة:
 - إقرار بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.
 - إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.
 - إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.

4. تقرير مفتشي الحسابات:

- أ- يتعين أن يتضمن تقرير مفتشي حسابات الشركة المصدرة، المرفق مع النتائج النهائية للسنة المالية، بالإضافة للرأي في مراجعة البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة، التأكيدات التالية:
 - تأكيد مسؤولية مجلس إدارة الشركة المصدرة عن إعداد البيانات المالية.
 - تأكيد التزام الشركة المصدرة بإعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية.
 - تأكيد التزام الشركة بمتطلبات وأحكام هذا النظام وكافة التعليمات والقرارات والتعديلات المرتبطة به الصادرة عن الهيئة، وكذلك تأكيد التزام الشركة بالأحكام والمتطلبات الواردة في قانون الشركات.

▪ ذكر أية تحفظات على الحسابات مع توضيح أثر هذه التحفظات على الأرقام الواردة بالقوائم المالية للشركة.

ب- يجب أن يتضمن تقرير مفتشي الحسابات كجزء من إجراءات المراجعة، الإشارة إلى أية أمور ذات أهمية مثل:

- مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة.
- مدى مقدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة أعمالها، ويتم ذلك بشكل مستقل عما أبداه مجلس الإدارة.
- مدى التزام الشركة بوضع الأنظمة الداخلية بجميع أنواعها ومدى ملائمتها لوضع الشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.

ج- على مفتشي حسابات الشركة الإبلاغ عن المخالفات المكتشفة أو المشكوك فيها لمجلس الإدارة وفي حالة كون المخالفة جسيمة يتعين تزويد الهيئة بنسخة من التقرير المعد لذلك.

د- يجب أن يشار في تقرير مفتشي الحسابات إلى تاريخ التقرير واسم مكتب التدقيق وتوقيع المفتش، والبيانات المالية التي شملتها المراجعة.

هـ- إذا تحفظ مفتش حسابات الشركة أو أبدى رأياً معاكساً أو امتنع عن إبداء الرأي في تقريره حول البيانات المالية السنوية، فعليه أن يبيّن أسباب ذلك بوضوح وأن يبيّن آثار هذه الأسباب على البيانات المالية وإعلام الهيئة بذلك، وعلى الشركة المعنية تزويد الهيئة خطياً برأيها حول تقرير مفتش الحسابات المشار إليه خلال أسبوعين من تاريخ استلامها لذلك التقرير.

5. الإيضاحات المستقلة المرفقة مع النتائج النهائية للسنة المالية:

أ- يجب أن ترفق النتائج النهائية للسنة المالية بإيضاحات مستقلة للإفصاح عن تنظيم وإدارة الشركة بما في ذلك بيان مدى الالتزام بالأحكام المتعلقة بممارسات الإدارة السليمة للشركات.

ب- يتعين أن تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية، إيضاحاً مستقلاً للإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أرصدة لهذه العمليات في نهاية السنة المالية. ويجب أن يفصح تحت هذا الإفصاح جميع المعلومات الآتية:

- التعريف بالطرف ذي العلاقة وطبيعة العلاقة معه.
- نوع التعاملات التي تمت بين الشركة المصدرة وذوي العلاقة خلال الفترة المالية.
- قيمة التعاملات التي تمت بين الشركة المصدرة وذوي العلاقة خلال الفترة المالية.
- أرصدة ذوي العلاقة في نهاية الفترة المالية.

ج- يتعين أن تتضمن النتائج النهائية للسنة المالية، إيضاحاً مستقلاً للإفصاح حول حجم الأموال المستحقة للمساهمين.

6. نشر النتائج النهائية للسنة المالية:

أ- يتعين على الشركة المصدرة نشر البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها وفور صدور تقرير مفتشي الحسابات عليها، وذلك قبل توزيعها على المساهمين على أن يتضمن النشر أيضاً خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مفتشي حسابات الشركة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من انتهاء سنتها المالية.

ب- يتم نشر البيانات السنوية في صحيفتين يوميتين على الأقل، كما يتعين على الشركة المصدرة وضع تقريرها السنوي والحسابات والقوائم المالية والمعلومات التوضيحية والتحليلات المرتبطة بها على موقع الشركة في شبكة الإنترنت إن وجد.

ج- يتعين على الشركة المصدرة أن تعلن أن بياناتها المالية وتلك المتعلقة بالشركات التابعة لها متاحة بالكامل لكل مساهم بناء على طلبه، وأن تحدد العنوان الذي ترسل طلبات المساهمين إليه لهذا الغرض.

7. تعديل السنة المالية:

يجب على الشركة المصدرة التي تقوم بتغيير سنتها المالية، إعداد البيانات المالية المبينة أدناه والتي تغطي الفترة الانتقالية التي تمتد من نهاية السنة المالية السابقة وبداية السنة المالية الجديدة، ونشرها

وتزويد الهيئة بها من خلال فترة لا تتجاوز (45) يوماً من نهاية الفترة الانتقالية، على أن تكون هذه البيانات المالية مدققة من مفتشي حسابات الشركة:

- الميزانية العامة.
- حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) خلال الفترة الانتقالية.
- قائمة التدفق النقدي.
- بيان التغيرات في حقوق المساهمين.
- الإيضاحات حول البيانات المالية.
- تقرير مفتشي الحسابات للفترة الانتقالية.

8. الإفصاح عن النتائج نصف السنوية وربيع السنوية:

أ- يجب على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بتقرير نصف سنوي مقارنة ونشر هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انتهاء تلك الفترة.

ب- يجب أن يتضمن التقرير المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ما يلي:

الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) وقائمة التدفق النقدي والإيضاحات الضرورية وتقرير مفتش حسابات الشركة والذي يتضمن أنه قام بإجراء مراجعة للقيود والبيانات المالية وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة وملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها.

ج- يجوز للهيئة أن تطلب من أي شركة مصدرة تزويدها بتقرير ربع سنوي مقارنة لنتائج أعمالها ونشر هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ تلك الفترة، مشيرةً في طلبها إلى ماهية البيانات والمعلومات التي يجب أن يتضمنها هذا التقرير.

د- يكون النشر المذكور أعلاه في صحيفتين يوميتين.

9. الإفصاح الطارئ:

يجب على الشركة المصدرة إعلام الهيئة دون إبطاء وبأي وسيلة تحقق السرعة المطلوبة، وإصدار بيان علني فوراً، عند توفر أي معلومة جوهرية وخاصة ما يلي:

التغيرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي:

موجودات الشركة والالتزامات المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وأي حجوزات على موجوداتها وهيكل رأس المال والتقييم الائتماني للشركة إن وجد، وأي تغيير يطرأ عليه والتغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تأثيراً في السيطرة عليها ومنتجات الشركة.

أ. الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة أو إلغاء مثل هذه الصفقات، وتقييم مجلس الإدارة للأثر المتوقع عنها على ربحية الشركة ومركزها المالي.

ب. العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة والتي قد يكون لها أثر مادي على أرباح الشركة ومركزها المالي.

ج. الكوارث والحرائق والحوادث وأثرها المتوقع على المركز المالي للشركة.

د. أي خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب.

هـ. قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها
و. قرارات الهيئة العامة للشركة.

ز. الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي.

ح. تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة أو استقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرها العام وشغور مركز أي منهم وأسباب ذلك فور حدوثه، وقرارات مجلس الإدارة بتعيين أعضاء جدد في المجلس وتعيين مدير عام جديد للشركة ومؤهلاته.

ط. توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل وأسباب ذلك.

ي. الدعاوي التي أقامتها أو أقيمت عليها بشأن نزاعات قضائية أو عمالية قد يكون لها أثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير وافٍ عن تلك الدعاوي أو النزاعات، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي.

10. قواعد الممارسات السليمة للإفصاح:

يجب على الشركة المصدرة تزويد الهيئة بنسخة من ردها على أي معلومة جوهرية تخصها نشرت

في إحدى وسائل الإعلام مع إصدار بيان علني فوري يؤكد أو ينفي أو يصحح ذلك الخبر.

يلتزم مجلس إدارة الشركة المصدرة بممارسات سليمة للإفصاح بوجه عام، وتحديدًا ما يتعلق

بالمعلومات الجوهرية. ومن أهم هذه الممارسات ما يلي:

- تعيين متحدث أو أكثر للشركة، يكون مسؤولاً عن إعطاء المعلومات والبيانات ومراقبة المعلومات العامة المتعلقة بالشركة، على أن يكون هذا المتحدث على دراية وإطلاع تام بتطورات الشركة.
- إتباع سياسة ثابتة ومنطقية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنتائج التشغيل.
- الإفصاح عن الأنباء السيئة بنزاهة وصدق وبالسرية التي يتم فيها الإفصاح عن الأنباء الجيدة.
- عدم المبالغة في إعطاء صورة تفاؤلية عن الأخبار الجيدة.
- إتباع المعاملة العادلة في توفير المعلومات والبيانات المفصح عنها لطالبيها دون تمييز بينهم.
- إتباع سياسة الباب المفتوح مع المحللين الماليين والمتخصصين والمساهمين، وذلك في تقييم وتحليل الأوضاع المالية للشركة.
- إتباع إجراءات وممارسات صارمة، لمنع استغلال معلومات غير مفصح عنها أو التعاملات من الباطن، من قبل الأشخاص المطلعين.
- مراقبة التعاملات على الأوراق المالية للشركة وبشكل خاص التعاملات غير العادية أو التغييرات الجذرية في أسعار هذه الأوراق، والتي تتم قبل الإعلان عن أي تطورات هامة في الشركة، حيث يفترض إصدار بيان علني وصريح وواضح في هذا الشأن.
- عند اطلاع أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديريها على تقديرات مسبقة أو متوقعة حول النتائج المدققة أو غير المدققة أو على أحداث جوهرية هامة لها تأثير ملحوظ على هذه النتائج، فإنه يتعين الإفصاح عن هذه التقديرات أو المعلومات بطريقة عادلة وفي الوقت المحدد.
- المحافظة على سرية المعلومات في حالة وجود نقاشات أو دراسات جارية سيتم اتخاذ قرارات نهائية بشأنها لاحقاً.

11. الإفصاحات الأخرى:

أ- على الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً بأسماء ومراكز ومؤهلات أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية عند تعيينهم أو تركهم العمل لأي سبب من الأسباب وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ حدوث ذلك.

ب- على الشخص المطلع في الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً عما يملكه هو وأقرباؤه من أوراق مالية صادرة من قبل تلك الشركة أو من الشركات التابعة أو الحليفة أو الشقيقة أو الشركة الأم وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتخابه أو تعيينه حسب واقع الحال، وكذلك إعلام الهيئة خطياً عن أي تغيير يطرأ على هذه البيانات وذلك خلال أسبوع من تاريخ حدوث التغيير.

ج- يلتزم كل شخص يمتلك أو يقع تحت تصرفه (5%) أو أكثر للمرة الأولى من أي أوراق مالية لشركة صادرة إعلام الهيئة خطياً خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك، وعليه أن يقوم بإعلام الهيئة خطياً عند تملكه لأي نسبة إضافية خلال أسبوع من تاريخ ذلك.

يجوز للهيئة وبأي وقت وبغض النظر عن التعليمات الواردة في هذا النظام، الطلب من أي جهة خاضعة لإشرافها تزويدها بأية معلومات أو بيانات معينة، وعلى هذه الجهة الالتزام بذلك ضمن الفترة المحددة في طلب الهيئة.⁽¹⁾

وفي رأي الباحث: أن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية قد وضعت تعليمات وأنظمة امتدت لتغطي كافة الجوانب المتعلقة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، كما هو الحال في بيئة أعمال متقدمة وكما هو معمول في كثير من دول العالم.

ثالثاً: درجة الإلزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي:

يعتبر من أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم احترام متطلبات الإفصاح المحاسبي عند إعداد التقارير المالية هو ضعف آلية الإلزام.⁽¹⁾

⁽¹⁾ نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية- رئاسة مجلس الوزراء

وتعتبر عملية الإلزام بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي من الأهمية بمكان بحيث يمكن ربطها بعملية إصدار المعايير نفسها، حيث يذكر بعض الباحثين بأن قوة وفعالية نظام الإفصاح المحاسبي في الدولة يعتمد على وظيفتين، الأولى المتطلبات النظامية والثانية درجة الإلزام. ويؤكدون بأنه مهما كانت مجموعة الأنظمة الموجودة في الدولة فإنها عديمة الفعالية ما لم يتوفر لها آلية ملائمة مثل العقوبات القانونية والمهنية لتأكيد الالتزام بهذه الأنظمة.⁽²⁾

وللتأكيد على أهمية هذه القضية يذكر بأن أحد أهم الأسباب التي أدت إلى إلغاء لجنة المعايير المحاسبية (Accounting Standard Committee) في المملكة المتحدة كان فشل اللجنة في ضمان الالتزام بالمعايير. وذكروا بأن اللجنة عانت بشكل كبير جداً من الافتقار إلى وجود آلية إلزام فعالة.⁽³⁾

وتشير دراسة أخرى إلى أن هناك قلق ومخاوف ظهرت في كثير من بلدان منظمة دول جنوب شرق آسيا (Association of South East Asian Nations) من كفاءة آليات الإلزام لضمان وجود تقارير مالية ملائمة وأضافت بأنه ما لم تتخذ الهيئة الحكومية المسؤولة عن المعايير المحاسبية الخطوات الضرورية لضمان عملية الإلزام فإن عملية تطوير التقارير المالية على المستوى الوطني سوف تكون صعبة.⁽⁴⁾

من خلال ما تقدم يتبين لنا أهمية وجود نظام أو آلية إلزام فعالة تضمن التزام معدي ومراجعي التقارير المالية بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية.

ومن الجدير بالذكر أن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية تتولى مراقبة الإفصاح من خلال الإجراءات التالية:⁽⁵⁾

⁽¹⁾Ahmed, K. and D. Nicholls (1994), "The Impact of Non-financial Company Characteristics on Mandatory Disclosure in Developing Countries: The Case of Bangladesh." The International Journal of Accounting, Vol. 29,

⁽²⁾Cooke, T. E. and Wallace, R. S. O. (1990), "Financial Disclosure Regulation and Its Environment: A Review and Further Analysis", Journal of Accounting and Public Policy, V. 9, 79-110.

⁽³⁾Alexander, D. and Britton, A. (1994), Financial Reporting, Chapman & Hall, London.

⁽⁴⁾Craig, R. G. and Diga, J. G. (1996), "Financial reporting in ASEAN: Features and prospects", The International Journal of Accounting, Vol. 31, No. 2, pp. 239-259.

⁽⁵⁾ مهام مفتش الحسابات في ضوء قوانين وتشريعات هيئة الأوراق المالية صفحة 15

- متابعة قيام الجهات المصدرة للأوراق المالية بالإفصاح الدوري والفوري طبقاً لقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة.
- دراسة ومتابعة أوضاع الشركات المساهمة التي تواجه ظروفًا جوهرية طارئة أو تغييرات هيكلية تؤثر في نشاطها أو مركزها المالي بما في ذلك عمليات إعادة هيكلة رأس المال والاندماج والتصفية وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها.
- إعداد قائمة فحص الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح والنشر للقوائم المالية لكل شركة مساهمة وفق النموذج المعد لهذه الغاية.
- كما تقوم بالرقابة على الإفصاح المتعلق بالقوائم المالية للشركات المساهمة من خلال الإجراءات التالية:⁽¹⁾
- التأكد من قيام الشركات المساهمة بتطبيق كافة القوانين واللوائح والتعليمات من خلال الفحص المكتبي أو زيارات التفتيش والتدقيق الميدانية على أن يتم التركيز بشكل خاص على مايلي:
- التثبت من مدى التزام شركات المساهمة المؤسسة حديثاً أو القائمة بتحقيق غاياتها الواردة في عقد تأسيسها.
- التأكد من أن العقود والصفقات التي تجريها الشركات المساهمة مع الأطراف ذات العلاقة تتم وفق القوانين واللوائح.
- التأكد من التطبيق السليم الأمثل لميثاق تنظيم وإدارة الشركات المساهمة (ممارسات الإدارة السليمة).
- التأكد من التزام مفتشي حسابات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بضوابط اعتماد مفتشي الحسابات الصادر عن الهيئة.
- المتابعة المستمرة لأوضاع الشركات.

وفي هذا الإطار ومع التغييرات والتطورات التي حدثت لمهنة المحاسبة بشكل عام ومع الاستمرار في إصدار المعايير المحاسبية، يتوجب على وزارة الاقتصاد وهي الجهة المسؤولة عن الشركات وكذلك هيئة الأوراق والأسواق المالية، وهي الجهة التي أنيط بها تنظيم وتطوير الأسواق المالية، وكذلك مجلس المحاسبة والتدقيق التي أنيط بها الإشراف على مهنة المحاسبة والتدقيق الارتقاء بمستوى أدائها والرقابة

⁽¹⁾ مهام مفتش الحسابات في ضوء قوانين وتشريعات هيئة الأوراق والأسواق المالية صفحة 16

على الأعمال المحاسبية والمالية، وأن تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان احترام جميع الشركات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروض البحث، قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية تحددت مكوناتها ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: مجتمع وعينة الدراسة وأساليب تحليل البيانات.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج والعوائق التي تحول دون كفاية الأفصاح المحاسبي .

المبحث الثالث: ملخص الدراسة ونتائج وتوصيات الدراسة.

المبحث الأول

مجتمع وعينة الدراسة وأساليب تحليل البيانات

يعرض هذا المبحث توضيحاً لأساليب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة والإجراءات التي اتبعت في معالجة أدلة الدراسة والتي تتمثل في استبيانين تم إعدادهما وتوزيعهما على العينة المناسبة كما يلي:

1. مجتمع وعينة الدراسة.
2. الاستبيان المستخدم في الدراسة والإجراءات المستخدمة في معالجة الاستبيان.
3. الأساليب الإحصائية المستخدمة.
4. التأكد من ثبات الاستبيان ودراسة مدى صدقه التكويني.
5. خصائص توزيع الدراسة للعينة الأولى.
6. خصائص توزيع الدراسة للعينة الثانية.
7. تحليل آراء عيني الدراسة ومناقشتها.

1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من عينتين:

العينة الأولى تتمثل في: الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وعددها 26 شركة بتاريخ إعداد الدراسة. بالإضافة إلى العاملين في دائرة الإفصاح في هيئة الأوراق والأسواق المالية، لإطلاعهم على درجة تلبية متطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والأسباب التي تحول أو تساعد في تحقيق هذه المتطلبات. وفي سبيل اختبار فرضيات الدراسة الأولى والثانية.

وبسبب صغر حجم المجتمع فقد تناول الباحث كافة أفراد مجتمع الدراسة وقام بتوزيع الاستبيان على جميع المدراء الماليين للشركات المدرجة حيث قام بزيارة الإدارات المركزية لهذه الشركات من خلال عناوينهم المذكورة بموقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، كما قام بزيارات متعددة لدائرة الإفصاح للتعرف على كيفية أداء عملها والصعوبات التي تواجهها.

وكان من أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث ضرورة متابعة كافة أفراد العينة عدة مرات للحصول على الإجابة على الاستبيان مما جعل عملية توزيع واستعادة الاستبيان تتطلب مدة طويلة خاصة أن الاستبيان وزع في فترة ضغط العمل وإعداد القوائم المالية النصف سنوية للشركات المساهمة، وذلك حرصاً من الباحث على الحصول على كافة إجابات الشركات المدرجة والمجتمع المدروس.

العينة الثانية وتمثل في: المستثمرون في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك بهدف معرفة مدى تلبية الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة لاحتياجات المستثمرين.

حيث قام الباحث بتصميم استبيان ثاني وتوزيعه على المستثمرين بغرض تغطية الفرضية الثالثة من الدراسة. وقد تمكن الباحث من الحصول على عينة الدراسة المؤلفة من 75 إجابة من خلال زيارات ميدانية لسوق دمشق للأوراق المالية والاستعانة بالعاملين فيه. كذلك من خلال زيارة بعض شركات الوساطة المالية.

2- الاستبيان المستخدم في الدراسة والإجراءات المستخدمة في معالجة الاستبيان:

قام الباحث باستخدام استبيانين اثنين جرى توزيعهما على مجتمعي الدراسة، وذلك لجمع البيانات المتعلقة بإتمام الجزء الميداني من الدراسة. وقد قام الباحث بتقسيم كل استبيان إلى ثلاثة أقسام رئيسية حيث يشترك الاستبيان الأول والثاني بالقسمين الأول والثاني ويختلفان في القسم الثالث منه. وذلك وفق الآتي:

1. مقدمة توضيحية تضمنت أهداف الدراسة وغرض الاستبيان وبعض المفاهيم الذي جرى ذكرها في الاستبيان.
2. قسم يتضمن الخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة من متوسط أعمار مجتمع الدراسة والتخصص العلمي والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة التي يملكها المستجيب.
3. قسم يتضمن أسئلة الدراسة الميدانية حيث تم تقسيم هذا الجزء من الاستبيان الأول إلى فرعين رئيسيين تضمن الفرع الأول 19 سؤال استهدف الفرضية الأولى، بينما تضمن الفرع الثاني 16 سؤال استهدف الفرضية الثانية.

تضمن القسم الثاني من الاستبيان 18 سؤال استهدف دراسة الفرضية الثالثة

وتتلخص فرضيات الدراسة بالتالي:

الفرضية الأولى: يلبي الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية متطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

الفرضية الثانية: يوجد هنالك أية أسباب تحول دون التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.

الفرضية الثالثة: يلبي الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية.

وفي إطار معالجة استبيان الدراسة تم تحديد مقاييس للإجابة على الأسئلة الواردة فيها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي في قياس رأي أفراد العينة حول المحاور والأسئلة التي تضمنها الاستبيان وتم تحديد بداية ونهاية كل درجة لتعبر عن مقياس الاستبيان على النحو التالي:

- أعطيت الإجابة ب غير موافق تماماً القيمة 1
- أعطيت الإجابة ب غير موافق القيمة 2
- أعطيت الإجابة ب محايد القيمة 3
- أعطيت الإجابة ب موافق القيمة 4
- أعطيت الإجابة ب موافق تماماً القيمة 5

واعتمد الباحث على هذا المقياس في اختبار الفرضيات، حيث ستكون الفرضية مقبولة عند نسبة أكبر من 60% وهي تساوي 3 درجات حسب المقاييس السابقة، وتعتبر الفرضية مرفوضة عندما تكون أقل من ذلك.⁽¹⁾

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية الخاصة بالعلوم الاجتماعية (Statistical Packge for Social since SPSS) حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

⁽¹⁾ صلاح الدين الهيبي الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية، دار وائل للطباعة والنشر 2006 ص 238-245

1. مقياس الفا كرونباخ لتبيان مدى ثبات واستقرار أداة الدراسة.

2. الإحصاء الوصفي وذلك لعرض خصائص أفراد العينة ووصف إجاباتهم من خلال استخدام ما يلي:

▪ النسب المئوية: استخدمت لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على أسئلة الاستبيان.

▪ الوسط الحسابي واستخدم كأحد مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات عينة الدراسة التي حدد لها خمس خيارات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي وسيكون قبول أو رفض بالاعتماد على الوسط الحسابي (3) والذي يعبر عن أثر إحصائي جوهري أي هام نسبياً

▪ الانحراف المعياري حيث استخدم كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات الأفراد عينة الدراسة عن وسطها الحسابي

3. اختبار student-T وذلك لاختبار فرضيات الدراسة التي تم قياس متغيراتها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي. ويستخدم هذا الاختبار لفحص ما إذا كان متوسط متغير لعينة ما يساوي قيمة معينة أم لا. وقد استخدمه الباحث لقياس ما إذا كان الوسط الحسابي للعينة يساوي قيمة معينة لأغراض هذه الدراسة أو مختلف بشكل جوهري عن قيمة معينة.

ويشترط لإجراء هذا الاختبار أن تكون العينة عشوائية وقيم أفرادها لا تعتمد على بعضها البعض

$$\text{ويحتسب بالمعادلة التالية: } t = \frac{X-a}{S/\sqrt{n}} \quad (1)$$

حيث X تمثل الوسط الحسابي للعينة و a تمثل قيمة ثابتة عبارة عن $3=5/(1+2+3+4+5)$ ، وتمثل

S الانحراف المعياري للعينة أما n فهي عدد أفراد العينة.

4. اختبار تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) حيث يتم استخدامه لاختبار الفروق

الإحصائية بين متوسطات فئات المتغيرات المستقلة. (2)

4- التأكد من ثبات الاستبيان والصدق التكويني له:

(1) صلاح الدين الهيتي الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية، دار وائل للطباعة والنشر 2006 ص 268

(2) بشير، سعد زغلول، دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار العاشر المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية 2003

اعتمد الباحث للتأكد من صلاحية الاستبيان عدد من المحكمين، ومنهم الدكتور المشرف على البحث الدكتور راغب الغصين، وتم استطلاع آراء المختصين بالإفصاح في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وبعض الخبراء في شركات الوساطة المالية. حيث تم اطلاعهم على أسئلة الاستبيان وقد أبدى المحكمون ملاحظات قيمة واعتمادا على آرائهم تم إعادة صياغة بعض أسئلة الاستبيان، كما تم إلغاء بعض منها، وفي ضوء ذلك تم إعداد الاستبيان بصورته النهائية انظر الملحق رقم (1). ومن أجل التأكد من مدى مصداقية البيانات التي سوف يتم الحصول عليها من قبل المستجيبين ومدى إمكانية البناء والاعتماد عليها، قام الباحث بإجراء اختبارات الثبات والصدق وفق التالي:

الاستبيان الثاني: المستثمرون في السوق			
Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	49	72.1
	Excluded ^a	19	27.9
	Total	68	100.0
Reliability Statistics			
	Cronbach's Alpha	N of Items	
	.710	18	

الاستبيان الأول: الشركات المدرجة في السوق			
Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	35	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	35	100.0
Reliability Statistics			
	Cronbach's Alpha	N of Items	
	.718	35	

حيث بلغت نسبة الثبات باستخدام معامل الفا كرونباخ 71.8 للاستبيان الأول و71% للاستبيان

الثاني، وهي نسب مقبولة.

وبالتالي يمكن استخدام الاستبيان كأداة صالحة للدراسة.

5- خصائص توزيع الدراسة للعينة الأولى:

يرى الباحث وقبل البدء في تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان الذي جرى توزيعه أن

يقوم الباحث بإجراء تحليل على خصائص العينة الديمغرافية حيث تلخصت حسب الاتي:

الجدول رقم (1):

العمر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 20-30 سنة	8	22.9	22.9	22.9
	من 31-40 سنة	16	45.7	45.7	68.6
	من 41-50 سنة	3	22.9	8.6	77.1
	أكبر من 50	8	8.6	22.9	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يتضح لنا من الجدول السابق بأن 45.7% من المستجيبين كانوا من الفئة العمرية الممتدة من 30-40 سنة و 22.9% من المستجيبين كانوا من الفئة العمرية الممتدة من 20 وحتى 30 سنة وكذلك النسبة للفئة الممتدة من 20 وحتى 30 سنة بينما لم تتجاوز الإجابات من المستجيبين الذين تجاوز عمرهم 50 سنة 8.6% ويعكس الجدول السابق الخصائص العمرية للمستجيبين.

الجدول رقم (2):

التخصص العلمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ادارة مالية	5	14.3	14.3	14.3
	محاسبة	18	51.4	51.4	65.7
	أسواق مالية	8	22.9	22.9	88.6
	غير ذلك	4	11.4	11.4	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يلاحظ من الجدول السابق أن 89% من أفراد عينة الدراسة من الاختصاصات العلمية ذات العلاقة بالمحاسبة والأسواق المالية والادارة المالية.

الجدول رقم (3):

المؤهل العلمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	16	45.7	45.7	45.7
	ماجستير	14	40.0	40.0	85.7
	دكتوراه	5	14.3	14.3	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يلاحظ من الجدول السابق أن 46 % من أفراد عينة الدراسة من حملة الإجازة الجامعية والباقي من حملة الدراسات العليا.

الجدول رقم (4):

عدد سنوات الخبرة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	4	11.4	11.4	11.4
	من 6-10 سنة	11	31.4	31.4	42.9
	من 11-15 سنة	8	22.9	22.9	65.7
	أكثر من 15 سنة	12	34.3	34.3	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يتضح لنا من الجدول السابق بأن 34% من المستجيبين كانت عدد سنوات خبرتهم تتجاوز 15 سنة و 22.9% من المستجيبين كانت عدد سنوات خبرتهم تمتد بين 11-15 سنة وكانت نسبة المستجيبين ذوي الخبرة الممتدة من 6-10 سنوات 31.4% بينما لم تتجاوز الإجابات من المستجيبين ذوي الخبرة دون 5 سنوات 11.4%.

6- خصائص توزيع الدراسة للعينة الثانية.

الجدول رقم (5):

العمر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 20-30 سنة	51	75.0	75.0	75.0
	من 30-40 سنة	13	19.1	19.1	94.1
	من 40-50 سنة	4	5.9	5.9	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

يلاحظ من الجدول السابق أن 75 % من عينة الدراسة هم من الفئات الشابة الذين تتراوح اعمارهم من 20 - 30 سنة والباقي هم دون 50 سنة

الجدول رقم (6):

التخصص_العلمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ادارة مالية	4	5.9	5.9	5.9
	محاسبة	10	14.7	14.7	20.6
	أسواق مالية	7	10.3	10.3	30.9
	غير ذلك	47	69.1	69.1	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

يلاحظ من الجدول السابق أن 70 % من عينة الدراسة هم من تخصصات ليست ذا صلة بالأسواق المالية والمحاسبة والأمور المالية الأخرى الأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول رقم (7):

المؤهل_العلمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اجازة جامعية	41	60.3	60.3	60.3
	ماجستير	7	10.3	10.3	70.6
	غير ذلك	20	29.4	29.4	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

يلاحظ من الجدول السابق أن 60 % من عينة الدراسة هم من حملة الإجازة الجامعية و30% هم ما دون حملة الإجازة الجامعية و10% فقط هم من حملة الدراسات العليا.

الجدول رقم (8):

سنوات_الخبرة عدد					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دون 1سنة	24	35.3	35.3	35.3
	من 1- 3 سنة	31	45.6	45.6	80.9
	من 3-5 سنة	13	19.1	19.1	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

يلاحظ من الجدول السابق أن 35 % من عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم في الاستثمار دون السنة و45% من العينة المدروسة من 1- وحتى 3 سنوات و20% هم من 3-5 سنوات وهذا كون سوق دمشق للأوراق المالية هو سوق حديث نسبياً.

7- تحليل آراء عيني الدراسة ومناقشتها:

يرى الباحث قبل الخوض باختبار فرضيات الدراسة القيام بتحليل إجابات عيني الدراسة وإلقاء الضوء على الإجابات الهامة فيها والقيم الأكثر تكراراً وقد تمت مناقشة هذه الإجابات تبعاً لمحاور الاستبيان الرئيسية الثلاثة حسب الجداول التالية:

الجدول رقم (9):

Descriptive Statistics (1)					
Std. Deviation	Mean	Sig	N		
.50709	3.9143	متوسط	35	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بمعايير المحاسبة الدولية بشكل تام	Q1
.80440	4.0000	كبير	35	يلتزم مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية لدى تدقيقهم للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بشكل كامل	Q2
.76696	4.0000	كبير	35	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بالشكل الأمثل	Q3
.77784	2.5714	ضعيف	35	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بوضع سياسة مكتوبة للإفصاح تبين فيها اجراءات الالتزام بمتطلبات الإفصاح بالشكل التام	Q4
.56211	3.9143	متوسط	35	يلتزم مجلس إدارة الشركة المدرجة في سوق دمشق المالي بممارسات سليمة للإفصاح بوجه عام وبالممارسات التي نص عليها نظام الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية	Q5
1.08310	3.3429	متوسط	35	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتعيين متحدثين رسميين باسم الشركة لتلبية احتياجات السوق والمستثمرين من المعلومات	Q6
1.10537	3.6857	متوسط	35	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر كافة بنود نتائجها الأولية ضمن الفترة المحددة لها	Q7
.91853	3.7429	متوسط	35	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر كافة بنود نتائجها النهائية المحددة لها في نظام الإفصاح ضمن الفترة المحددة لها	Q8
.83817	3.9429	متوسط	35	يلتزم مدققي الحسابات بتقديم التأكيدات المطلوبة في نظام الإفصاح ويقومون بالإشارة إلى كافة الأمور ذات الأهمية ويقومون بالإبلاغ عن كافة المخالفات التي يكتشفونها	Q9
.94380	3.8571	متوسط	35	تلتزم إدارة الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتقديم الإقرارات المطلوبة منها ضمن الفترة المحددة لها	Q10
.78537	4.1714	كبير	35	يلتزم مجلس إدارة الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتقديم إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.	Q11
.78537	4.1714	كبير	35	يلتزم مجلس إدارة الشركة المدرجة في سوق دمشق المالي بتقديم	Q12

Descriptive Statistics (1)					
Std. Deviation	Mean	Sig	N		
				إقرار بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.	
.80753	4.2286	كبير	35	يلتزم مجلس إدارة الشركة المدرجة في سوق دمشق المالي بتقديم إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقارير المالية المنشورة	Q13
.92309	4.1714	كبير	35	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر التقارير المالية نصف السنوية المطلوبة منها في نظام الإفصاح ضمن الفترة المحددة لها	Q14
.91210	3.8571	متوسط	35	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتزويد الهيئة بأي معلومة جوهرية وطارئة وبالسرية المطلوبة	Q15
.87255	2.6571	ضعيف	35	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بالإفصاح عن بياناتها غير المالية مثل الأداء الاجتماعي والبيئي بجانب البيانات المحاسبية في القوائم المالية.	Q16
.88688	4.0857	كبير	35	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عند إعداد القوائم المالية.	Q17
.95090	3.0857	متوسط	35	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر معلومات إضافية ملحقة بالقوائم المالية	Q18
.95001	4.2571	كبير	35	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر تقاريرها المالية في صحيفتين يوميتين	Q19
			35	Valid N (listwise)	Q20

يلاحظ من الجدول السابق أن الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي تلتزم بشكل جيد بمتطلبات الإفصاح. حيث تجاوز المتوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة القيمة /4/ وهي أكبر من الوسط الافتراضي المحدد مسبقاً لهذه الدراسة، حيث كانت متطلبات الإفصاح على الترتيب التالي:

- التزام مجلس إدارة الشركة المدرجة في سوق دمشق المالي بتقديم إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقارير المالية المنشورة

- التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر التقارير المالية نصف السنوية المطلوبة منها في نظام الإفصاح ضمن الفترة المحددة لها.
- التزام مجلس إدارة الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتقديم إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.
- التزام مجلس إدارة الشركة المدرجة في سوق دمشق المالي بتقديم إقرار بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.
- التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عند إعداد القوائم المالية.
- تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بالشكل الأمثل
- يلتزم مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية لدى تدقيقهم للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بشكل كامل.
- نشر التقارير المالية في الصحف اليومية.
- أما المتطلبات الأخرى التالية، فقد أبدت الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي التزاماً بدرجة متوسطة بها حيث تراوح المتوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة بين 3.94 وبين 3.08 ويتعلق جزء كبير منها بتوقيت الإفصاح المحاسبي وهي على الترتيب التالي:
- التزام مدققي الحسابات بتقديم التأكيدات المطلوبة في نظام الإفصاح ويقومون بالإشارة إلى كافة الأمور ذات الأهمية ويقومون بالإبلاغ عن كافة المخالفات التي يكتشفونها.
- التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بمعايير المحاسبة الدولية بشكل تام.
- التزام مجلس إدارة الشركة المدرجة في سوق دمشق المالي بممارسات سليمة للإفصاح بوجه عام وبالممارسات التي نص عليها نظام الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية.
- التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتزويد الهيئة بأي معلومة جوهرية وطارئة وبالسرعة المطلوبة.

- التزام إدارة الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتقديم الإقرارات المطلوبة منها ضمن الفترة المحددة لها.

- التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر كافة بنود نتائجها النهائية المحددة لها في نظام الإفصاح ضمن الفترة المحددة لها.

- التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر كافة بنود نتائجها الأولية ضمن الفترة المحددة لها.

- التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتعيين متحدثين رسميين باسم الشركة لتلبية احتياجات السوق والمستثمرين من المعلومات.

- التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر معلومات إضافية ملحقة بالقوائم المالية.

كما يظهر بوضوح عدم التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح الاختياري، كالإفصاح عن البيانات غير المالية مثل: الأداء الاجتماعي والبيئي. وأيضاً عدم التزام الشركات بوضع سياسة مكتوبة للإفصاح تبين فيها إجراءات الالتزام بمتطلبات الإفصاح بالشكل التام حيث لم يتعدّ المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بهذين المطلبين 2.657 وهو أصغر من الوسط الحسابي الافتراضي المحدد لهذه الدراسة.

الجدول رقم (10):

Descriptive Statistics (2)					
Q	البيان	Sig	القيم الأكثر تكراراً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Q19 ^o	لا يوجد كوادر متخصصة بالشكل الكافي لدى الشركات المدرجة تستطيع اعداد القوائم المالية كما هو مطلوب منها.	كبير	موافق	4.1143	.63113
Q20 ^o	يوجد صعوبة في فهم وتفسير متطلبات الإفصاح من قبل الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي	ضعيف	محايد	2.7143	.95706
Q21 ^o	عدم ادراك الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي لأهمية الإفصاح المحاسبي بالشكل الكافي	ضعيف	موافق	2.9429	1.05560
Q22 ^o	عدم اهتمام الشركات المدرجة بالإفصاح كما هو مطلوب منها بسبب ضعف اهتمام ووعي المستثمرين	متوسط	موافق	3.0286	1.22440

Descriptive Statistics (2)					
Q	البيان	Sig	القيم الأكثر تكراراً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Q23 ^o	تدني مستوى العقوبات على المخالفات بعدم التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بمتطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية	متوسط	موافق	3.0857	.98134
Q24 ^o	تأخير صدور تقرير المحاسب القانوني للشركة مما يؤدي إلى التأخير في الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن الفترة المحددة لها	متوسط	موافق	3.0857	1.01087
Q25 ^o	عدم وصول تقارير مصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد بالوقت المحدد مما يؤدي إلى التأخير في الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن الفترة المحددة لها	متوسط	موافق	3.8286	.78537
Q26 ^o	ضعف رقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية على مدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	ضعيف	محايد	2.8000	.75926
Q27 ^o	ضعف التنسيق بين هيئة تداول الأوراق والأسواق المالية ومصرف سوريا المركزي ووزارة الاقتصاد والجهات الرقابية الأخرى	متوسط	موافق	3.3714	.87735
Q28 ^o	ضعف البرامج التعليمية والتدريبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي للتعريف بمتطلبات الإفصاح	كبير	موافق	4.0000	.72761
Q29 ^o	ارتفاع تكلفة تلبية كافة متطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالنسبة للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي	متوسط	موافق	3.0000	1.23669
Q30 ^o	تجاهل بعض البنود الإلزامية نتيجة لعدم أهميتها وتأثيرها على القوائم المالية من وجهة نظر المديرين	ضعيف	غير موافق	2.7429	.88593
Q31 ^o	إصرار الشركات على سرية جزء كبير وهام من المعلومات المحاسبية والالتزام بالحد الأدنى المطلوب من الإفصاح	متوسط	موافق	3.6857	.86675
Q32 ^o	لجوء الإدارة إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية خوفاً من المنافسين لها في السوق أو لتحسين مركزها المالي.	ضعيف	محايد	2.7429	.88593
Q33 ^o	صدور ومراقبة متطلبات الإفصاح من أكثر من جهة غير هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية مثل	ضعيف	محايد	2.9143	.70174

Descriptive Statistics (2)					
Q	البيان	Sig	القيم الكثر تكراراً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	مصرف سوريا المركزي ومندوب وزارة الاقتصاد				
Q34 ^o	لا تقدم الكوادر المهنية في دائرة الإفصاح بالشكل الكافي المساعدة لممثلي الشركات حول الاستفسار عن متطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة تداول الأوراق والأسواق المالية	ضعيف	غير موافق	2.7143	.98731
Q35 ^o	Valid N (listwise)	35			

يلاحظ من الجدول السابق المتعلق بالعوامل التي تحول دون التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بمتطلبات الإفصاح المحاسبي توضع هذه العوامل ضمن ثلاثة فئات:

1- العوامل التي تحول دون التزام الشركات المدرجة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بشكل كبير حيث تجاوز المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة لهذه العوامل قيمة 4 وهو أعلى من المتوسط الحسابي المفترض لهذه الدراسة وهي:

- لا يوجد كوادر متخصصة بالشكل الكافي لدى الشركات المدرجة تستطيع إعداد القوائم المالية كما هو مطلوب منها.

- ضعف البرامج التعليمية والتدريبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي للتعريف بمتطلبات الإفصاح.

مع ملاحظة أن عينة الدراسة التي أقرت بعدم توافر كوادر متخصصة أو ضعف البرامج التعليمية والتدريبية للتعريف بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي هم المدراء الماليين للشركات المدرجة مما يستدعي القيام بمعالجة فورية.

2- العوامل التي تحول دون التزام الشركات المدرجة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بشكل متوسط حيث تراوح المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة لهذه العوامل بين 3 وحتى 3.82 وهو قريب من المتوسط الحسابي المفترض لهذه الدراسة ويتعلق معظمها بتوقيت الإفصاح والتنسيق بين الجهات الرقابية وتدني مستوى العقوبات على المخالفات وهي على الترتيب:

- عدم وصول تقارير مصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد بالوقت المحدد مما يؤدي إلى التأخير في الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن الفترة المحددة لها.
- إصرار الشركات على سرية جزء كبير وهام من المعلومات المحاسبية والالتزام بالحد الأدنى المطلوب من الإفصاح.
- ضعف التنسيق بين هيئة تداول الأوراق والأسواق المالية ومصرف سوريا المركزي ووزارة الاقتصاد والجهات الرقابية الأخرى.
- تأخير صدور تقرير المحاسب القانوني للشركة مما يؤدي إلى التأخير في الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن الفترة المحددة لها.
- تدني مستوى العقوبات على المخالفات بعدم التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بمتطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- 3- العوامل التي تحول دون التزام الشركات المدرجة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بشكل ضعيف حيث لم يتجاوز المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة لهذه العوامل قيمة 3 وهو أدنى من المتوسط الحسابي المفترض لهذه الدراسة وهي على الترتيب:
- عدم إدراك الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي لأهمية الإفصاح المحاسبي بالشكل الكافي.
- صدور ومراقبة متطلبات الإفصاح من أكثر من جهة غير هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية مثل مصرف سوريا المركزي ومندوب وزارة الاقتصاد.
- ضعف رقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية على مدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.
- تجاهل بعض البنود الإلزامية نتيجة لعدم أهميتها وتأثيرها على القوائم المالية من وجهة نظر المديرين.
- لجوء الإدارة إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية خوفاً من المنافسين لها في السوق أو لتحسين مركزها المالي.

- لا تقدم الكوادر المهنية في دائرة الإفصاح بالشكل الكافي المساعدة لممثلي الشركات حول الاستفسار عن متطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة تداول الأوراق والأسواق المالية.
- يوجد صعوبة في فهم وتفسير متطلبات الإفصاح من قبل الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي.

الجدول رقم (11):

Descriptive Statistics (3)					
Std. Deviation	Mean	Mode	Sig	DESCRIPTION	Q
.86628	3.3971	موافق	متوسط	يوجد في الشركة المدرجة وحدة تنظيمية لتلبية احتياجات المستثمر من المعلومات بسهولة ويسر وفي أي وقت وبأقل تكلفة ممكنة	Q1
.59556	4.0588	موافق	كبير	تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بالدقة الجيدة	Q2
.704152	3.83824	موافق	متوسط	تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بالمصداقية الجيدة.	Q3
.60941	3.6765	موافق	متوسط	تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بالوضوح وقابلية الفهم	Q4
1.29995	3.1618	موافق	متوسط	يمكن الاعتماد على المعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار المختلفة بشكل كامل.	Q5
.90494	3.5441	موافق	متوسط	تساهم المعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي في اتخاذ قرار الاستثمار لكونها تقدم معلومات حول أداء الشركة في المستقبل	Q6
.86590	2.7647	محايد	ضعيف	تساهم المعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي في اتخاذ قرار الاستثمار لكونها تتوافر ضمن التوقيت المناسب وبالسرعة المطلوبة.	Q7
.69236	3.7059	موافق	متوسط	تساهم المعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي في اتخاذ قرار الاستثمار	Q8

Descriptive Statistics (3)					
Std. Deviation	Mean	Mode	Sig	DESCRIPTION	Q
				لكونها تساعد على تقييم أداء المنشأة عن الفترة السابقة	
.90397	4.2500	موافق	كبير	تزداد قدرة المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري كلما زاد التزام الشركات المدرجة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.	Q9
.85506	3.4853	محايد	متوسط	يوجد صعوبة لدى المستثمر في فهم وتفسير المعلومات المحاسبية ويوجد تعقيد في لغة الإفصاح	Q10
.88891	2.4706	غير موافق	ضعيف	يوجد ارتفاع في تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية	Q11
1.01384	3.0441	موافق	متوسط	يستخدم المستثمر في سوق دمشق للأوراق المالية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير	Q12
.93641	3.2500	موافق	متوسط	يدرك المستثمر في سوق دمشق للأوراق المالية أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار	Q13
.9513	3.074	محايد	متوسط	يوجد علاقة بين حجم التداول والإفصاحات المالية وغير المالية	Q14
1.06865	4.0612	موافق بشدة	كبير	توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار	Q15
.90539	3.1837	محايد	متوسط	تقوم هيئة الأوراق والأسواق المالية بنشر جميع المعلومات التي تتوفر لديها عن أداء الشركات بشكل فوري ودوري	Q16
.88545	3.3878	موافق	متوسط	تقوم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتدقيق القوائم المالية للشركات المدرجة قبل نشرها	Q17
1.14286	2.8367	محايد	ضعيف	تساعد هيئة الأوراق والأسواق المالية السوريين المستثمرين في تقديم تفسيرات للمعلومات المالية عند طلبهم ذلك	Q18
				Valid N (listwise)	

يلاحظ من الجدول السابق المتعلق بإجابات المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية حول

إفصاحات الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي:

- 1- أن المستثمرين كانوا موافقين بدرجة كبيرة على انه:
 - تزداد قدرة المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري كلما زاد التزام الشركات المدرجة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.
 - توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار.
 - تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بالدقة الجيدة.
 - حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة القيمة 4 وهي تتجاوز المتوسط الحسابي الافتراضي المحدد لهذه الدراسة.
- 2- إن المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية كانوا موافقين بدرجة متوسطة على أنه:
 - تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بالمصداقية الجيدة.
 - تساهم المعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي في اتخاذ قرار الاستثمار لكونها تساعد على تقييم أداء المنشأة عن الفترة السابقة.
 - تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بالوضوح وقابلية الفهم.
 - تساهم المعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي في اتخاذ قرار الاستثمار لكونها تقدم معلومات حول أداء الشركة في المستقبل.
 - يوجد صعوبة لدى المستثمر في فهم وتفسير المعلومات المحاسبية ويوجد تعقيد في لغة الإفصاح.
 - يوجد في الشركة المدرجة وحدة تنظيمية لتلبية احتياجات المستثمر من المعلومات بسهولة ويسر وفي أي وقت وبأقل تكلفة ممكنة.
 - تقوم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتدقيق القوائم المالية للشركات المدرجة قبل نشرها.

- يدرك المستثمر في سوق دمشق للأوراق المالية أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار.
- تقوم هيئة الأوراق والأسواق المالية بنشر جميع المعلومات التي تتوفر لديها عن أداء الشركات بشكل فوري ودوري.
- يمكن الاعتماد على المعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار المختلفة بشكل كامل.
- يوجد علاقة بين حجم التداول والافصاحات المالية وغير المالية.
- يستخدم المستثمر في سوق دمشق للأوراق المالية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير.
- حيث تراوح المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة بين 3.8 و3.04 وهي قريبة من المتوسط الافتراضي المحدد لهذه الدراسة.
- 3- إن المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية كانوا موافقين بدرجة ضعيفة على أنه:
 - تساعد هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية المستثمرين في تقديم تفسيرات للمعلومات المالية عند طلبهم ذلك.
 - تساهم المعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي في اتخاذ قرار الاستثمار لكونها تتوافر ضمن التوقيت المناسب وبالسرعة المطلوبة.
 - يوجد ارتفاع في تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية.
- حيث لم يتجاوز المتوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة القيمة 2.8 لكل مما سبق وهو أقل من المتوسط الافتراضي المحدد لهذه الدراسة.

المبحث الثاني

اختبار الفرضيات وتحليل النتائج والعوائق التي تحول دون كفاية الإفصاح المحاسبي

تناول هذا المبحث الإحصاءات الوصفية ونتيجة اختبار الفرضيات وتحليل النتائج وذلك وفقاً للاختبارات الإحصائية التي سبق توضيحها في المبحث السابق، كما يلي:

1- اختبار الفرضيات:

أولاً: اختبار الفرضية الأولى: يلبي الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية متطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

لاختبار الفرضية الأولى للبحث تم إجراء اختبار T ستودنت للعينة الواحدة لدراسة دلالة الفروق بين القيمة المعيارية 3 (وهي القيمة الموافقة لفئة الإجابة محايد) وكل من متوسطات التزام الشركات المدرجة بمتطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية كما يلي:

الجدول رقم (12):

One-Sample Test						
95% Confidence Interval of the Difference		القيمة المعيارية = 3				
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	قيمة T المحسوبة		
3.9143	.50709	.91429	.000	10.667	الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية	Q1
4.0000	.80440	1.00000	.000	7.355	الالتزام بمعايير التدقيق الدولية	Q2
4.0000	.76696	1.00000	.000	7.714	الالتزام بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية	Q3
3.0857	.88688	.08571	.571	.572	الالتزام بسياسة مكتوبة للإفصاح تبين إجراءات الالتزام بمتطلبات الإفصاح	Q4
3.9143	.56211	.91429	.000	9.623	التزام مجلس إدارة الشركة بممارسات سليمة للإفصاح بوجه عام	Q5
3.3429	1.08310	.34286	.070	1.873	الالتزام بتعيين متحدثين رسميين باسم الشركة	Q6

One-Sample Test						
95% Confidence Interval of the Difference		القيمة المعيارية = 3				
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	قيمة T المحسوبة		
					لتلبية احتياجات السوق والمستثمرين من المعلومات	
3.6857	1.10537	.68571	.001	3.670	الالتزام بنشر كافة بنود النتائج الأولية ضمن الفترة المحددة لها	Q7
3.7429	.91853	.74286	.000	4.785	الالتزام بنشر كافة بنود النتائج النهائية المحددة لها ضمن الفترة المحددة لها	Q8
3.9429	.83817	.94286	.000	6.655	الالتزام بتقديم التأكيدات المطلوبة في نظام الإفصاح والقيام بالإشارة إلى كافة الأمور ذات الأهمية	Q9
3.8571	.94380	.85714	.000	5.373	الالتزام بتقديم الإقرارات المطلوبة منها ضمن الفترة المحددة لها	Q10
4.1714	.78537	1.17143	.000	8.824	التزام مجلس الإدارة بتقديم إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.	Q11
4.1714	.78537	1.17143	.000	8.824	التزام مجلس الإدارة بتقديم إقرار بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.	Q12
4.2286	.80753	1.22857	.000	9.001	التزام مجلس الإدارة بتقديم إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقارير المالية المنشورة	Q13
4.1714	.92309	1.17143	.000	7.508	الالتزام بنشر التقارير المالية نصف السنوية المطلوبة ضمن الفترة المحددة لها	Q14
3.8571	.91210	.85714	.000	5.560	الالتزام بتزويد الهيئة بأي معلومة جوهرية وطارئة وبالسرية المطلوبة	Q15
2.6571	.87255	-.34286	.026	-2.325	الالتزام بالإفصاح عن البيانات غير المالية مثل الأداء الاجتماعي والبيئي بجانب	Q16

One-Sample Test						
95% Confidence Interval of the Difference		القيمة المعيارية = 3				
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	قيمة T المحسوبة		
					البيانات المحاسبية في القوائم المالية.	
4.0857	.88688	1.08571	.000	7.242	الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم 1.	Q17
3.0857	.95090	.08571	.597	.533	الالتزام بنشر معلومات إضافية ملحقه بالقوائم المالية	Q18
4.2571	.95001	1.25714	.000	7.829	الالتزام بالنشر ضمن الصحف اليومية	Q19
3.798	.857	.798		5.857	متطلبات التزام الشركات المدرجة بمتطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية	

يبين الجدول اعلاه أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت اكبر من القيمة 0.05 بالنسبة للسؤال رقم 4 و 6 و 18 (الالتزام بسياسة مكتوبة للإفصاح وتعيين متحدثين رسميين للشركة والالتزام بنشر معلومات إضافية)، ما يعني أنه عند مستوى الثقة 95% لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية (3) والمتوسط الحسابي للأسئلة الثلاثة السابقة وبالتالي فإن آراء عينة البحث عموماً كانت محايدة لاعتبار الالتزام بالإفصاحات التي تشير إليها الأسئلة الثلاثة السابقة كأحد متطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

بالنسبة للسؤال رقم 16 والمتعلق بالإفصاح الاختياري عن البيانات غير المالية مثل الأداء البيئي والاجتماعي فإن مستوى الدلالة المحسوب هو أصغر من مستوى الدلالة النظرية 5% مع وجو اتجاه سالب لـ T المحسوبة وبالتالي توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي الافتراضي 3 والوسط الحسابي الأقل منه (الإشارة السالبة) لآراء عينة الدراسة حول عدم التزام الشركات بالإفصاح عن البيانات غير المالية مثل الأداء الاجتماعي والبيئي.

أما بالنسبة لباقي الأسئلة المدروسة فيلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة الموافقة أصغر بكثير من القيمة 0.05، أي إنه عند مستوى ثقة 95% توجد فروق ذات دلالة أحصائية بين القيمة المعيارية /3/ والمتوسط الحسابي لكل من المتغيرات المعنية، ويلاحظ أن قيم جميع المتوسطات الحسابية المذكورة أعلاه (باستثناء ما تمت الإشارة إليه سابقاً) أعلى من القيمة المعيارية /3/ أي أن أفراد عينة البحث عموماً كانوا موافقين على أن الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي كانت تلبى متطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرض البديل الذي يقول أن الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي تلبى متطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية: يوجد العديد من العوامل التي تحول أو تساعد في الالتزام الكلي للشركات المدرجة بمتطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

لاختبار الفرضية الثانية للبحث تم إجراء اختبار T ستيوننت للعينة الواحدة لدراسة دلالة الفروق بين القيمة المعيارية /3/ (وهي القيمة الموافقة لفئة الإجابة محايد) وكل من متوسطات العوامل التي تحول دون الالتزام الكلي للشركات المدرجة بمتطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية كما يلي:

الجدول رقم (13):

One-Sample Test						
95% Confidence Interval of the Difference	القيمة المعيارية = 3					
	دلالة الفروق	مستوى الدلالة	T المحسوبة	المتوسط الحسابي		
توجد فروق دالة +	.000	10.445	4.1143	.63113	لا يوجد كوادر متخصصة بالشكل الكافي لدى الشركات المدرجة تستطيع اعداد القوائم المالية كما هو مطلوب منها.	Q19
توجد فروق دالة -	.086	-1.766	2.7143	.95706	يوجد صعوبة في فهم وتفسير متطلبات الإفصاح	Q20
توجد فروق دالة -	.751	-.320	2.9429	1.05560	عدم ادراك الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي لأهمية الإفصاح المحاسبي بالشكل الكافي	Q21
توجد فروق دالة +	.891	.138	3.0286	1.22440	عدم اهتمام الشركات المدرجة بالإفصاح كما هو مطلوب منها	Q22

One-Sample Test						
95% Confidence Interval of the Difference	القيمة المعيارية = 3					
	مستوى الدلالة	T المحسوبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
دلالة الفروق						
					بسبب ضعف اهتمام ووعي المستثمرين	
توجد فروق دالة +	.609	.517	3.0857	.98134	تدني مستوى العقوبات على المخالفات بعدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح	Q23
توجد فروق دالة +	.619	.502	3.0857	1.01087	تأخير صدور تقرير المحاسب القانوني للشركة مما يؤدي إلى التأخير في الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن الفترة المحددة لها	Q24
لا توجد فروق دالة	.000	6.242	3.8286	.78537	عدم وصول تقارير مصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد بالوقت المحدد مما يؤدي إلى التأخير في الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن الفترة المحددة لها	Q25
توجد فروق دالة -	.128	-1.558	2.8000	.75926	ضعف رقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية على مدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	Q26
لا توجد فروق دالة	.017	2.505	3.3714	.87735	ضعف التنسيق بين هيئة تداول الأوراق والأسواق المالية ومصرف سوريا المركزي ووزارة الاقتصاد والجهات الرقابية الأخرى	Q27
لا توجد فروق دالة	.000	8.131	4.0000	.72761	ضعف البرامج التعليمية والتدريبية للتعريف بمتطلبات الإفصاح	Q28
توجد فروق دالة +	1.000	.000	3.0000	1.23669	ارتفاع تكلفة تلبية كافة متطلبات الإفصاح الهيئية	Q29
توجد فروق دالة -	.095	-1.717	2.7429	.88593	تجاهل بعض البنود الإلزامية نتيجة لعدم أهميتها وتأثيرها على القوائم المالية من وجهة نظر المديرين	Q30
لا توجد فروق دالة	.000	4.680	3.6857	.86675	إصرار الشركات على سرية جزء كبير وهام من المعلومات المحاسبية	Q31

One-Sample Test						
95% Confidence Interval of the Difference	القيمة المعيارية = 3					
	دلالة الفروق	مستوى الدلالة	T المحسوبة	المتوسط الحسابي		
						والالتزام بالحد الأدنى المطلوب من الإفصاح
توجد فروق دالة -	.095	-1.717	2.7429	.88593	Q32	لجوء الإدارة إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية خوفاً من المنافسين لها في السوق أو لتحسين مركزها المالي.
توجد فروق دالة -	.475	-.723	2.9143	.70174	Q33	صدور ومراقبة متطلبات الإفصاح من أكثر من جهة غير هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية مثل مصرف سوريا المركزي ومندوب وزارة الاقتصاد
توجد فروق دالة -	.096	-1.712	2.7143	.98731	Q34	لا تقدم الكوادر المهنية في دائرة الإفصاح بالشكل الكافي المساعدة لممثلي الشركات حول الاستفسار عن متطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة تداول الأوراق والأسواق المالية
	.304	1.478	0.173214	.911		العوامل التي تحول دون التزام الشركات المدرجة بمتطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

يبين الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت أصغر من القيمة 0.05 بالنسبة للسؤال رقم 25 و 27 و 28 و 31 (ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية وإصرار الشركات على سرية جزء كبير من المعلومات والالتزام بالحد الأدنى المطلوب من الإفصاح والتأخير في التقارير الرقابية الأخرى) ما يعني أنه عند مستوى الثقة 95% لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية (3) والمتوسط الحسابي للأسئلة الأربعة السابقة وبالتالي فإن آراء عينة البحث عموماً كانت محايدة لاعتبار عوائق الإفصاح التي تشير إليها الأسئلة السابقة كأحد الأسباب التي تحول دون الالتزام بمتطلبات الإفصاح

لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. أما بالنسبة لبقية الأسباب أو الأسئلة فيلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب أكبر بكثير من 0.05 وهذا ما يعني أنه عند مستوى ثقة 95% يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي الافتراضي /3/ والمتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة، وبالتالي فإن أفراد العينة كانوا موافقين (الفروقات ذات الدلالة الموجبة) أو غير موافقين (الفروقات ذات الدلالة السالبة) على وجود أسباب تحول أو لا تحول في التزام الشركات المدرجة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تقر بوجود أسباب تحول أو لا تحول في التزام الشركات المدرجة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي. وكان من أهم الأسباب التي تحول دون الالتزام الكلي المطلوب

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة: يلبي الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية.

لاختبار الفرضية الثالثة للبحث تم إجراء اختبار T ستودنت للعينة الواحدة لدراسة دلالة الفروق بين القيمة المعيارية 3 (وهي القيمة الموافقة لفئة الإجابة محايد) وكل من متوسطات الإجابات المتعلقة باحتياجات متخذي القرارات الاستثمارية:

الجدول رقم (14):

One-Sample Test							
95% Confidence Interval of the Difference		Test Value = 3					
Std. Deviation	Mean	T	Sig. (2-tailed)	Std. Deviation	Mean		Q
.86628	3.3971	3.780	.000	.86628	3.3971	توافر وحدة تنظيمية لتلبية احتياجات المستثمر من المعلومات بسهولة ويسر وفي أي وقت وبأقل تكلفة ممكنة	35
.59556	4.0588	14.661	.000	.59556	4.0588	تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة بالدقة الجيدة	36
.704152	3.83824	9.816	.000	.704152	3.83824	تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة بالمصداقية الجيدة.	37
.60941	3.6765	9.154	.000	.60941	3.6765	تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة بالوضوح وقابلية الفهم	38
1.29995	3.1618	1.026	.309	1.29995	3.1618	يمكن الاعتماد على المعلومات المنشورة في القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار المختلفة بشكل كامل.	39
.90494	3.5441	4.958	.000	.90494	3.5441	تساهم القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار لكونها تقدم معلومات حول أداء الشركة في المستقبل	40

One-Sample Test							
95% Confidence Interval of the Difference		Test Value = 3					
Std. Deviation	Mean	T	Sig. (2-tailed)	Std. Deviation	Mean		Q
.86590	2.7647	-2.241	.028	.86590	2.7647	تساهم القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار لكونها تتوافر ضمن التوقيت المناسب وبالسرعة المطلوبة.	41
.69236	3.7059	8.407	.000	.69236	3.7059	تساهم القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار لكونها تساعد على تقييم أداء المنشأة عن الفترة السابقة	42
.90397	4.2500	11.403	.000	.90397	4.2500	تزداد قدرة المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري كلما زاد التزام الشركات المدرجة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.	43
.85506	3.4853	4.680	.000	.85506	3.4853	صعوبة لدى المستثمر في فهم وتفسير المعلومات المحاسبية ويوجد تعقيد في لغة الإفصاح	44
.88891	2.4706	-4.911	.000	.88891	2.4706	ارتفاع في تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية	45
1.01384	3.0441	.359	.721	1.01384	3.0441	استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير	46
.93641	3.2500	2.202	.031	.93641	3.2500	يدرك المستثمر أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار	47

One-Sample Test							
95% Confidence Interval of the Difference		Test Value = 3					
Std. Deviation	Mean	T	Sig. (2-tailed)	Std. Deviation	Mean		Q
.9513	3.074	.637	.526	.9513	3.074	يوجد علاقة بين حجم التداول والافصاحات المالية وغير المالية	48
1.06865	4.0612	6.951	.000	1.06865	4.0612	توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار	49
.90539	3.1837	1.420	.162	.90539	3.1837	تقوم هيئة الأوراق والأسواق المالية بنشر جميع المعلومات التي تتوفر لديها عن أداء الشركات بشكل فوري ودوري	50
.88545	3.3878	3.065	.004	.88545	3.3878	تقوم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتدقيق القوائم المالية للشركات المدرجة قبل نشرها	51

One-Sample Test							
95% Confidence Interval of the Difference		Test Value = 3					
Std. Deviation	Mean	T	Sig. (2-tailed)	Std. Deviation	Mean		Q
1.14286	2.8367	-1.000	.322	1.14286	2.8367	تساعد هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية المستثمرين في تقديم تفسيرات للمعلومات المالية عند طلبهم ذلك	52
	3.3994	4.1315			3.3994	مدى تلبية احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية	53

يبين الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت أكبر من القيمة 0.05 بالنسبة للسؤال رقم 39 و46 و48 و50 و52 (حول استخدام المعلومات بترشيد الاستثمار ووجود علاقة بين حجم التداول والإفصاحات المالية ومساعدة الهيئة في تقديم التفسيرات ونشر المعلومات دورياً وفورياً عن أداء الشركات)، ما يعني أنه عند مستوى الثقة 95% لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية (3) والمتوسط الحسابي للأسئلة السابقة وبالتالي فإن آراء عينة البحث عموماً كانت محايدة لاعتبارات احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية للأسئلة السابقة.

بالنسبة للسؤال رقم 41 والمتعلق بالإفصاح بتوفير الإفصاح للمستثمرين بشكل فوري وبالسرعة المطلوبة فإن مستوى الدلالة المحسوب هو أصغر من مستوى الدلالة النظرية 5% مع وجود اتجاه سالب لـ T المحسوبة وبالتالي توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي الافتراضي 3 والوسط الحسابي الأقل منه (الإشارة السالبة) لآراء عينة الدراسة حول عدم توافر المعلومات المالية ضمن التوقيت المناسب لتلبية احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية.

أما بالنسبة لباقي الأسئلة المدروسة فيلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة الموافقة أصغر بكثير من القيمة 0.05، أي إنه عند مستوى ثقة 95% توجد فروق دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية /3/ والمتوسط

الحسابي لكل من المتغيرات المعنية، ويلاحظ أن قيم جميع المتوسطات الحسابية المذكورة أعلاه (باستثناء ما تمت الإشارة إليه سابقاً) أعلى من القيمة المعيارية /3/ أي أن أفراد عينة البحث عموماً كانوا موافقين على أن المعلومات المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كانت تلبي احتياجات المستثمرين الاستثمارية في هذه السوق وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرض البديل الذي يقول أن الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية يلبي احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية.

العوائق التي تحول دون كفاية الإفصاح المحاسبي :

تعتبر سوق دمشق للأوراق المالية أداة هامة لتقويم الشركات والرقابة على أداؤها، وزيادة وعي المستثمرين وذلك بتوفير المناخ المناسب لتسهيل استثمار الأموال وتوظيفها، من خلال ترسيخ أسس التداول السليم والواضح والعاقل للأوراق المالية، وزيادة فهم واقع الشركات وتقويمها والحكم عليها بالنجاح أو الفشل.

وللسوق دوراً هاماً في تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق، من خلال التأكيد على مفهوم الإفصاح، وإضفاء صفة الإلزام عليه من خلال القرارات الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية. فقد صدر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 2008/6/29 القرار رقم 31/م نظام وتعليمات الإفصاح لعام 2006.

ولكن نلاحظ أنه بالرغم من صدور هذه القرارات وأهميتها إلا أنه ما تزال هناك بعض الأسباب والمعوقات التي تحول دون الإفصاح الكلي المطلوب نذكر منها ما يلي:

1. ضعف آلية الإلزام بمتطلبات الإفصاح مع ضعف الرقابة على آلية تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي.

2. ضعف التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين العاملين في الشركات المدرجة.

3. عدم وجود عقوبات رادعة على عدم كفاية الإفصاح المحاسبي.

4. عدم كفاية الوعي الاستثماري لدى المجتمع المالي

أولاً: ضعف آلية الإلزام بمتطلبات الإفصاح:

وضعت هيئة تداول الأوراق والأسواق المالية السورية نظام التحقيق في المخالفات والغرامات المترتبة عليها بموجب القرار رقم 119 تاريخ 2009/12/8، وذلك بهدف إلزام الجهات الخاضعة لرقابتها بالقوانين والأنظمة الصادرة عنها. وبالنظر في العقوبات الصادرة بحق المخالفين نجد أن أشدها صرامة هي العقوبات بالنسبة للشركات المساهمة أو بالنسبة لمفتشي الحسابات.⁽¹⁾

حيث تضمنت العقوبات التالية:

- وقف تداول أسهم الشركة لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.
 - شطب اسم مفتش الحسابات من الجدول المعتمد.
 - الغرامة المالية والتي ينبغي أن لا تتجاوز المليون ليرة سورية (مهما كان نوع المخالفة المرتكبة).
- في حين عاقبت المادة رقم 17 من قانون هيئة تداول الأوراق والأسواق المالية بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات، وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة ألف ولا تزيد عن ثلاثة ملايين ليرة سورية لكل من ارتكب المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون ومنها:
- تقديم معلومات أو بيانات غير صحيحة أو مضللة في أي من الوثائق أو المستندات المقدمة للهيئة.
 - استغلال شخص ما بحكم وظيفته أو مركزه لمعلومات داخلية أو سرية تتعلق بأوراق مالية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية أو إنشاء هذه المعلومات لغير مرجعه المختص أو للقضاء.
 - تصديق مفتش الحسابات على بيانات مالية غير صحيحة أو مضللة مخالفة للمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المعتمدة.⁽²⁾

(1) نظام التحقيق في المخالفات والغرامات المترتبة عليها القرار رقم 119 تاريخ 2009/12/8

(2) قانون هيئة تداول الأوراق والأسواق المالية رقم 20

وفي رأي الباحث: أن الهيئة بذلت جهداً كبيراً في سن القوانين والتشريعات لحماية المستثمرين من التضليل، ولضمان سير عمل السوق المالية بأعلى شفافية ممكنة وبأكبر قدر ممكن من الإفصاح، فانطلقت من تجارب الأسواق المالية المجاورة والأنظمة والتشريعات المتقدمة، لكن لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق متطلباتها والرقابة على تنفيذها، إذ يتولى هذه العملية دائرة صغيرة في الهيئة بعدد محدود من الموظفين، كما لا يوجد تنسيق وتعاون بين الهيئة وجمعية المحاسبين القانونيين ووزارة الاقتصاد والمالية ومجلس المحاسبة والتدقيق على حسن سير عمليات المراقبة والتدقيق فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة، إضافة إلى ضرورة تضافر عدة جهود بشكل متكامل من مستثمرين ومساهمين ومفتشي حسابات وأسواق مالية ومحاسبين مهنيين حتى تتحقق الأهداف المرجوة من الإفصاح المحاسبي.

ثانياً: ضعف التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين:

يعد من الأسباب الهامة لعدم الالتزام بالتطبيق الكامل لمعايير الإفصاح المحاسبي:

- ضعف البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح.
- قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين.
- ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة المالية.
- صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح.
- عدم كفاية أو قلة الموارد المالية الخاصة بالتدريب.

وتتمحور جميع هذه الأسباب حول أمر مهم وهو ضعف التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين، وهذا يتطابق مع ما ذكره Benjamin في دراسته حول عدم الالتزام بمعايير الإفصاح، حيث توصل إلى نتائج تفيد بأن إغفال نسبة من متطلبات الإفصاح، تكون بسبب ضعف أو قلة المعرفة المحاسبية، بما في ذلك ضعف الإدراك بالمفاهيم المحاسبية العامة وكذلك بالمتطلبات القانونية⁽¹⁾

ومما لا شك فيه أن تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها، والتعريف بمعايير الإفصاح المحاسبي سواء ما كان موجوداً في الماضي أو ما يستجد في وقتنا الحالي

⁽¹⁾Benjamin –Yeung (1990) "Non-compliance with Disclosure Requirements in Financial statements: The Case of Hong Kong Companies." International Journal of Accounting, Vol. 25, No. 2, 99–112.

والمستقبلي تعتبر من الأمور الضرورية، حيث أنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الوعي بالفكر المحاسبي بشكل عام وبالمتطلبات القانونية الإلزامية بشكل خاص، وهذا سيؤدي في النهاية بالضرورة إلى زيادة المحاسبين المؤهلين القادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية، وحسب ما تقرضه وتقتضيه الإجراءات والتشريعات الإلزامية المنظمة.⁽¹⁾

وللتغلب على مشكلة قلة البرامج التعليمية والتثقيفية وضعف التأهيل والإعداد العلمي والمهني، يلزم وضع برامج وخطط تشارك بها جهات عديدة ذات علاقة بمهنة المحاسبة مثل جمعية المحاسبين القانونيين ووزارة المالية ومجلس المحاسبة والتدقيق.⁽²⁾

و يقع على عاتق الجمعية العامة للمحاسبين القانونيين مسؤولية تكثيف الدورات التثقيفية للتعريف بمعايير الإفصاح المحاسبي وبالمحاسبة وأهدافها بشكل عام، وكيفية إعداد التقارير المالية بناء على هذه المعايير.

وكذلك وضع نظام مستمر لتأهيل المحاسبين القانونيين وإلزامهم باجتياز ساعات التدريب المستمر وحضور دورات تدريبية متخصصة للاستمرار في منح الترخيص بمزاولة المهنة، ومع ذلك فهذا النظام غير ملزم أو اختياري للمحاسبين في الشركات الذين يقع على عاتقهم إعداد التقارير المالية السنوية، ويمثل المحاسبين في الشركات فئة كبيرة من ممتهني المحاسبة والذين يجب أن يشملهم مثل هذا التأهيل تأكيداً على أهمية الدور الذي يقومون به.⁽³⁾

أما الشركات فيقع على عاتقها مهمة توفير الموارد اللازمة لرفع المستوى العلمي والمعرفي المحاسبي لمحاسبها، ليكونوا قادرين على استيعاب وملاحقة التطورات والمتغيرات التي تطرأ على مهنة المحاسبة في جوانبها العلمية أو العملية.

ثالثاً: عدم وجود عقوبات رادعة على عدم كفاية الإفصاح المحاسبي:

بالنظر في العقوبات الصادرة بحق المخالفين وفق نظام التحقيق في المخالفات والغرامات المترتبة عليها الذي وضعته هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. نجد أنها غير كفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة

(1) الملحم، عدنان، معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي - المجلة العربية للمحاسبة - العدد

الأول أيار 2003

(2) عدنان الملحم مرجع سابق

(3) عدنان الملحم - مرجع سابق

منها في حماية المجتمع المالي من التضليل، حيث نجد أن أشد هذه العقوبات صرامة كانت بحق الشركات المساهمة أو بحق لمفتشي الحسابات كما ذكرنا.⁽¹⁾

وقد أعلنت هيئات الأسواق المالية في الأسواق المالية المجاورة عن فرض غرامات مالية مختلفة جميعها ذات علاقة بإخلال الشركات بالإفصاح عن أحداث ذات التأثير المهم.

ومع علم الشركات بالعقوبات المترتبة عليها من خلال قيام الهيئة بالتوعية اللازمة لها، إلا أنها تقوم بالمخالفات.

فلماذا لم تلتزم الشركات؟ ولماذا تصر على اقرار المخالفات مع علمها بجدية الهيئة وأنها ستوقع بها العقوبة.⁽²⁾

وهنا يتوجب تتبع الأسباب الحقيقية لتنامي ظاهرة تحمل الشركات عقوبات الإفصاح ومعرفة الدوافع التي تقف خلف هذه الظاهرة وأثرها في استقرار السوق المالية للشركات.

فالإفصاح المحاسبي للشركات من خلال البيانات والمعلومات المحاسبية ذات أثر مهم في قرارات المستخدمين. ولكن نجد أن إعداد هذه البيانات والمعلومات في التوقيت المطلوب أمر مكلف، إضافة إلى أن لتلك المعلومات أثر مهم في وضع الشركة التنافسي، أو أن تكون مخاطر نشر هذه المعلومات لا يمكن تحديدها أو تحملها.

وهنا نجد أن الشركة تقارن بين الإفصاح والنشر الذي لا تعلم مخاطره ولا يمكن قياسه بدقة، وبين العقوبة من عدم النشر أو الإفصاح والتي تعلم مخاطرها ويمكن قياسها بدقة وفي أحيان كثيرة يمكن تحملها. في مثل هذه الظروف قد تتخذ الشركة قرارها بعدم الإفصاح أو تأخير نشر المعلومات مقابل تحملها للعقوبات المادية.

ونجد أنه في ظل انتشار ظاهرة التلاعب بالقوائم المالية، خاصة في زمن الأزمات المالية التي تعصف هنا وهناك وتهز كيانات مالية ضخمة بل دول بأكملها، فإن الثقة بإدارات الشركات وعملها كوكيل عن الملاك أصبح أمرا محل شك.

(1) نظام التحقيق في المخالفات والغرامات المترتبة عليها.

(2) نقلا عن صحيفة "الاقتصادية" السعودية، محمد آل عباس العدد 21-5-2010 (هل ستختار الشركة العقوبة أم الإفصاح)

فقد أصبحت هذه الإدارات تتخذ القرارات من دوافع المصالح والمنافع الشخصية البحتة، وذلك بغرض التأثير في سعر سهم الشركة دون اعتبار لمصالح المستثمرين وحالة الشركة واقتصادياتها. في ظل هذه البيئة يمكن أن تقبل إدارة الشركة بعقوبات عدم الإفصاح، فهي عقوبات لن تؤثر في تصويت الجمعية العامة أو التجديد للمجلس القائم، فهذه العقوبات يمكن تحملها ولن تؤثر في مستقبل الإدارة بشيء، لذلك تقوم الشركة بالمخالفة عمداً وتتحمل دفع الغرامات مقابل المكاسب التي ستحصل عليها. (1)

ففي حال كانت غاية الشركة من وراء عدم الإفصاح هو إخفاء وضعها ومركزها المالي الفعلي، فإن فاعلية هذه العقوبة (غرامات مالية) لن يكون رادعاً للمخالف، عن إمكان الالتفاف على العقوبة وتحقيق مكاسب جراء المخالفة تفوق مبالغ الغرامات القصوى، ويكون بالتالي مستفيداً حتى ولو وقعت عليه الغرامة وهذا ما يوجب تدعيم هذا الجزاء بجزاء آخر يكون رادعاً لعدم الإفصاح. (2)

ويرى الباحث: أن العقوبة يجب أن تكون بقدر الضرر بحيث يمكن لهيئة الأوراق والأسواق المالية إحالة أي مخالفة للنيابة العامة واعتبارها جريمة جزائية.

فقد نصت القوانين للدول المجاورة على مسؤولية مدنية للملزم بالإفصاح بحيث نصت على «أن الملزم بالإفصاح يتحمل المسؤولية عن أي ضرر يلحق بالهيئة، أو البورصة، أو الغير، من جراء عدم إفصاحه عن مصالحه وفق هذا القانون واللوائح الصادرة عنه».

ولأن المسؤولية المدنية للملزم بالإفصاح أصبحت واردة، فذاك يعني وجوب توافر أركانها أي الخطأ والضرر والعلاقة السببية.

ففي حالة الإفصاح وبحسب هذا النص فالخطأ يعتبر محققاً بمجرد عدم الإفصاح أو الإفصاح بخلاف الإجراءات والآجال المطلوبة قانوناً على أن يكون هذا الخطأ مسبباً وبصفة مباشرة لضرر يلحق الهيئة أو البورصة أو الغير.

حيث يؤدي عدم الإفصاح إلى التلاعب في القيمة السوقية للأسهم صعوداً أو هبوطاً، كما قد يخل بآليات وقواعد التداول بالبورصة القائمة بصفة أساسية على مبدأ العرض والطلب. ولأن هذا الأخير يرتبط

(1) نقلاً عن صحيفة "الاقتصادية" السعودية. محمد آل عباس العدد 21-5-2010 (هل ستختار الشركة العقوبة أم الإفصاح)

(2) نقلاً عن جريدة القبس السعودية العدد 2009/2/11 (العقوبات على عدم الإفصاح غير رادعة) المحامي محمد التويجري

بصفة كبيرة بحقيقة المعلومات المفصح عنها والمتعلقة بكميات الأسهم المعروضة للبيع أو الشراء، فإن الضرر الذي يمكن أن يلحق بهيئة الأوراق والأسواق المالية يشوبه الغموض فلا يمكن فهم هذا الضرر إلا بالرجوع إلى المهمة الأساسية للهيئة، كما وردت بمشروع القانون، ألا وهي رقابة سوق المال ككل وحيث تتم هذه الرقابة على أساس محاولة تحقيق الأهداف الأساسية للهيئة، فمن ضمن مهامها تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والكفاءة والتنافسية والشفافية، وعليه فإن عدم الإفصاح يمثل إخلالاً بهذه المبادئ، فليس هناك عدالة في ممارسة نشاط الأوراق المالية طالما لم يطلع كل المستثمرين بالسوق على حقيقة انتقال ملكيات الأسهم ومراكز المساهمين.

كما أن التنافس يستوجب الوقوف من قبل كل المتعاملين بالبورصة على حقيقة كل ما يحيط بها من معلومات ومراكز مالية. ولعل الضرر يتحقق بصفة أكبر في حالة عدم الإفصاح بالنسبة لهيئة الأوراق والأسواق المالية، حيث أن هذا الأمر يقضي على مبدأ الشفافية وما يعنيه من وضع كل المعلومات والمعطيات المتعلقة بالشركات أمام الجميع وبكل وضوح، لكي تكون قرارات المضاربين والمستثمرين قد استندت إلى الوضع الحقيقي وبدون مغالطة.

علاوة على أن من أهداف هيئة الأوراق والأسواق المالية رفع كفاءة السوق، وما يستوجب ذلك من ضرورة ضمان أن تكون القيمة السوقية المتداولة بها الأسهم قيمة حقيقية، فإذا لم يتم الإفصاح أو تم الإفصاح بصفة مخالفة لما اقتضاه القانون. فسيصعب على هيئة الأوراق والأسواق المالية ممارسة صلاحيتها في رفع كفاءة السوق، وهذه الإعاقة في ممارسة الصلاحية وتحقيق الأهداف تمثل الضرر الذي قد يلحق هيئة الأوراق والأسواق المالية والذي يجب أن يعاقب عليه المخل بالإفصاح.⁽¹⁾

والخلاصة: يجب أن تكون العقوبات على عدم الإفصاح رادعة بحيث تكون العقوبات على المخالفة تتجاوز المنافع المكتسبة من عدم كفاية الإفصاح، مما يجعل الإفصاح الحقيقي يساعد على تعزيز الشفافية وتحقيق أهداف هيئة سوق المال.

ويرى الباحث: أن العقوبة يجب أن تكون بقدر الضرر المترتب، وأن المستثمر ليس المتضرر الوحيد من عدم كفاية الإفصاح وشفافية الأسواق المالية. حيث أن الأسواق المالية أصبحت عصب اقتصادياتنا النامية ولا مجال للخطأ في أسواقنا المالية، التي غالباً ما تتصف بضعف الكفاءة وبعدم وعي

(1) نقلاً عن جريدة القبس السعودية العدد 2009/2/11 (العقوبات على عدم الإفصاح غير رادعة) المحامي محمد التويجري

المستثمر فيها. ويبقى السؤال هل العقوبات القانونية والمهنية لتأكيد الالتزام بهذه الأنظمة كفيلة بحماية أسواقنا المالية وحماية المستثمرين والمستخدمين الآخرين؟

إن الإفصاح المحاسبي يجب أن يكون انعكاساً للبيئة وليس انعكاساً لجهات رقابية معينة فقط، وذلك من خلال تضافر عدة جهود بشكل متكامل من مستثمرين ومساهمين ومفتشي حسابات وأسواق مالية ومحاسبين مهنيين حتى تتحقق الأهداف المرجوة من الإفصاح المحاسبي.

من خلال ما سبق نجد أن أهم أسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي يعزى إلى:

- ضعف آلية الإلزام بمتطلبات الإفصاح.
- ضعف البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح.
- قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين وضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة المالية.
- صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح.
- عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن المنشأة من تدريب موظفيها للتمشي مع التغيرات في متطلبات الإفصاح.
- تجاهل بعض البنود الإلزامية نتيجة لعدم أهميتها وتأثيرها على القوائم المالية من وجهة نظر المديرين.
- عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء رأي في تقاريرهم عن عدم التزام الشركات بالمعايير المحاسبية عند إعداد التقارير السنوية.
- لجوء الإدارة من خلال معدي التقارير إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية خوفاً من المنافسين لها في السوق.
- لجوء الإدارة من خلال معدي التقارير إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية لتحسين المركز المالي للمنشأة.
- عدم وجود عقوبات رادعة على عدم كفاية الإفصاح المحاسبي واختيار الشركات للغرامة بدلاً من الإفصاح

المبحث الثالث النتائج والتوصيات

1- نتائج الدراسة:

بعد تحليل بيانات الدراسة يمكن توضيح نتائجها على النحو التالي:

1- يلبي الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بشكل عام إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لتلك المتغيرات 3.79 وهي على الترتيب كما يلي:

- التزام الشركة المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر تقاريرها المالية في الصحف اليومية.
- التزام الشركة المدرجة بتقديم إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقارير المالية المنشورة.
- التزام مجلس إدارة الشركة المدرجة في سوق دمشق المالي بتقديم إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.
- التزام مجلس إدارة الشركة المدرجة بتقديم إقرار بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.
- التزام الشركة بنشر التقارير المالية نصف السنوية المطلوبة منها في نظام الإفصاح ضمن الفترة المحددة لها.
- التزام الشركة المدرجة بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عند إعداد القوائم المالية.
- التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية لدى تدقيقهم للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بشكل كامل.
- التزام الشركة المدرجة بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بالشكل الأمثل.

- التزام مدققي الحسابات بتقديم التأكيدات المطلوبة في نظام الإفصاح والالتزام بالإشارة إلى كافة الأمور ذات الأهمية ويقومون بالإبلاغ عن كافة المخالفات التي يكتشفونها
 - التزام الشركات المدرجة بمعايير المحاسبة الدولية بشكل تام.
 - التزام مجلس إدارة الشركة المدرجة في سوق دمشق المالي بممارسات سليمة للإفصاح بوجه عام وبالممارسات التي نص عليها نظام الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية.
 - التزام الشركات المدرجة بتقديم القرارات المطلوبة منها ضمن الفترة المحددة لها
 - التزام الشركات المدرجة بتزويد الهيئة بأي معلومة جوهرية وطارئة وبالسرية المطلوبة.
 - التزام الشركات المدرجة بنشر كافة بنود نتائجها النهائية المحددة لها في نظام الإفصاح ضمن الفترة المحددة لها.
 - التزام الشركات المدرجة بنشر كافة بنود نتائجها الأولية ضمن الفترة المحددة لها
 - التزام الشركات المدرجة بتعيين متحدثين رسميين باسم الشركة لتلبية احتياجات السوق والمستثمرين من المعلومات.
- أما بالنسبة لمتطلبات الإفصاح التي لم تكن الشركات المدرجة تعمل على تلبيتها بالشكل المطلوب، حيث لم يتجاوز المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة القيمة المعيارية 3 فهي:
- وضع والتزام الشركات المدرجة بسياسة مكتوبة للإفصاح تبين فيها إجراءات الالتزام بمتطلبات الإفصاح بالشكل التام.
 - التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن بياناتها غير المالية مثل الأداء الاجتماعي والبيئي بجانب البيانات المحاسبية في القوائم المالية ونشر معلومات إضافية ملحقاً بالقوائم المالية.
- 2- يوجد العديد من العوائق التي تحول دون تحقق الإفصاح المحاسبي الكلي المطلوب وهي على الترتيب التالي:
- لا يوجد كوادر متخصصة بالشكل الكافي لدى الشركات المدرجة تستطيع إعداد القوائم المالية كما هو مطلوب منها.
 - ضعف البرامج التعليمية والتدريبية للتعريف بمتطلبات الإفصاح

- التأخير في تقارير وعمل الجهات الرقابية الأخرى مثل مصرف سوريا المركزي ووزارة الاقتصاد
- إصرار الشركات على سرية جزء كبير وهام من المعلومات المحاسبية والالتزام بالحد الأدنى المطلوب من الإفصاح
- ضعف التنسيق بين هيئة تداول الأوراق والأسواق المالية ومصرف سوريا المركزي ووزارة الاقتصاد والجهات الرقابية الأخرى
- تدني مستوى العقوبات على المخالفات بعدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح
- تأخير صدور تقرير المحاسب القانوني للشركة مما يؤدي إلى التأخير في الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن الفترة المحددة لها
- عدم اهتمام الشركات المدرجة بالإفصاح كما هو مطلوب منها بسبب ضعف اهتمام ووعي المستثمرين.
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط إجابات عينة الدراسة حول ضعف رقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية على مدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وتقديم الكوادر المهنية في دائرة الإفصاح المساعدة لممثلي الشركات حول الاستفسار عن متطلبات الإفصاح.
- 3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط آراء أفراد العينة الثانية حول تلبية الإفصاح في القوائم المالية لاحتياجات متخذي القرارات الاستثمارية وكانت أكثر الإجابات موافقة لآراء عينة الدراسة:
- تزداد قدرة المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري كلما زاد التزام الشركات المدرجة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، وتوجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار، لكن أفراد عينة الدراسة (المستثمرون) لم يكونوا راضين عن توافر المعلومات المالية ضمن التوقيت المناسب.

2- توصيات الدراسة.

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات، يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات:

- تفعيل دور سوق دمشق للأوراق المالية بعمل برامج تدريبية وتعليمية دورية ومستمرة تعمل على تعريف الشركات المساهمة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وبمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية.
- دعم وتطوير برامج مراقبة الأداء المهني لرفع جودة أداء مكاتب المراجعة مما يسهم في زيادة كفاءة أسواق المال السورية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.
- ضرورة استمرار هيئة الأوراق والأسواق المالية بجهودها في تحسين كفاءة السوق من حيث مدى دقة المعلومات المتاحة للمستثمر، وسرعة تواجدها وقلّة تكلفتها، ومتابعة الشركات المساهمة وإلزامها بوضع إجراءات عمل خطية وفقاً لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتنظيم شؤون الإفصاح عن المعلومات ومتابعة تطبيقها حسب لائحة حوكمة الشركات، دون أن يقتصر دورها على استقبال البيانات المالية المطلوبة والاستفسار عن بعض الملاحظات المالية فيها إن وجدت ثم نشرها فقط.
- ضرورة التنسيق في عمل سوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الأوراق والأسواق المالية والجهات الرقابية الأخرى بما لا يؤخر من نشر القوائم المالية للشركات المدرجة، ويزيد من تفعيل الدور الرقابي الوقائي لهذه الجهات، بحيث لا تتولى الشركات المدرجة وحدها عملية الإفصاح وتتولى الهيئة والسوق عملية النشر والاستفسار عن بعض المعلومات الواردة بالقوائم المالية فقط.
- ضرورة اشتغال التعليمات التنفيذية للقوانين والأنظمة التشريعية ذات العلاقة بالإفصاح عن كافة التفاصيل التي تشكل إطاراً شاملاً ومتكاملاً ومحددًا، الأمر الذي يساهم في سهولة التنفيذ والتطبيق ويفعل من قدرة هذه التشريعات كأداة رقابية.
- توفير المعلومات الإفصاحية للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضللة وفي الأوقات المحددة ووفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

- يتوجب على الشركات المساهمة المدرجة تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ودعم وتطوير برامج التدريب والتعليم لزيادة فاعلية تطبيق هذه المعايير.
- تفعيل نظام العقوبات على المخالفات بمتطلبات الإفصاح بشكل عام وتوقيت الإفصاح بشكل خاص.
- زيادة وعي وإدراك المستثمرين بأهمية الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية، بالشكل الذي يساعدهم من الاستفادة من الإفصاحات المالية بشكل أكبر، وإقامة دورات تعليمية وتوعية لزيادة إمكانية المستثمر في فهم وتفسير المعلومات المحاسبية وتلبية احتياجاتهم من المعلومات المالية.
- استمرار الدراسات العلمية الميدانية والتطبيقية بهدف التطوير المستمر في استخدام الإفصاح المحاسبي ومعايير المحاسبة والتدقيق الدولية مما يسهم في زيادة كفاءة أسواق المال السورية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.
- الخاتمة : مما سبق نستنتج الأهمية و الدور الكبير للإفصاح المحاسبي في تحقيق التقدم و الأزهار الاقتصادي الوطني و يسمح بتحقيق المعاملة العادلة بين مستخدمي القوائم و التقارير المالية على أختلاف أنواعهم ، كما ولا بد من التنويه الى الدور الهام و الأثر المتبادل بين حوكمه الشركات و الإفصاح المحاسبي الذي يمكن أن يقود إلى العديد من الدراسات العميقة و التي تؤدي إلى أزهار و تقدم الوطن .

قائمة المراجع

الكتب:

1. أبو زيد، محمد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع - 2005
2. أبو المكارم، وصفي، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة - 2004
3. حيالي. وليد ناجي "نظرية المحاسبة"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007
4. حلوة حنان، محمد رضوان. نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب - 1990
5. حنفي، عبد الغفار، بورصات الأوراق المالية الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية 2002
6. الحناوي، محمد صالح، "تحليل الأسهم والسندات: مدخل الهندسة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998
7. حماد، طارق، حوكمة الشركات - المفاهيم - المبادئ التجارب - الدار الجامعية 2005
8. سالم، عمر، الحماية الجنائية الخاصة لسوق الأوراق المالية في دولة الإمارات العربية / دار النهضة العربية - 2008
9. السعدني، مصطفى حسن بسيوني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، . جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2007
10. سعد زغلول بشير، دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية 2003
11. الشيرازي، مهدي عباس، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت 1991
12. عباس الشيرازي، نظرية المحاسبة، الكويت: ذات السلاسل، الطبعة الأولى، عام 1990
13. الشواورة، فيصل، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية - الأسس النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى - عمان الأردن 2008
14. عدنان غانم، مبادئ الإحصاء، منشورات جامعة دمشق 2004

15. فاتح، وبشير، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية
16. وأثرها على مستوى أداء الأسواق، 2006
17. فؤاد، أحمد، إدارة الأرباح، جامعة القاهرة، كلية التجارة 2008-2009
18. القاضي حسين، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق 2004
19. القاضي حسين. الريشاني سمير - موسوعة المعايير المحاسبية الدولية- دار الرضا للنشر - الطبعة الأولى 2009
20. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم إصدارها في 1 يناير 2009 - جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) 2009
21. مطر، محمد والحيالي، وليد والراوي، حكمت، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، (الطبعة الأولى، دار حنين، عمان، 1996م)
22. الهيئتي صلاح الدين، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية تطبيقات باستخدام SPSS، دار أوائل للطباعة والنشر 2006

الرسائل الجامعية

1. ماجد أبو حمام "اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية" رسالة ماجستير 2009 الجامعة الإسلامية
2. زغدار، أحمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) جامعة الجزائر، 2007
3. سليمان محمد مصطفى، " الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية من منظور مقارن بالإشارة إلى البيئة المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها جامعة الزقازيق، السنة التاسعة، العدد الثاني - 1، 1989، ص 353.
4. الحسين، بسام، قدرة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على زيادة حجم أعمال البنوك بالتطبيق على البنوك الخاصة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2010
5. السعدني، مصطفى، بحث بعنوان "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات" مقدم إلى المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة) 2007/12/4

6. عادل عبد الفتاح المهني، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي - دراسة اختبارية وحديثة 2006 - جامعة الملك خالد
7. رواد، عطا الله خليل (2005): "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية"، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن.
8. القضاة- يحيى دور الإفصاح المحاسبي في إظهار القيمة السوقية الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان - رسالة ماجستير - جامعة عمان حزيران -2004
9. المليحي، هشام، إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر 2006

الدوريات

1. محمد آل عباس، (هل ستختار الشركة العقوبة أم الإفصاح)، صحيفة الاقتصادية السعودية، العدد 2010-5-21
2. خالد أمين عبد الله، " الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية"، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشرين أول 1995، ص38.
3. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الثاني، 713 - ص 739 2009- نجم، أنور عدنان،و البحيصي،عصام محمد مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية
4. محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، الرياض، مجلة جامعة سعود، 1993
5. التويجري، محمد، (العقوبات على عدم الإفصاح غير رادعة)،جريدة القيس السعودية العدد 2009/2/11
6. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) 2007
7. عبد الرحمن الحميد صحيفة الاقتصادية - مستوى الإفصاح المحاسبي الحالي -العدد 4871 2007/2/15
8. حشايشي، سليمة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية- جامعة فرحات عباس، الجزائر

9. د مأمون حمدان – محاضرة الدورة التحضيرية لامتحان المحاسبين القانونيين دمشق 2010
10. حسين عبد الجليل آل غزوي -العوامل المؤثرة على كفاية الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة – دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية /2007/
11. صالح، مفتاح متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها،مجلة الباحث العدد 7 /2009-2010
12. محمد مطر، "تقييم مستوى الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 120، العدد 3، 1993
13. ملحم، عدنان، معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي – المجلة العربية للمحاسبة – العدد الأول أيار 2003
14. مثنى عبد الإله ناصر، "كفاءة سوق الأوراق المالية: الأسس والمقترحات"، مداخلة مقدمة إلى ندوة دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية –تجارب ورؤى مستقبلية، طرابلس، يوم 2005/12/11

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Frederick, Choi, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, Journal Accounting Research, autumn.,
2. Eldon Hendriksen, Accounting theory, New York: R.D. Irwin, 1992
3. Gregory A. Gehlmann, " The Limits of Corporate Disclosure",
4. <http://www.cipe.org/publications/fs/articles/articlee5cc.htm>
5. Verrecchia, E., Robert, Essayas on Disclosure ،
6. Nobes, C., International Classification Of Financial Reporting, Second Edition, London, Croom Helm LTD, 1992
7. Saudagaran, M., Shahrokh, & Biddle, C., Gary, " Financial Disclosure Levels & Foreign Stock Exchange Listing Decisions ", Journal Of International Financial Management & Accounting, Summer, 1992
8. Choi, D., Frederick, & Mueller, G., Gerhard, International Accounting, Second Edition, Englewood Cliffs, N.J, Prentice – Hall, Inc., 1992

9. AICPA a study group on the objectives of financial statement. AICPA N.Y (1973)
10. Zhiguo YANG) Information Disclosure on Stock Market: a case study
11. Bedford, Norton "Extensions of Accounting Disclosure Prentice –Hall 1973
12. Howard Ross " the Elusive of Accounting" The Ronald Press Co.NY 1978
13. Sarbanes–Oxley 2002 Acts
14. Fuller and Farrell, Modern of Security Analysis and Portfolio Managemen, P:96
15. Ahmed, K. and D. Nicholls (1994), “The Impact of Non–financial Company Characteristics on Mandatory Disclosure in Developing Countries: The Case of Bangladesh.” The International Journal of Accounting.
16. Cooke, T. E. and Wallace, R. S. O. (1990), “Financial Disclosure Regulation and Its Environment: A Review and Further Analysis”, Journal of Accounting and Public Policy
17. Alexander, D. and Britton, A. (1994), Financial Reporting, Chapman & Hall,London.
18. Craig, R. G. and Diga, J. G. (1996), “Financial reporting in ASEAN: Features and prospects”, The International Journal of Accounting, Vol. 31, No. 2
19. Benjamin –Yeung (1990) "Non–compliance with Disclosure Requirements in Financial statements: The Case of Hong Kong Companies." International Journal of Accounting, Vol. 25,No. 2.
20. Collins, D. and S. Henning, "Write–Down Timeliness, Line–of–Business Disclosures and Investors" Journal of Business Finance & Accounting, Vol.31, No.9, November, 2004, PP.1261–1299

21. Lara, G. et al., "The Effect of Earnings management on theAsymmetric Timeliness of Earnings", Journal of Business Finance & Accounting, Vol.32, No.3, April, 005, PP.692
22. Givoly, D. and D. Palmon, "Timeliness of annual Earnings Announcements: Some Empirical Evidence", The Accounting Review, July, 1982, PP.486–51

الملحق رقم (1)

الملحق رقم (1)

الاسم (اختياري):

العمر:

من 50-41 سنة

من 30-20 سنة

أكثر من 50 سنة

من 40-31 سنة

التخصص العلمي:

أسواق مالية

ادارة مالية

غير ذلك حددها

محاسبة

المؤهل العلمي:

دكتوراه

بكالوريوس

غير ذلك حددها

ماجستير

عدد سنوات الخبرة:

من 15-11 سنة

أقل من 5 سنوات

أكثر من 15 سنة

من 10-6 سنة

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
1	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بمعايير المحاسبة الدولية بشكل تام					
2	يلتزم مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية لدى تدقيقهم للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بشكل كامل					
3	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بالشكل الأمثل					
4	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بوضع سياسة مكتوبة للإفصاح تبين فيها إجراءات الالتزام بمتطلبات الإفصاح بالشكل التام					
5	يلتزم مجلس إدارة الشركة المدرجة في سوق دمشق المالي بممارسات سليمة للإفصاح بوجه عام وبالممارسات التي نص عليها نظام الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية					
6	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتعيين متحدثين رسميين باسم الشركة لتلبية احتياجات السوق والمستثمرين من المعلومات					
7	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر كافة بنود نتائجها الأولية ضمن الفترة المحددة لها					
8	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر كافة بنود نتائجها النهائية المحددة لها في نظام الإفصاح ضمن الفترة المحددة لها					
9	يلتزم مدققي الحسابات بتقديم التأكيدات المطلوبة في نظام الإفصاح ويقومون بالإشارة إلى كافة الأمور ذات الأهمية ويقومون بالإبلاغ عن كافة المخالفات التي يكتشفونها					
10	تلتزم إدارة الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتقديم القرارات المطلوبة منها ضمن الفترة المحددة لها					
11	يلتزم مجلس إدارة الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتقديم إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.					
12	يلتزم مجلس إدارة الشركة المدرجة في سوق دمشق المالي بتقديم إقرار بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
	استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.					
13	يلتزم مجلس إدارة الشركة المدرجة في سوق دمشق المالي بتقديم إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقارير المالية المنشورة					
14	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر التقارير المالية نصف السنوية المطلوبة منها في نظام الإفصاح ضمن الفترة المحددة لها					
15	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتزويد الهيئة بأي معلومة جوهرية وطارئة وبالسرية المطلوبة					
16	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بالإفصاح عن بياناتها غير المالية مثل الأداء الاجتماعي والبيئي بجانب البيانات المحاسبية في القوائم المالية.					
17	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عند إعداد القوائم المالية.					
18	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر معلومات إضافية ملحقة بالقوائم المالية					
19	تلتزم الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بنشر تقاريرها المالية في صحيفتين يوميتين					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
20	لا يوجد كوادرات متخصصة بالشكل الكافي لدى الشركات المدرجة تستطيع اعداد القوائم المالية كما هو مطلوب منها.					
21	يوجد صعوبة في فهم وتفسير متطلبات الإفصاح من قبل الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي					
22	عدم ادراك الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي لأهمية الإفصاح المحاسبي بالشكل الكافي					
23	عدم اهتمام الشركات المدرجة بالإفصاح كما هو مطلوب منها بسبب ضعف اهتمام ووعي المستثمرين					
24	تدني مستوى العقوبات على المخالفات بعدم التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بمتطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية					
25	تأخير صدور تقرير المحاسب القانوني للشركة مما يؤدي إلى التأخير في الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن الفترة المحددة لها					
26	عدم وصول تقارير مصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد بالوقت المحدد مما يؤدي إلى التأخير في الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن الفترة المحددة لها					
27	ضعف رقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية على مدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي					
28	ضعف التنسيق بين هيئة تداول الأوراق والأسواق المالية ومصرف سوريا المركزي ووزارة الاقتصاد والجهات الرقابية الأخرى					
29	ضعف البرامج التعليمية والتدريبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق المالي للتعريف بمتطلبات الإفصاح					
30	ارتفاع تكلفة تلبية كافة متطلبات الإفصاح لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالنسبة للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي					
31	تجاهل بعض البنود الإلزامية نتيجة لعدم أهميتها و تأثيرها على القوائم المالية من وجهة نظر المديرين					
32	إصرار الشركات على سرية جزء كبير وهام من المعلومات المحاسبية والالتزام بالحد الأدنى المطلوب من الإفصاح					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
33	لجوء الإدارة إلى إخفاء بعض البنود الالزامية خوفاً من المنافسين لها في السوق أو لتحسين مركزها المالي.					
34	صدور ومراقبة متطلبات الإفصاح من أكثر من جهة غير هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية مثل مصرف سوريا المركزي ومندوب وزارة الاقتصاد					
35	لا تقدم الكوادر المهنية في دائرة الإفصاح بالشكل الكافي المساعدة لممثلي الشركات حول الاستفسار عن متطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة تداول الأوراق والأسواق المالية					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
36	يوجد في الشركة المدرجة وحدة تنظيمية لتلبية احتياجات المستثمر من المعلومات بسهولة ويسر وفي أي وقت وبأقل تكلفة ممكنة					
37	تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بالدقة الجيدة					
38	تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بالمصداقية الجيدة.					
39	تتصف القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي بالوضوح وقابلية الفهم					
40	يمكن الاعتماد على المعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار المختلفة بشكل كامل.					
41	تساهم المعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي في اتخاذ قرار الاستثمار لكونها تقدم معلومات حول أداء الشركة في المستقبل					
42	تساهم المعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي في اتخاذ قرار الاستثمار لكونها تتوافر ضمن التوقيت المناسب وبالسرعة المطلوبة.					
43	تساهم المعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي في اتخاذ قرار الاستثمار لكونها تساعد على تقييم أداء المنشأة عن الفترة السابقة					
44	تزداد قدرة المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري كلما زاد التزام الشركات المدرجة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.					
45	يوجد صعوبة لدى المستثمر في فهم وتفسير المعلومات المحاسبية ويوجد تعقيد في لغة الإفصاح					
46	يوجد ارتفاع في تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية					
47	يستخدم المستثمر في سوق دمشق للأوراق المالية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير					
48	يدرك المستثمر في سوق دمشق للأوراق المالية أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
49	يوجد علاقة بين حجم التداول والافصاحات المالية وغير المالية					
50	توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار					
51	تقوم هيئة الأوراق والأسواق المالية بنشر جميع المعلومات التي تتوفر لديها عن أداء الشركات بشكل فوري ودوري					
52	تقوم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتدقيق القوائم المالية للشركات المدرجة قبل نشرها					
53	تساعد هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية المستثمرين في تقديم تفسيرات للمعلومات المالية عند طلبهم ذلك					